

دور البرامج التثقيفية الفصائية
في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية
(2006-2016م)
(دراسة مقارنة بين حركتي حماس والجبهة الديمقراطية)



دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

*

darjundi46@gmail.com

دور البرامج التثقيفية الفصائية

في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية

منال صبحي محمد بركات

*

الطبعة الأولى (2023).

*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

دور البرامج التثقيفية الفصائلية

في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية
(2006-2016م)

(دراسة مقارنة بين حركتي حماس والجهة
الديمقراطية)

منال صبحي محمد بركات

الطبعة الأولى

2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ
مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

[النساء: 59]

إهداء

إلى من اعتدت أن أقرأ تباشير نجاحاتي في اشراقة عينية "والذي العزيز" أمد الله
في عمره

إلى من علمتني ألا قيمة للحياة بدون عطاء،، وزرعت في داخلي بذور الطموح
والشغف أُمي الحبيبية،،،،

إلى نساء فلسطين، نصف المجتمع وعماد الثورة،،،

إلى كل رجل آمن بأن المرأة إنسان وشريك.

إلى إخواني وأخواتي الذين شاطروني الجهد وزودوني بالصبر.

إلى أصدقائي وزميلاتي الأوفياء.

إلى كل من له في قلبي مكانه خاصة.

إليهم جميعاً أهدى هذا الجهد،،،،

الفهرس

15..... المقدمة

الفصل التمهيدي

أدبيات البحث ومنهج الدراسة

- 18 - المقدمة
- 20 - أولاً: مشكلة الدراسة:
- 21 - ثانياً: تساؤلات الدراسة:
- 21 - ثالثاً: أهداف الدراسة:
- 22 - رابعاً: أهمية الدراسة:
- 23 - خامساً: منهجية الدراسة:
- 23 - سادساً: حدود الدراسة:
- 24 - سابعاً: مصطلحات الدراسة:
- 27 - تاسعاً: الدراسات السابقة:
- 34 - تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

الفصل الأول

نشأة الفصائل السياسية الفلسطينية

- 37 - مقدمة:
- 40 - نشأة الفصائل السياسية الفلسطينية
- المبحث الثاني الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: (النشأة، المواقف السياسية والفكرية).....
- 43 -
- 43 - نشأة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:
- 44 - تنظيم الجبهة الديمقراطية:
- 46 - الهيكلية التنظيمية في الجبهة الديمقراطية:

- 47 - الفكر العسكري للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:
- 50 - الفكر السياسي للجهة الديمقراطية:
- 56 - الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع الجهة الديمقراطية:
- 57 - العلاقات الإقليمية والدولية للجهة الديمقراطية:
- المبحث الثالث حركة المقاومة الإسلامية حماس: (النشأة والمبادئ، والفكر العسكري والسياسي)
- 60 -
- 60 - مقدمة:
- 60 - النشأة والهيكل التنظيمية للحركة:
- 2 - تنظيم والهيكل التنظيمية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس":
- 3 - الفكر العسكري والسياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس":
- 65 - الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها حركة حماس:
- 71 - العلاقات الإقليمية والدولية لحركة حماس:
- 72 - الخلاصة:
- 73 -

الفصل الثاني

الوعي السياسي: المفاهيم والخصائص

- 76 - المبحث الأول الوعي السياسي: (المفهوم، الوسائل، الأهمية)
- 77 - المقدمة
- 77 - تعريف الوعي السياسي:
- 80 - وسائل تنمية الوعي السياسي:
- 89 - المبحث الثاني محتوى الوعي السياسي
- 89 - المقدمة
- 89 - أولاً: الهوية:
- 90 - ثانياً: المواطنة:

- 90 - ثالثاً: المشاركة السياسية:
- 91 - رابعاً: التعددية السياسية:
- 92 - خامساً: تداول السلطة:
- 93 - سادساً: الديمقراطية وحقوق الإنسان:
- 93 - الخلاصة.....

الفصل الثالث

أدوات التنقيف لدى الجبهة الديمقراطية وحركة حماس الخاصة بتنمية

الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية

- 95 - مقدمة:
- المبحث الأول أدوات التنقيف الخاصة بتنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية لدى الجبهة الديمقراطية..... - 98 -
- أولاً: الأطر والجمعيات النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:- - 98 -
- ثانياً: اتحاد لجان العمل النسائي - 102 -
- ثالثاً: الجمعيات النسوية المحسوبة على الجبهة الديمقراطية: - 105 -
- رابعاً: النشرات التعبوية الصادرة عن الجبهة الديمقراطية: - 110 -
- ثالثاً: الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالوعي الثقافي للمرأة المؤطرة في الجبهة - 119 -
- رابعاً: مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام: - 123 -
- المبحث الثاني أدوات التنقيف السياسي المتصلة بالمرأة لدى حركة حماس- 131 -
- المقدمة: - 131 -
- أولاً: الأطر النسوية التابعة لحركة (حماس): - 132 -
- ثانياً: النشرات التعبوية لدى حركة المقاومة الإسلامية "حماس": - 143 -
- ثالثاً: الندوات والمؤتمرات المتعلقة بنشر الوعي الثقافي للمرأة: - 153 -
- رابعاً: وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام: - 156 -

الخلاصة: - 157 -

الفصل الرابع

- دور البرامج التثقيفية لدى حركتي حماس والجهة الديمقراطية في تنمية الوعي السياسية للمرأة
المبحث الأول دور البرامج التثقيفية للجهة الديمقراطية في تنمية الوعي السياسي للمرأة
الفلسطينية..... - 162 -
- أولاً: التعريف بالقضية الفلسطينية: - 164 -
- ثانياً: إبراز مسار المقاومة الفلسطينية، ودورها الوطني: - 170 -
- ثالثاً: دور البرامج التثقيفية لدى الجهة الديمقراطية في تنمية وعي المرأة بالقضايا
الإقليمية والدولية: - 176 -
- أولاً: دور البرامج التثقيفية الصادرة عن الجهة في تنمية الوعي النسوي بالقضايا
الإقليمية والدولية: - 177 -
- ثانياً: دور البرامج التثقيفية المتعلقة بالتمكين السياسي لدى الجهة الديمقراطية: - 179 -
- ثالثاً: دور البرامج التثقيفية في بناء القاعدة المعرفية السياسية للمرأة: - 189 -
- المبحث الثاني..... - 191 -
- دور البرامج التثقيفية لحركة "حماس" في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية - 191 -
- أولاً: دور الحركة في التعريف بالقضية الوطنية الفلسطينية: - 192 -
- ثانياً: التمكين السياسي والقضايا الديمقراطية لدى حركة حماس: - 202 -
- دور البرامج التثقيفية في بناء قاعدة المعرفة السياسية للمرأة: - 208 -
- الخلاصة: - 215 -

الفصل الخامس

تحليل نتائج المقابلات الميدانية الخاصة بدور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية الوعي السياسي للمرأة

- المقدمة:..... - 219 -
- المبحث الأول تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة في حركة حماس - 223 -
- المبحث الثاني تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة في الجبهة الديمقراطية..... - 231 -
- المبحث الثالث تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة غير المؤطرة..... - 238 -
- الخلاصة..... - 239 -

النتائج والتوصيات

- أولاً: النتائج:..... - 241 -
- ثانياً: التوصيات: - 243 -
- المصادر والمراجع.....245**

المقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور البرامج التثقيفية الفصائلية لكل من حركتي حماس والجهبة الديمقراطية لتحرير فلسطين في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية في الفترة الزمنية الواقعة بين (2006-2016).

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لعرض الموضوع وتحليل أبعاده واستشراف مستقبل دور البرامج التثقيفية لدى الفصائل الفلسطينية، في ضوء الواقع القائم خلال فترة الدراسة، كما استخدمت المنهج التاريخي، لأهمية البعد التاريخي في دراسة واقع الجبهة الديمقراطية وحركة المقاومة الإسلامية حماس، ومنهج التحليل المقارن لأهميته في معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الفصيلين في مجال الدراسة.

وعرضت لأهم أدوات التثقيف المتبعة من قبل حركتي حماس، والجبهة الديمقراطية والأدوات المتبعة من قبلهما، من خلال المؤسسات التابعة لهما، والمؤتمرات وورشات العمل، والمنشورات التعبوية الخاصة بهما للتعرف على مجالات الوعي والتثقيف المقدمة للمرأة الفلسطينية المؤطرة، وغير المؤطرة. وتناولت الدراسة أيضا دور البرامج الصادرة عن حركتي حماس والجبهة الديمقراطية في مجالات الوعي السياسي للمرأة، وتحليل محتوى البرامج الخاصة بمجالات التمكين، والمشاركة السياسية للمرأة، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، والقضايا الإقليمية، والدولية للمرأة. كما تم تناول الوعي السياسي الفلسطيني لدى المرأة الفلسطينية المحسوبة على التيار الإسلامي (حماس) والتيار اليساري (الجبهة الديمقراطية) وتقييم معرفتها، ووعيها بتلك الأدوات، وبمجالات تنمية الوعي السياسي من معرفة سياسية تتعلق بالأشخاص، والمؤسسات، والأحداث المحلية.

وأظهرت الدراسة أن هناك تبايناً واختلافاً في برامج وأدوات التثقيف المتبعة لدى الأحزاب اليسارية والإسلامية، ورغم هذا الاختلاف في التنظيمات البرمجية، إلا أنها تشابهت في النتيجة، وهي أن البرامج التثقيفية لهذا الفصيل أو ذاك، لن تسهم في عملية تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية فترة الدراسة 2006-2016م، التي تخللتها سنوات الانقسام. كما أظهرت وجود فجوة مشتركة بين كلا الفصيلين في البرامج التنظيمية المتبناة، وبين البرامج المطبقة على أرض الواقع. وأخيراً قدمت الدراسة عدداً من التوصيات تتلخص في الآتي:

- 1- ضرورة اجراء الباحثين مزيداً من الدراسات حول مضمون البرامج التثقيفية في تشكيل الوعي السياسي لدى المرأة الفلسطينية لمساعدة كافة الفصائل على تحقيق أهدافها.
- 2- ضرورة تبادل الخبرات المتعلقة بالتثقيف بين الفصائل المختلفة، من خلال دراسة أدوات التثقيف للفصائل الأخرى بهدف الاستفادة من تجارب الآخرين.
- 3- أن تؤسس الفصائل السياسية لمنهجية جديدة خاصة المرأة الفلسطينية، بحيث تستوعبها كفرد كامل الأهلية وبناءً على الكفاءة.
- 4- بناء "مراكز لإعداد الكوادر" لتخريج مجموعة من الكوادر المتمكنة سياسياً وتنظيمياً، وتعمل وفق منهجية محددة يطرحها التنظيم.
- 5- أن تكثف الفصائل في برامجها التثقيفية ما يساهم في استعادة الوحدة الوطنية ويدعم الالتفاف حول المشروع الوطني، ومؤسساته الوطنية، باستخدام كافة أدوات التوعية والتدريب والتمكين المختلفة من قبل القيادات النسائية الفصائلية.

الفصل التمهيدي
أدبيات البحث ومنهج الدراسة

- ❖ المقدمة.
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ تساؤلات الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ منهجية الدراسة.
- ❖ حدود الدراسة.
- ❖ مصطلحات الدراسة.
- ❖ صعوبات الدراسة.
- ❖ الدراسات السابقة.
- ❖ التعقيب على الدراسات السابقة.

المقدمة

تحظى القضايا المتنوعة للمرأة الفلسطينية، باهتمام عدد من الفصائل والقادة السياسيين الذين يؤيدون هذا الفصيل أو ذاك، فهي تشكل أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني، الذي يختلف عن غيره من حيث تنامي أعداد النساء المنتميات للفصائل. ولأن الفصائل السياسية لا تعمل بمعزل عن المناخيين السياسي والاجتماعي، اللذين يحيطان بها، وهو ما جعلها تركز جهودها واهتمامها في العمل على أن تكون فاعلة ومؤثرة سياسياً واجتماعياً من خلال ما تتمتع به من بيئة تنظيمية تساعدها على القيام بدورها.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الأضواء على الفصائل السياسية الفلسطينية من خلال طرح كافة القضايا التي تمسها بواسطة العديد من البرامج التي تتبناها المؤسسات والجمعيات الفصائلية المختلفة، بهدف حصر البرامج التثقيفية (أي التي تتبع مالياً أو تنظيمياً أو سياسياً لدى الفصائل المختلفة)، التي تسعى من ورائها إلى تحسين أوضاع المرأة وتطوير ظروفها السياسية الاقتصادية، والاجتماعية الأمر الذي يضمن حماية حقوقها ومشاركتها في العمل السياسي. فالمرأة الفلسطينية ليست أقل من مثيلاتها النساء العربيات اللاتي بلغن مراكز مرموقة في مجالات متنوعة، وحققن قدرة على التأثير في كل ما يتعلق بمكانة المرأة، في الوقت الذي تشهد فيه المرأة الفلسطينية تهميشاً لمكانتها دورها، في ظل المتغيرات السياسية، التي فتحت المجال للمرأة في المشاركة السياسية دون منحها درجة النضج والوعي التي تمكنها من الوصول للمراتب المطلوبة لحماية حقوق ومكانة المرأة الفلسطينية على وجه العموم.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة: لتناقش موضوع البرامج التثقيفية الفصائلية الموجهة للمرأة ودورها في تنمية الوعي السياسي لديها خلال الفترة والواقعة بين عامي (2006-2016م). وقد اختلف مفهوم البرامج التثقيفية لدى معظم الفصائل الفلسطينية، سواء فصائل اليسار أو فصائل الحركات الإسلامية وذلك تبعاً لطبيعة

البرامج التي تتبناها تلك التيارات، وظروف ظهورها ومدى الحاجة إليها، ومدى الاختلاف في معايير تمكين المرأة سياسياً باختلاف اتجاهات المؤسسة: (وطنية، إسلامية)، وكذلك نوع التثقيف الموجه إليها: (سياسياً، دينياً، ثقافياً، اجتماعياً). وقد سلطت الدراسة الضوء على هذا التباين من خلال دراسة نموذجين مختلفين: نموذج التيار الإسلامي ممثلاً في حركة حماس، ونموذج التيار اليساري ممثلاً في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كي نتمكن من ضبط فعالية الدراسة وإجراءاتها ونتائجها. ولا بد من التنويه على أن الباحثة قد ركزت دراستها على الحركتين من خلال مؤسساتها العاملة في قطاع غزة، نظراً لملاءمة المناخ السياسي وما تتمتع به الحركتان من حرية العمل التنظيمية وحرية التعامل مع المرأة المؤطرة وغير المؤطرة، على السواء.

أولاً: مشكلة الدراسة:

نظراً لأن الساحة الفلسطينية تتميز بخصوصيتها من حيث تعدد التيارات الأيديولوجية، وانطلاقاً من جملة القيم والأفكار التي يؤمن بها كل فصيل على حدة، كان لا بد من دراسة دور البرامج التثقيفية المتبعة لدى كل من حركة المقاومة الإسلامية حماس والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مجال تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية، في ضوء الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة، وفي ضوء التناقضات والخلافات الداخلية والخارجية بين التنظيمات الفلسطينية، ناهيك عن تداخل مطالب التحرر الوطني، وعمليات البناء والتأطير. الأمر الذي حال دون نجاح الفصائل الفلسطينية في تأطير المرأة الفلسطينية على أساس من المساواة والعدالة الاجتماعية والشراكة النضالية بل السياسية على وجه العموم.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الأضواء على البرامج التثقيفية المتبعة من قبل الفصائل والمقارنة بين النموذج الإسلامي (حماس) والنموذج اليساري: (الجبهة

الديمقراطية لتحرير فلسطين) ودوريهما في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية المؤطرة. فالتناقض الأيديولوجي الفصائلي ليس جديداً على الساحة الفلسطينية، فهو موجود ومستمر. وهذا يقود إلى محاولة الخروج من التعامل الفوقي مع المرأة داخل المؤسسات السياسية لفصائل، وإلى تفعيل المشاركة السياسية لها باعتبارها عضواً فاعلاً وشريحة مهمة في المجتمع تتأثر، وتؤثر في مستقبل الحركة الوطنية برمتها.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤل رئيس مفاده:

ما دور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية الوعي السياسي لدى للمرأة الفلسطينية المؤطرة خلال فترة 2006-2016؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

- 1- ما حجم الثقة والمعرفة بتلك البرامج والمعلومات التي تقدمها؟
- 2- ما أدوات التثقيف المتبعة من قبل كل من حركة حماس والجبهة الديمقراطية في تنمية الوعي السياسي للمرأة؟
- 3- إلى أي مدى تخدم البرامج التنظيمية تنمية الوعي للمرأة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومجالات المشاركة والتمكين السياسي، والقضايا الإقليمية والدولية؟
- 4- كيف أثرت أحداث الانقسام الفلسطيني على مضامين البرامج التثقيفية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة؟
- 5- ما دوافع المرأة الفلسطينية للمشاركة في تلك البرامج التثقيفية الفصائلية؟
- 6- إلى أي مدى تساهم البرامج التثقيفية الصادرة عن الفصائل: (حركة حماس والجبهة الديمقراطية) في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة حول الآتي:

- 1- تحديد برامج التثقيف التي تتبعها حركة حماس والجبهة الديمقراطية في تحسين الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية.
- 2- بيان دور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة في مجالات القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا التمكين والمشاركة السياسية.
- 3- التأكد من تأثير مقدار الثقة في المعلومات التي توفرها هذه البرامج على تحسين الوعي السياسي.
- 4- بيان مدى دور التحولات السياسية في تأثير البرامج التثقيفية على المرأة الفلسطينية.
- 5- إظهار أسباب التحاق المرأة المؤطرة بالبرامج التثقيفية في تحسين الوعي السياسي لدى المرأة في قطاع غزة.
- 6- الوقوف على أسباب المشكلة للوصول إلى النتائج التي تساهم في تفعيل دور الفصائل في تنمية ونشر الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

- 1- حاجة المكتبة العربية إلى دراسات علمية تتناول موضوع الحركة الإسلامية في فلسطين، والحركة اليسارية، وتقدم للقراء وللأجيال الحاضرة المعرفة بهذه الحركات أو الأحزاب وبرامجها التثقيفية.
- 2- تعزيز الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية بما يساهم في تطوير دورها الوطني.
- 3- سد النقص في حجم الدراسات والجهود التي تناولت شؤون المرأة المؤطرة في حركة المقاومة الإسلامية حماس وفي الجبهة الديمقراطية، وبرامج التثقيف المتبعة لدى كل منهما فهي من الدراسات القليلة التي تلقي الضوء على تلك البرامج، ودورها في تنمية وعي المرأة الفلسطينية.
- 4- الخروج بنتائج تقيّد مجتمع الدراسة وتعزز تخصصي ومكانتي الوظيفية.

5- تأكيد على أهمية ودور البرامج التثقيفية، في محاولة لتحسين الوعي السياسي لدى المرأة، وقدرتها على وضع حلول لمشكلات العصر المختلفة.

خامساً: منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على عدة مناهج بحثية، منها:

- 1- المنهج التاريخي، لأهمية البعد التاريخي في دراسة كل من الجبهة الديمقراطية وحركة المقاومة الإسلامية حماس.
- 2- المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على وصف تفصيلي ودقيق للظاهرة، على صورة نوعية أو كمية، وهذا المنهج يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونه.
- 3- وكذلك تعتمد الدراسة على منهج التحليل المقارن للوقوف على أوجه الاختلاف والتشابه في البرامج التثقيفية بين الفصيلين.
- 4- منهج دراسة الحالة. وهو المنهج الذي يخدم دراسة النماذج المستهدفة، ويساعد على دراستها بناءً على جملة المتغيرات التي تؤثر في نموها وتطورها.
- 5- منهج تحليل المضمون للوقوف على مضامين البرامج التثقيفية، والكشف عن مجالات تنمية الوعي السياسي لهذه البرامج.

سادساً: حدود الدراسة:

- الحد الزمني: تبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية عام 2006م، وتنتهي عام 2016م.
- الحد المكاني: حدود الدراسة المكانية، هي "قطاع غزة" ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط.
- الحد المؤسسي: المؤسسات الفصائلية ذات التوجهات اليسارية، وما يقابلها من المؤسسات الإسلامية في القطاع.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

التثقيف: هو التهذيب والتقويم يقول الميداني وتثقيف الرمح هو تقويمي وتهذيبه وإزالة اعوجاجه، فالمتثقف هو الرجل المهذب، صاحب الفكر المستقل (الميداني، 2004) والتثقيف هو: أسلوب بنائي للعقلية، يعطي الأفكار والمفاهيم، وينتج القناعات والمقاييس (البقاش، 2007).

والتثقيف، أيضاً عملية التعليم والتدريب والإعلام والتزويد بجملة من المعارف بقصد تنمية المهارات الضرورية في كافة مجالات الحياة.

البرامج التثقيفية: هو عدد من المشروعات والأنشطة التي يتم تخطيطها وإدارتها معاً لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج الأخرى المترابطة.

ويعرّف أنه هو مجموعة النشاطات التدريبية والطرائق المخطط لها، والتي تؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التدريبية وتنظم بتسلسل منطقي في غصون فتره زمنية معينه(نبيل، 2015).

الحزب السياسي:

يعرف الحزب بأنه مجموعة من الناس يشتركون في المصالح، والآراء والأفكار نفسها، هؤلاء الناس يجتمعون سوياً في مؤسسة لديها "تنظيم" دائم يستند إلى تشريعات توضح الأهداف والأيدولوجية والمبادئ العملية من أجل الاستيلاء على السلطة وممارستها ومن ثم تنفيذ مشروع سياسي أو برنامج مشترك في إطار احترام مبادئ السيادة الوطنية أو الديمقراطية(دغمان، 2014، 14).

الفصائل السياسية الفلسطينية:

مجموعة الفصائل الفلسطينية التي تمارس العمل النضالي بجميع صوره العسكرية والسياسية (سلميان، 2015، 8). وهو مصطلح يشمل جميع التنظيمات

وما تتسمى بالأحزاب الوطنية أو الإسلامية أو اليسارية الفلسطينية، وأفرادها يلتزمون بأهداف سياسية مشتركة، ولديهم مفاهيم نظرية متماثلة وقواعد متفق عليها. ويمارسون العمل المشترك لتحقيق الأهداف السياسية لجماعتهم (أبو راس، 1974، 13).

النساء المؤطرات:

فريق من النسوة اللواتي يسعين للسيطرة على الحكم للجهاز عن طريق الحصول على المنصب من خلال الانتخابات التي تشكلت حسب الأصول. وتسعى هذه النسوة لتشكيل جزء أو وحدة واحدة تابعة لمؤسسة اجتماعية أو سياسية أو دينية تم تنظيمها (الخطيب، 2014، 6).

ويعرف خالد منصور النساء المؤطرات بمجموعة من المواطنات اللاتي يؤمنن بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون انفسهم بهدف الوصول إلى السلطة، وتحقيق برنامجهم (منصور، 2008).

الحركة النسوية الإسلامية:

الحركة النسائية الإسلامية عبارة عن تيار نسائي قريب من الإسلام "الليبرالي"، تهدف إلى خلق مفهوم جديد للنسائية، وتسعى هذه الحركة إلى التميز عن النسائية الغربية وإلى تغيير العلاقات القائمة بين الرجال والنساء في المجتمعات الإسلامية في اتجاه تحقيق المساواة بينهما. وبما يمكن من مقارنتها بتيارات نسائية أخرى ذات منحى ديني، كالنسائية المسيحية والنسائية اليهودية (بنعادة، 2017، 3-4).
والحركة النسائية الإسلامية حركة عابرة للحدود، وتوثق الصلة بين جميع المسلمات الساعيات إلى إعادة تعريف هويتهم على نحو يعتبرنه أكثر أصالة وحادثة وأكثر تلبية لمتطلبات ديانتهم وثقافتهم، وهن متمسكات بحقوقهن، ورافضات التضحية بها لفائدة الأصولية المتشددة (قرامي، 2017، 12). وتعود مرجعية النساء الإسلاميات في التشريع إلى النصوص الشرعية الإسلامية (المصري، 2014، 8).

اليسار أو الحركة اليسارية:

هناك اختلاف بين المحللين والباحثين حول مفهوم اليسار والحركة اليسارية، وبالتالي فإن معنى اليسار يتحدد بناءً على المنهجيات والأفكار لدى كل مجموعة من الباحثين على حدة. وومهما يكن فإن هذا الدراسة ستأخذ بالتعريف الإجرائي الذي يقدمه حذيفة صلاحات والذي ينص على أنه ذلك الاتجاه الفكري الساعي إلى معاداة الرأسمالية ومعاداة الإمبريالية، والسائر نحو تحقيق قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، والذي ينطلق من أفكار وعقائد اشتراكية في تيار ومن عقائد وأفكر إسلامية لدى التيار المقابل (صلاحات، 2014، 12).

الحزب اليساري:

حزب يستند في برنامجه الأيديولوجي للنظرية العلمية استرشاداً يشق من خلالها سياسيات وتوجهات، ويعمل على قاعدة إحداث تغيير في البنى القائمة باتجاه تحقيق العدالة والتحرر والمساواة وحرية المرأة وحرية الاعتقاد والفكر. وتنظيمات اليسار، هي الشعبية، الديمقراطية، حركة فدا، والحزب الشيوعي (هلال، 2009، 47).

التنمية:

عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته، وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

التنمية السياسية:

يوجد تعريفات عديدة للتنمية السياسية، منها ما ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، ومنها ما ركز على بنيتها الأجهزة السياسية وطبيعتها، ومكانتها ودورها في الدولة. على الرغم من أنها مصطلحات غير قابلة

لقياس فالانتمية هي تحسين وتطوير المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والسير بها نحو الأفضل. ومنهم من يرى أن التنمية السياسية هي الارتقاء بالأداء السياسي سواءً أكان على المستوى الفردي من خلال تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع والجماعة أم الحكومات والأحزاب من خلال تطوير أفكارها، من خلال بناء وتحديث المؤسسات السياسية (بلحاج، 2008).

التمكين:

هو طريقة جديدة لتغيير المنظمات باتجاه مستقبل أكثر منافسة وأكثر تعقيداً من أي وقت مضى. وهو يجعل المنظمات غاية في المرونة والقدرة على التعلم والتكيف (الدوري، وصالح، 2008، 22).

الوعي السياسي:

تشير الأدبيات الاجتماعية والسياسية إلى الوعي السياسي على أنه (الثقافة السياسية) وهو "مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية، التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته: والتي تدفعه إلى التحرك من أجل تطوير تلك القيم والاتجاهات" (وظفة، 2013، 681).

تاسعا: الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة تراثاً مهماً ومصدراً غنياً لا بد من الاطلاع عليه قبل البدء بالبحث، فهي تساعد في اختيار مشكلته وبلورتها بصورة واضحة ودقيقة. وتعددت الدراسات التي عالجت تنمية الوعي السياسي من خلال المؤسسات المهتمة مثلاً دور الجامعات، دور الأسرة، دور شبكات التواصل الاجتماعي، دور الثقافة السياسية، والمناخ السياسي، في تنمية الوعي. إلا أن الدراسات التي تناولت دور برامج التنقيف للفصائل والأحزاب، تكاد تكون قليلة جداً في المنطقة العربية، وسنحاول تسليط الضوء على بعض هذه الدراسات.

1) دراسة محمد إبراهيم سليمان (2015)، بعنوان: التربية على التسامح لدى الفصائل الفلسطينية لمواجهة تداعيات الانقسام الداخلي، جامعة الأقصى، قطاع غزة، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع التربية على التسامح لدى الفصائل الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الجامعات المنتمين لهذه الفصائل في قطاع غزة. وتناولت الدراسة دور الفصائل الفلسطينية في ظل الانقسام في تعزيز قيم التسامح بين أبناء المجتمع، وكشفت نتائج الدراسة أن التربية على التسامح لدى الفصائل الفلسطينية ذات مستوى متوسط بشكل عام، كما أشارت إلى وجود فروق بين حركة فتح والتيار الإسلامي لصاح التيار الإسلامي، وبين حركة فتح والمستقلين لصالح حركة فتح، وفي ضوء النتائج أوصت الباحثة بضرورة العمل على تحقيق المصالحة الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على نشر ثقافة التسامح بين الأفراد المنتمين للفصائل، لأجل تعزيز حالة السلم المجتمعي.

2) دراسة فهيمة محمد دلول (2014)، بعنوان: تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

تناول البحث دراسة الفكر السياسي لأحدى الفصائل الفلسطينية، وهي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، خلال مرحلة حاسمة من تاريخ القضية الفلسطينية، المتمثلة من عام (1991-2006م).

واستهدف البحث إيضاح تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية في قضايا الصراع الرئيسية، ثم توصل إلى جملة نتائج منها أن تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية عبر المراحل الزمنية قد تباين، بتباين مراحل تطور القضية الفلسطينية. وأوصى البحث بضرورة إعداد الورش والأيام الدراسية والمؤتمرات التي تتناول الفكر السياسي الفلسطيني بما يتوافق والتسلسل الزمني تجاه جميع القضايا الوطنية مع ضرورة دراسة تطور الفكر السياسي لكافة الأطياف الفلسطينية.

3) دراسة خلود رشاد المصري (2014)، بعنوان: النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، كلية دراسات المرأة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تطرح هذه الدراسة موضوع النسوية الإسلامية، ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، وهي تتناول مصطلح النسوية الإسلامية ونشأته ثم جدلية مسماه وظروف ظهوره في فلسطين.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النسوية الإسلامية الفلسطينية استطاعت أن تفرض وجودها في الساحة الفلسطينية وفي العمل المؤسسي، كما استطاعت الدخول في النظام السياسي، وذلك تناعماً مع الحراك النسوي العام، إلا أن الانقسام بين حركتي فتح وحماس وما تم البناء عليه حال دون استمرارية عمل الإسلاميات في مواقع رسمية.

4) دراسة فؤاد عبده البعداني (2014)، بعنوان: التعصب الفكري والنهج الحزبي آفة الجماعات الإسلامية، جامعة أب، اليمن.

تتاول البحث مسألة آفة سيئة ابتليت بها الجماعات الإسلامية المعاصرة، وانعكست آثارها على الوعي، وهي آفة التعصب المذهبي والفكري التي أورثت أزمة فكرية في أوساط الجماعات الإسلامية والعمل الدعوي. وتوصل الباحث إلى نتائج منها: أن التعصب الفكري الحزبي يعتبر ظاهرة فكرية متفشية في الجماعات الإسلامية وغير الإسلامية، وعليهم الاعتراف بوجود هذه الظاهرة، والتصدي لها بكل الوسائل الممكنة.

5) دراسة محمد عبد الله الحورش (2012)، بعنوان: الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، دراسة ميدانية (دراسة حاله الأمانة العاصمة صنعاء) جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

تناولت هذه الدراسة طبيعة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، وذلك طبقاً للاختلاف في النوع والعمر، ومحل الإقامة ، وهدفت إلى التعرف إلى مصادر المعلومات السياسية التي يتلقاها المواطن اليمني.

وتوصلت الدراسة لنتائج مهمة، منها: وجود علاقة طردية بين مجال الاتجاهات السياسية وبين ثلاثة مجالات ذات صلة بالمشاركة السياسية، كما أن هناك وجود علاقة طردية بين مجال المعرفة السياسية، ودور المرأة في مجالي الشراكة والعمل السياسي.

وأوصت الدراسة بقيام المؤسسات التثقيفية والقنوات الرسمية، خصوصاً وسائل الإعلام الفصائلية بعقد دورات وندوات وبرامج خاصة بالتوعية والتثقيف السياسي.

(6) دراسة شرين حربي الضاني (2010)، بعنوان: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور التنظيمات الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينية من طلبة جامعات قطاع غزة: (الأزهر، الإسلامية، الأقصى، القدس المفتوحة) للكشف عن مستويات الوعي لدى الطلاب.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة الذكور مقارنةً بالإناث، وأن الطلبة المنتمون لحركتي فتح وحماس هم الأكثر ممارسةً للنشاط التنظيمي.

(7) دراسة داوود رباعية (2009)، بعنوان: "دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني جامعة القدس المفتوحة، الخليل.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في هذه المحافظات في تثقيف المرأة الفلسطينية، وألقت الضوء على أهم إنجازات الجمعيات النسوية الإسلامية، والمعوقات التي تواجه تلك الجمعيات، وأماكن وجود هذه الجمعيات النسوية الإسلامية.

وتناولت الدراسة الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس وبيت لحم، ورام الله ودورها في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي، وعن طبيعة البرامج التي تنفذها الجمعيات النسائية النسوية الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تثقيف المرأة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني من خلال البرامج التنموية وبرامج التوعية والتدريب للقيادات الشابة من الناحية الاجتماعية والدينية وعقد دورات إرشادية في تربية الأطفال، والدور الثقافي، الصحي، الرياضي، والدور التربوي مع ذكر لأبرز هذه الجمعيات.

8) دراسة إصلاح جاد (2008)، بعنوان: نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية إصدارات المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن.

تطرقت الباحثة لواقع الحركة النسوية وللتحولات التي طرأت بعد أوسلو وما صاحبها من اختلافات في المسار الوطني ومن الانقسامات التي حدثت على خلفيه ظهور المنظمات الإسلامية غير الحكومية التي أضعف وجودها الحركات الاجتماعية، وكما تطرقت إلى دور العلمانيات والإسلاميات في المشهد السياسي مع عرض لتجربة حزب الخلاص الإسلامي في غزة، كأول تنظيم سياسي علني لحركة حماس والتحول في فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية أوسلو كانت ذات تأثير كبير على توجه البرامج التثقيفية المتعلقة للمرأة، حيث كانت ذا توجه اجتماعي وطني، ثم تحولت إلى توجه اجتماعي/سياسي وطني أو إسلامي.

9) دراسة رفیق محمود المصري (2007)، بعنوان: مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) دراسة تطبيقية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

تناول هذا البحث دور الحركة في صقل الوعي وتنمية لأعضائه المعنيين بالتغيير من خلال البرامج والسياسيات التي تنفذها حركة فتح، وتناول البحث مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة فتح في مدينه بيت حانون. وأوصى البحث بضرورة وضع برنامج تثقيفي لأعضاء حركة فتح بهدف تنمية وعيهم السياسي بالقضايا والشخصيات والمؤسسات السياسية مع التركيز على المؤسسات السياسية.

11) دراسة شعبان كمال الحداد (2007)، بعنوان: سيكولوجية الانتماء التنظيمي لدى الشباب الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.

سعت الدراسة للتعرف إلى طبيعة العلاقة ومداهها بين كل من متغيرات: "الشخصية الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولية، تقدير الذات، القلق، الاستقلال" مع الانتماء التنظيمي في ظل متغير الجنس وتكونت عينه الدراسة من 250 طالب وطالبة في جامعة غزة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج منها وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين غالبية سمات الشخصية والانتماء التنظيمي، ما عدا سمة القلق حيث لم تكن دالة إلا لدى الجهاد الإسلامي، في حين لم يجد فروق بين متغيري الاندفاعية والقلق لدى أفراد العينة، وأن المتغيرات الاجتماعية والمسؤولية أكثر السمات المؤثرة في بناء الانتماء التنظيمي.

وأوصى الباحث بضرورة أن تقوم الجامعات بوضع مناهج دراسية لطلابها تشرح لهم من خلالها الخارطة السياسية الفلسطينية من كافة جوانبها بصورة موضوعية.

12) دراسة مؤسسة كارنيغي (2007)، بعنوان: المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، بيروت، لبنان.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن الإسلام لم يهدف إلى إخضاع المرأة وتقييد حرياتها وسلب حقوقها، وإنما مزج الدين بالعادات والتقاليد، شوه الصورة الخاصة بعلاقة الإسلام بالمرأة، بينما أعطى الإسلام للمرأة حقوقها ولم يقيد حرياتها، ولكن جعلها تعمل بحدود للمحافظة عليها.

وتناولت الدراسة النساء الإسلاميات ومشاركتهم في العمليات السياسية، بهدف تعزيز نشاط المرأة في العالم العربي.

وتوصلت الدراسة أن ما يهم الناشطات الإسلاميات هو الحفاظ على القيم الإسلامية والسعي لتطوير أوضاعهن في الحركات الإسلامية، وأنهن يتطلعن لمناصب قيادية بعد أن شاركن في المهمات السياسية المختلفة، كالحملات الانتخابية وحشد المناصرين. وتؤكد الدراسة أن الإسلام لم يهدف إلى إخضاع النساء إنما تشوهت الصورة بفعل التقاليد الاجتماعية، ومن ثم أصبح الدفاع عن حقوق المرأة بمثابة نضال لاستعادة الإسلام بصورته الأصلية.

ثامناً: صعوبات الدراسة:

تتلخص صعوبات الدراسة فيما يلي:

- 1- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع الدراسة، حيث لم يتم العثور على أية دراسة تناولت نفس متغيرات الدراسة الحالية.
- 2- تردد بعض النساء المؤطرات في تعبئة أسئلة المقابلة المقصودة، نظراً لارتباطها بموضع برامج التثقيف الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية.

3- رفض القيادات في الحركة النسائية الإسلامية "حماس" تزويدي بمعلومات تخص الحركة النسائية والجمعيات المحسوبة عليها، وأعداد المستقطبات للعضوية. ومن ثم كانت الأرقام المقدمة كلها، كما كانت الإجابات كلها، تقريبية.

4- تحسس بعض القيادات في الحركة من إجراء مقابلات مباشرة في الأمور التي تخص التنظيم وسياسة عمله.

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

1- من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن نصيب المرأة الفلسطينية من هذه الدراسات لم يكن كافياً. ويلاحظ من الدراسات التي تناولت التنظيمات الفلسطينية أنها لم تعرج على أدوار برامج التنقيف الفصائلية المتعلقة بالمرأة على وجه التحديد.

2- ركزت معظم الدراسات على أهمية دور الجامعات، ووسائل الإعلام، في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات وذلك كدراسة (ساكور، 2009)، مثلاً.

3- لوحظ أيضاً أن دراسات قليلة تناولت الفصائل الفلسطينية بشكل منفرد أو قارنت بين فصيلين من حيث البرامج في تنمية الوعي السياسي، حيث لم نجد سوى دراسة واحدة للمصري، وهي قياس مستوى الوعي لدى أنصار حركة فتح، في حين ركزت دراسة (الضاني، 2010)، على الفصائل الفلسطينية بأكملها، وعلى دورها في تنمية الوعي لدى طلاب الجامعات الفلسطينية، بينما ركزت دراسة دلول، على فكر الجبهة الديمقراطية، ولم تحظ الحركات الإسلامية ودورها في تنمية الوعي سوى بدراسة خلود

رشاد (المصري، 2014)، التي تطرقت للحركة النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية.

4- أما فيما يتعلق بمستوى المعرفة في القضايا السياسية، فقد أجمعت الدراسات على تدني مستوى معرفة الشباب بالقضايا السياسية والمعرفة السياسية العامة وظهر هذا في دراستي: (الخطيب، 2014) و(سلطان، 2011).

ومن هنا يمكن استخلاص الآتي:

- ❖ محدودية الدراسات الفلسطينية التي تطرقت للبرنامج التثقيفي الفصائلي لدى حركة المقاومة الإسلامية حماس في تنمية وعي المرأة مقارنة بالدراسات العربية التي أخذت حيزاً لا بأس به فيما يتعلق بالمرأة وقضاياها.
- ❖ ندرة الدراسات التي تناولت دور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية الوعي للمرأة الفلسطينية. فكان التركيز منصباً على دور الإعلام الفصائلي، أو الصحف الفصائلية أو الانتماء التنظيمي فلا يوجد دراسة واحدة تناولت البرامج وأدوات التثقيف الفصائلي، ودورها في تنمية الوعي السياسي للنساء المؤطرات.
- ❖ أن الدراسات السابقة قد أجريت في بيئات مختلفة، وعينات دراسة مختلفة من قطاع الشباب، أو طلاب الجامعات.
- ❖ أغفلت الدراسات السابقة تسليط الضوء على المرأة بشكل مستقل وبخاصة فيما يتعلق بمسألة تنمية وعيها السياسي.
- ❖ أما ما يميز هذه الدراسة، فيتمثل فيما يلي:
- ❖ أنها تناولت فصيلين لم يسبق تناولهما من قبل، هما حركة حماس والجهبة الديمقراطية.
- ❖ أنها قامت على نظرية المقارنة والمقابلة بين جهود الفصيلين المذكورين.
- ❖ أنها تناولت فترة لم يسبق للدراسات السابقة أن ركزت عليها.

- ❖ أنها جاءت في ظل انقسام النظام السياسي الفلسطيني، وفي ظل سياسات تعبوية فصائلية تقوم على الفئوية وتقدم الذاتي الفصائلي على الفلسطيني العام.
- ❖ أنها اعتمدت على الوثائق الخاصة بالتحقيق على نحو مباشر.
- ❖ أنها ركزت على ميادين العمل التحقيقي واحتكت بالمرأة المؤطرة على نحو متواصل

الفصل الأول

الفصائل السياسية الفلسطينية

"إطار تاريخي"

- ❖ المبحث الأول: الفصائل السياسية الفلسطينية (النشأة والتطور)
- ❖ المبحث الثاني: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (النشأة والتطور)
- ❖ المبحث الثالث: حركة المقاومة الإسلامية "حماس" (النشأة والتطور)

مقدمة

تعد ظاهرة العمل السياسي وتكوين التنظيمات والتجمعات ظاهرة متأصلة في التاريخ الفلسطيني. وقد نجم عن عدم قيام دولة فلسطين المستقلة؛ لاستمرار حالة الاحتلال حتى اليوم، حالة من الخصوصية على تكوين الحركات والفصائل السياسية، والتي نشأت كفصائل وقوى مقاومة، واكتسبت وجودها واستمرارها من الشرعية الثورية والشعبية. وبرغم الاحتلال استطاع الفلسطينيون بناء نموذج حي لحرية التجمع والتنظيم، رسخ مبدأ التعددية السياسية، وعبر عن التنوع الاجتماعي والثقافي والسياسي للشعب الفلسطيني (وثيقة مبادئ سلوكيات للفصائل الفلسطينية، 2013، 1).

وفي الوقت الذي حرصت هذه التنظيمات على وحدة هدفها وتوحيد غايتها في تحرير فلسطين كانت شديدة الحرص على واقعها التنظيمي الداخلي والحركي؛ للحفاظ على بنائه على أسس قوية، ووفق برنامج وآليات تصب في صالح الهدف الأساسي الذي نشأت لأجله، فكانت عملية التعبئة والتنشئة من ضرورات الانخراط في هذه التنظيمات ووفق خطين متوازيين يلتقيان مع غيرها من التنظيمات في ميادين العمل السياسي والكفاح المسلح (بني عودة، 2009، 12).

ومن هنا يتناول هذا الفصل نشأة الفصائل الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على فصيلين بارزين: الأول يساري يتمثل في (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) والثاني إسلامي يتمثل في (حركة المقاومة الإسلامية حماس)، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الفصيلين، من حيث ظروف نشأتها، وهياكلهما التنظيمية، والقوى العسكرية والمادية، ومواقفهما السياسية تجاه جملة القضايا الفلسطينية، وعلاقتها الإقليمية والدولية من خلال ثلاثة مباحث، تم إيرادها كما هو مبين أعلاه.

المبحث الاول

نشأة الفصائل السياسية الفلسطينية

كان من أهم نتائج حرب عام 1948م أنه لم يعد للفلسطينيين أي كيان سياسي قانوني مستقل، حيث أصبح الفلسطينيون يتواجدون في تجمعات متباعدة، واعتبر من تبقى منهم داخل إسرائيل "عرباً إسرائيليين" أي مواطنين في الدولة اليهودية الجديدة، ومن بقوا واستقروا بالضفة الغربية فأصبحوا يحملون الجنسية الأردنية. أما قطاع غزة فقد ظل الجزء الوحيد الذي أعطيت إدارته للحكومة المصرية (أبو عمرو، 1987، 13).

وكان لحرب السويس أو ما أطلق عليها العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، أثر على الفلسطينيين، فقد شهدت تلك الحرب مواجهة مباشرة بين الفلسطينيين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى حدوث صدمة للوعي الفلسطيني، ودفعه لإدراك أهمية إعادة تنظيم بنية الكيان الفلسطيني في صورة مقاومة وطنية، لذا كانت تلك التجربة في المقاومة بصفوف موحدة، بغض النظر عن الانتماء السياسي، مما كان له آثارٌ بعيدة على الفلسطينيين (أبو نحل، 2009، 11).

ومن جهة أخرى، يذكر أن الفترة بين عامي 1948م و1956م سادها غياب للشخصية الوطنية مما حال دون قيام أحزاب أو تنظيمات فلسطينية الأمر الذي أدى إلى توجه الفلسطينيين إلى الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في أماكن وجودهم كالحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب، في مصر وأحزاب البعث في سوريا والعراق. (العطاري، 2012، 61). واتجهت أنظار المتطلعين للتحرير، إلى الأحزاب والتيارات الإسلامية والعربية والشيوعية، القائمة آنذاك في أماكن شتاتهم في الوطن العربي، ظناً منهم بأنه الطريق الذي يؤدي إلى تحرير فلسطين (عدوان، 2001، 6). ففي الفترة من 1948م حتى 1958م، ظهرت أحزاب وحركات سياسية

فلسطينية، منها الحزب الشيوعي الفلسطيني، حركة الإخوان المسلمين في مصر عام 1948م، وحزب البعث العربي الاشتراكي 1943م في سوريا، وحركة القوميين العرب 1949م، وحزب التحرير في عام 1952م (عدوان، 2005، 10-14).

شهدت فترة الخمسينات من القرن المنصرم بداية لتمايز الفكر السياسي الفلسطيني عن الفكر العربي العام، من ناحية، وقد ظهرت أوائل المنظمات الفلسطينية الخاصة التي قدر لها الاستمرار في هذه الفترة بالذات (حوراني، 2000، 42). وبلغت أعداد الفصائل الفلسطينية التي تشكلت في تلك الفترة حتى أوائل الستينات، وفق بعض التقديرات، أكثر من 30 فصيلةً، وكلها جاءت تعبيراً عن رغبة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته (عبد الرحمن، 2009، 3).

ويؤكد مصطفى بشارت بأن "الفصائل الفلسطينية" من ناحية عامة تقسم إلى قسمين: **الأولى وطنية، والثانية إسلامية**. تضم الأولى الفصائل المنضوية في منظمة التحرير، وهي "حركة فتح" وتأسست في بداية الستينات، وهي من كبرى فصائل المنظمة، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التي تأسست عام 1967م، وتأتي بعد حركة "فتح" من حيث المنزلة، ثم "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" التي انشقت عن الجبهة الشعبية وكان تأسيسها عام 1969م، ثم "حزب الشعب الفلسطيني" الذي تأسس عام 1982م، وهو امتداد للحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً، ثم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فداً، الذي انشق عن الجبهة الديمقراطية سنة 1990م، من خلال جناح كان يقوده ياسر عبد ربه، ويحمل اسم "تيار التجديد والديمقراطية (بشارت، 2008، 98).

ومهما يكن من أمر، فإن الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية تحولت في أوائل الستينات إلى حركة عارمة، مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية، وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين ويضبط

حركتهم ويمكن الدول من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها، نشأت في العام 1964م منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) (حوراني، 2000، 46).

وحملت منظمة التحرير الفلسطيني على عاتقها خلال مسيرتها عبء النضال الوطني الفلسطيني في مختلف المنابر العربية والدولية، رغم ما اعترض تلك المسيرة من عقبات داخلية وخارجية، كانت المنظمة تواجهها بسلاح الوحدة الوطنية. الذي كان طوق نجاه، مع كل أزمة، خاصةً بعد ما انفردت بوحداية التمثيل الفلسطيني (الجندي، 2005، 27).

وهكذا طرحت المنظمة نفسها إطاراً جبهوياً عريضاً ينضوي تحت لوائه كل الفلسطينيين من دون أن تجد في التعدد العقائدي والفكري عائقاً لعملية التحرير. وكما جاء في المادة الرابعة في النظام الأساسي لمنظمة التحرير "أن الفلسطينيين جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقتهم وكفاءاتهم. والشعب الفلسطيني، أينما حل، هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة" (النظام الأساسي لمنظمة التحرير، 1968، 1) (انظر ملحق رقم 1).

المبحث الثاني

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

(النشأة، المواقف السياسية والفكرية)

نشأة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تشكلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 22 فبراير 1969م، بانفصال مجموعة الكوادر والأعضاء عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الموسوعة الفلسطينية، 1990، 404).

وتمثل الجبهة انشقاق العناصر الأكثر يسارية في معسكر اليسار الفلسطيني الذي كانت تمثله الجبهة الشعبية، وقد اتهم مؤسسو هذه الجبهة رفاقهم في الجبهة الشعبية بأنهم يمينيون وحسب "نايف حواتمة" فإنه ورفاقه نجحوا في فرض برنامج يساري واضح في مؤتمر الجبهة الشعبية المنعقد في أغسطس 1968، وأهم ما جاء فيه:

أولاً: انحياز تام إلى أيديولوجية الطبقة العاملة.

ثانياً: النضال لخلق جبهة وطنية عريضة تشمل جميع القوى السياسية والاجتماعية المناهضة للإمبريالية والصهيونية.

ثالثاً: وضع المعركة مع إسرائيل في صياغتها الصحيحة، وبالتالي سيطر هؤلاء على المكتب السياسي الجديد للحركة (كريشان، 1986، 71).

وانتخب المؤتمر لجنةً تنفيذيةً جديدةً سيطر عليها اليساريون بنسبة اثنين إلى واحد، ولكن رفاق (جورج حبش) أجبروهم على التخلي عن النتيجة، وقبول قيادة جديدة غالبيتها الساحقة من الجناح "اليميني" باستخدام القوة. وبقي اليساريون ممثلين في النهاية بشخص واحد. (صالح، 2003، 403).

واحتدم الخلاف بين الطرفين لعدة أشهر مما أدى في النهاية لانشقاق العناصر الأكثر يسارية بقيادة "نايف حواتمة"، حيث أعلن عن قيام الجبهة الديمقراطية الشعبية بتحرير فلسطين في فبراير 1969م. وبذلك تبنت الجبهة الديمقراطية نفس البرنامج السياسي والعقيدة الأيديولوجية التي تبنتها الجبهة الشعبية في أغسطس 1968م إلا أنها كانت أكثر تشدداً في تبني الماركسية اللينينية (صالح، 2003، 402).

بدأت الجبهة الديمقراطية في فرض تميزها، حيث عملت بشكل دؤوب إلى التكوين السريع لإطاراتها التنظيمية، والدعاية وسط الجماهير (كريشان، 1986، 72). حيث أصبحت فصيلاً أساسياً من فصائل منظمة التحرير، حيث شاركت في عضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والوطني. هذا وتعد الجبهة حليفاً عنيداً لحركة فتح (البرغوثي، 2012، 77-78). وعلى ذلك احتلت الجبهة موقعاً بارزاً ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة (الموسوعة الفلسطينية، 1990، 404). وقد نجحت الجبهة الديمقراطية الشعبية في المحافظة على هذا الاسم حتى عام 1975م، حيث تمت الموافقة على النظام الداخلي، والبرنامج السياسي، وأصبح اسمها (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، وذلك تعبيراً عن التحولات الطبقية والأيديولوجية التي انتهت لها (الحمد، 1997، 356).

تنظيم الجبهة الديمقراطية:

يُعد التنظيم حلقة وصل بين النظرية والممارسة، وبين البرنامج السياسي والتنفيذ العملي لهذا النضال، لذلك كانت الجبهة حريصةً على تنظيمها الداخلي، وتعزيز الديمقراطية داخله، كي تقوم بمهامها الثورية، في مختلف المجالات، والأصعدة كمبدأ لصياغة العلاقات التنظيمية الداخلية، وكأداة لرسم سياسة الهيئات القيادية، وتشكيلها عبر الانتخابات والالتزام برأي الأغلبية، والتزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات

العليا، والتزام كافة مؤسسات التنظيم بقرارات اللجنة المركزية، والمؤتمر الوطني، مع ضمان حق الأقلية في التعبير عن رأيها (إسماعيل، 2007، 33-34).

وعرفت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نفسها بأنها "حزب يساري ديمقراطي"، وهي اتحاد اختياري لمناضلات ومناضلين من العمال والفلاحين، والفئات الوسطى وسائر الكادحين، ومن المرأة والشباب، بهدف التحرير الوطني الناجز لشعب فلسطين وتحقيق مستقبله الاشتراكي، مسترشدةً بالاشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الاجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره (وثائق المؤتمر الوطني العام، 2013، 53). وتعتبر متانة الأطر التنظيمية للجبهة الديمقراطية، وامتلاك أعضائها الخبرة العسكرية الواسعة، واشتراكهم في الكفاح المسلح، مع التنظيمات الأخرى، فضلاً عما تميزت به الجبهة الديمقراطية من مواقف سياسية تقدمية ومشاركتها، منذ تأسيسها، في الحوار الفكري؛ من أهم العوامل التي أتاحت لها احتلال مكانة بارزة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية (فروانة، 2009، 3-4).

وينتظم بناؤها التنظيمي، في أشكال أفقية دائرية، قوامها وحدات قطاعية ضمن منظمات محلية، وفي أقطار اللجوء العربية، والبلدان الأجنبية التي تقيم فيها جاليات فلسطينية، لأغراض العمل والدراسة، والمنظمات الديمقراطية التابعة للجبهة تتكون من قطاعات جماهيرية مهنية متعددة مثل: العمال، الشباب، المرأة، المعلمين، المهنيين، وقوى اجتماعية متنوعة (عبد الكريم، 2001، 41-43). وقد تناول الباب الرابع في مواده من (10) وحتى (15) من النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية في العام 2007م الهيكلية التنظيمية والأحكام التي تقوم عليها الجبهة الديمقراطية (التقرير السنوي للاتحاد، 2017). ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- الجبهة الديمقراطية فصيل فلسطيني ينتمي إلى منظمة التحرير وهي إحدى فصائله، ولكنها اختارت تسمية حزب على نشراتها وفي أدبياتها. ولذا سنعمد هذا المصطلح مع التأكيد على أن دلالاته الواقعية تعني الجبهة كفصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية المنتمية لمنظمة التحرير.

الهيكلية التنظيمية في الجبهة الديمقراطية:

1- **المؤتمر الوطني العام:** ويمثل أعلى سلطة سياسية وتشريعية، ينعقد مرة كل 4-5 سنوات، ويتكون المؤتمر الوطني العام من مندوبين منتخبين عن مؤتمرات الجبهة في الأقاليم والفرع، ومجالات العمل العسكري (عبد الكريم، وسليمان، 30، 2001).

2- **المجلس الوطني العام (المؤتمر العام):** يتمتع المجلس الحزبي الوطني بصلاحيات المؤتمر الوطني العام، ويتشكل بواسطة الانتخابات من مؤتمرات الأقاليم أو من الهيئات القيادية المنبثقة عن هذه المؤتمرات، وينعقد المجلس بجدول أعمال محدد بناءً على قرار تتخذه اللجنة المركزية (وثائق المؤتمر الوطني العام السابع، 2018، 22-23).

3- **اللجنة المركزية:** هي الهيئة القيادية السياسية والتنظيمية الأولى في الفترة الواقعة بين انعقاد المؤتمرات، وتعد اللجنة المركزية، بدعوة من المكتب السياسي، دورة عادية كل أربعة شهور، وتتولى اللجنة المركزية تحديد الاتجاهات السياسية لنشاط، ومهام الحزب في إطار السياسة العامة المقررة في المؤتمر، والمصادقة على موازنة الجبهة وتدقيق مالياتها.

4- **المكتب السياسي:** هو الهيئة التنفيذية العليا للجنة المركزية من أجل تطبيق قراراتها. ويترأسه الأمين العام للجنة المركزية، ويتكون المكتب من الأمين العام ونائبه وعدد من الأعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية، ويجتمع المكتب السياسي دورياً، ويحق لأحد أعضائه دعوته لاجتماع استثنائي. ويقدم المكتب السياسي تقريراً عن أعماله بصورة منتظمة لدورات اللجنة المركزية (وقائع المؤتمر الوطني العام السابع، 2018، 24-25).

5- **لجان الرقابة الحزبية:** وهي تتولى مهمة الإشراف على التطبيق السليم للنظام الداخلي.

6- اللجنة التنفيذية: وهي التي تشارك كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها في المجلس الوطني الفلسطيني، وفي عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهي التي تنتخب نواباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

وتُعد المركزية الديمقراطية هي المبدأ الذي يحكم العلاقات الحزبية الداخلية للجبهة، وهي التي يوجه العلاقة بينها وبين الجماهير. وتقوم المركزية الديمقراطية فيها على قاعدة الوحدة في الفكر والإرادة والعمل (مكتب التثقيف المركزي، 2008، 6-12).

وتُعد الجبهة الديمقراطية مبادرة في مجال العمل الجماهيري، وتنظيم العمال والنساء والشباب والمهنيين في أطر جماهيرية في قطاع غزة وساهم نشاطها بين هذه الفئات في توليد خطاب مناصر لحقوقها (لداودة، 2014، 61-62).

وقد عقدت الجبهة الديمقراطية منذ انطلاقتها في فبراير 1969م حتى اختتام أعمال مؤتمرها الوطني العام السادس، عشرة مؤتمرات حزبية عامة، تشكل قوامها عبر عملية انتخابية ديمقراطية من القاعدة الحزبية ابتداءً، ووصولاً إلى مؤتمرات منظمات الأقاليم التي كانت تنتخب مندوبيها إلى المؤتمرات الوطنية الحزبية العامة. ويستثني من هذه الآلية الديمقراطية أعضاء المؤتمر الوطني الأول 1971م الذين لم تتبثق عضويتهم بالانتخاب من القاعدة الحزبية صعوداً، بل أتت بالاختيار والتعيين (برنامج التثقيف المركزي، 2013، 5، 7، 11).

الفكر العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

أ- الفكر العسكري للجبهة الديمقراطية:

أكدت المادة السادسة والعشرون أن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني، في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره، والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره في جميع الميادين،

العسكرية والسياسة والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين (نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968، 4).

وأيدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني (حركة فتح)، عام 1965م، إذ نصت المادة (9) في الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1969م على أن الكفاح المسلح، هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، فهو إذاً استراتيجية، وليس تكتيكاً (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968، 2).

وانتهجت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين خطأً عسكرياً مشابهاً لخط التنظيمات الفدائية الأخرى من حيث تشكيل القوات وتسليحها، ونمط قتالها، حيث اعتمدت الأسلوب الفدائي، ورأت الجبهة عند انطلاقتها، أن هناك موقعين رئيسيين للنشاط المسلح في الداخل والخارج. وكانت تعتبر المجالين ذوي أهمية متساوية، إلا أن مسار التطورات على الساحة الفلسطينية اضطرها، إلى التركيز على العمل الحدودي وقاتل قوات الخارج (الموسوعة الفلسطينية، 2003، 404).

وأكدت الجبهة على ضرورة ارتباط الجانب العسكري بالتخطيط السياسي، لأن ذلك يعزز المقاومة، ومسيرة التحرر من الاحتلال (سليمان، وآخرون، 2012، 40)، ويتم ذلك بالربط بين البندقية والأهداف السياسية، تحت شعار "البندقية بيد والبرنامج السياسي باليد الأخرى" وأن غياب البرنامج الصحيح للبندقية سيحولها إلى بندقية منحرفة عن مسارها المخطط له (عبد الكريم وآخرون، 2011، 166).

وفي الفترة الممتدة من مطلع 1969م إلى نهاية العام 1982م قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عدداً كبيراً من الشهداء أمكن حصر 1062 منهم، ممن انتموا إلى أذرعها العسكرية المختلفة من تجمعات مهنية ديمقراطية، وفي المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، وساهم كل منهم بأداء دورة الكفاحي، تحت راية فلسطين، وراية اليسار الفلسطيني المسلح، (راية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) (مكتب التحقيق المركزي، 2012، 9-14). هذا وتمكنت الجبهة الديمقراطية من تنفيذ

عدد من العمليات المشهورة مثل عملية في قرية ترشيحاً قضاء مدينة عكا في 15 مايو 1974م، والتي أدت إلى مقتل 27 من الرهائن الإسرائيليين المحتجزين وجرح نحو 70 آخرين، وكان للجبهة الديمقراطية دورٌ في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في الأردن ولبنان. وقام رجالها على فترات متباعدة ببعض العمليات داخل الأراضي المحتلة، لكنها افتقرت للقوة النوعية آنذاك (صالح، 2003، 404).

وتمكنت الجبهة الديمقراطية، خلال الانتفاضة الأولى 1987م، من تنفيذ العديد من العمليات الفدائية العسكرية بالتوجيه السياسي، على أن تندفع العمليات تجاه المؤسسات الاحتلالية بأذرعها المسلحة المتعددة: الجيش، المخابرات، الأجهزة الإدارية المسلحة، المستوطنات المسلحة (حواتمة، 1998، 202-203). وأسست الجبهة الديمقراطية خلال الانتفاضة الأولى جناحاً عسكرياً، أسمته "النجم الأحمر"، نفذ عدداً من العمليات الفدائية ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية (الأشقر، 2000، 23). ومن رحم القوات المسلحة الثورية والميليشيات الشعبية وقوات الإسناد والنجم الأحمر، ولدت "كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية" والتي انطلقت مع بداية الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" 2000م بتنفيذ عملية شرق مدينة خزاعة في 30-1-2001م، واستمرت حتى نهاية 2006م (سليمان، 2017، 257). وبذلك اعتبرت الجبهة أن سلاح المقاومة سلاح شرعي، وهو حق للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم، ومقاومة الاحتلال (زيدان، 2004، بيان صادر عن الجبهة).

وقد مارست القوى الديمقراطية واليسارية دوراً مهماً في توفير الأجواء لولادة الانتفاضة الثالثة 2015م، واعتبرتها الجبهة الديمقراطية محطة تاريخية في مسار النضال الفلسطيني، وذلك من خلال حملات التعبئة السياسية التي دعت من خلالها إلى فك الارتباط باتفاقية أوسلو، والانطلاق نحو سياسة جديدة وبديلة، وعرضت ذلك أمام المجلس المركزي الفلسطيني المنعقد في مارس 2015م، وبهذا شكلت نقله نوعية في تطوير الخطاب السياسي الفلسطيني، إضافة إلى ما صدر عن وثيقة الوفاق

الوطني 2006م من قرارات لعبت هي الأخرى دوراً مهماً في ولادة انتفاضة الشباب، وشكلت في الوقت نفسه سلاحاً للقوى الوطنية والديمقراطية واليسارية التي احتضنت الانتفاضة (سليمان وزيدان، 2016، 65-64). وكان لأسرى الجبهة الديمقراطية في السجون الاسرائيلية دور بارز في الانخراط بإضراب الأسرى الذي نظّمته الحركة الأسيرة في 17 سبتمبر 2016م وشاركت فيه قيادة ائتلافية وطنية موحدة من "فتح، ديمقراطية، حماس، الجهاد، والشعبية"، على إثر انفجار انتفاضة الشباب التي اندلعت في أكتوبر 2015م (التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية، 2017، 3).

الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية:

1- موقف الجبهة من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني:

تباين اهتمام الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الدائم، فقد أولت قضيتي اللاجئين والدولة اهتماماً، إلا أنها اعتبرت بنفس الوقت أن قضية القدس هي أكثر القضايا حساسية، نظراً لأبعادها التاريخية والثقافية والقومية، واعتبرت الجبهة أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وبالتالي أكدت على أن الحق في القدس أمر ثابت لا تقاوض ولا مساومة عليه (التقرير السياسي للجبهة، 2013).

وأكدت الجبهة الديمقراطية في برنامجها السياسي الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام السادس عام 2013م على: أن القضية الفلسطينية: هي جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي، وحل هذا الصراع بما يضمن الحقوق القومية لشعب فلسطين هو محور من محاور نضال الشعوب العربية من أجل التحرر والديمقراطية والتنمية الشاملة. وعليه، فإن تضافر جهود قوى اليسار الديمقراطي، في البلد الواحد، وفي المدى العربي، من أجل النهوض بهذا الدور، هي ضرورة ملحة لبناء النواة الصلبة لجبهة وطنية مناهضة للإمبريالية والصهيونية، تتحد في إطارها جميع القوى الوطنية، على أساس برنامج مشترك، وعلاقات ديمقراطية متكافئة (المؤتمر الوطني العام السادس، 2013، 24-27).

ولم تعترف **الجبهة الديمقراطية** بإسرائيل، فقد جاء في بيانها التأسيسي أنها ستقاتل مع جميع الفصائل المقاومة قتالاً طويلاً الأمد وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير بلادنا، وحل معضلات التحرر الوطني في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكافة حقوقهم الثقافية والدينية وبالمساواة الاجتماعية الدستورية (حواتمة، 2007، 182).

ورفعت الجبهة في مؤتمرها الوطني العام الثاني المنعقد في 27-5-1981م "شعار الديمقراطية الشعبية" في سبيل استمرار النضال من أجل العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة". (كريشان، 1986، 73). وأعربت عن رفضها لكافة "الحلول السلمية القائمة على الاعتراف بدولة إسرائيل"، وعن رفضها في الوقت نفسه للمقترحات الفلسطينية والعربية، المطروحة قبل حزيران 1967م وبعده، مشددةً على ضرورة النضال من أجل حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الإسرائيلية، يقوم على إزالة الكيان الصهيوني، وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز (مكتب التنقيف المركزي، 2014، 179).

وتبنت الجبهة الديمقراطية ما عرف باسم "المقاربة المرحلية للمسألة الوطنية" والتي احتلت موقعاً مفصلياً في تناول القضية الوطنية، وبدأت ملامح البرنامج المرحلي في التشكيل منذ يوليو 1971م حينما تقدمت الجبهة بتقرير الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي دعا بعبارات مبهمه إلى إقامة "منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية"، ثم صدر هذا البرنامج الذي اعتمد خطأً موجهاً لسياسة الجبهة منذ الدورة الرابعة للجنة المركزية الثانية في أغسطس 1973م تحت عنوان "عشر موضوعات حول الخط العام للبرنامج المرحلي في المناطق المحتلة والأردن (حواتمة، 2007، 83-84).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية أن القضية الجوهرية في أية ترتيبات للتسوية هي جلاء الاحتلال عن كامل الأرض الفلسطينية المحتلة بحدود الرابع من حزيران

1967م وهي حدود الدولة الفلسطينية، كما رسمها، واعترف بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (البلاغ الصادر عن دورة اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، 7). واعتبرت الجبهة الديمقراطية أن قضية اللاجئين تشكل جوهر القضية الفلسطينية (مركز دراسات اللاجئين، 3). وعقدت الجبهة الديمقراطية ندوة في 21 سبتمبر 1996م بعنوان: "اللاجئون وحق العودة" أكدت فيها على دعم حق العودة، وضرورة عقد مؤتمرات العودة على قاعدة سياسية واضحة ومحددة (فياض، 2001، 118-119).

ونبهت الجبهة الديمقراطية إلى خطورة الاستيطان، واعتبرت أن اتفاق أوسلو مكن الاحتلال الإسرائيلي من التوسع في عملية الاستيطان، بل نجح من التمدد في أراضي الضفة حيث تحكمت إسرائيل بـ 40% من مساحة غزة، وبنحو 70% من أراضي الضفة الغربية واستيلائها على الأرض (عبد الكريم، 2001، 39-40).

2- موقف الجبهة من مساعي التسوية السياسية:

انقذت الجبهة الديمقراطية اتفاق أوسلو في فترة التسعينات، لأنه سلم بفصل مدينة القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، إضافة إلى جعله قضية القدس ضمن مفاوضات الحل الدائم التي تخلو من أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغييرات على وضع المدينة (عبد الكريم، 2001، 43-44)، ولم تقدم اتفاقيات أوسلو حلاً، بل كرست واقع الاحتلال والهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية، وأطلقت العنان للتوسع الاستيطاني، وفشلت في شق طريق نحو حل يضمن حقوق شعبنا بالاستقلال والعودة (المؤتمر لوطني العام السادس، 2013، 32).

3- علاقة الجبهة بالقوى السياسية الوطنية الأخرى:

انعكس الفكر الماركسي للجبهة الديمقراطية على تحديد علاقتها بالقوى السياسية والوطنية والإسلامية، ومن ثم، أثرت تلك العلاقات على تعاملها مع المؤسسات التي ترعاها هذه القوى.

وجاء في التقرير النظري والسياسي والتنظيمي أن الجبهة الديمقراطية تعيب على الفصائل الفلسطينية مهادنتها للأنظمة العربية، لأن هذه المهادنة تجعل الثورة تحت تأثير الأيديولوجية البرجوازية المسيطرة، كما ترفض الحركة كل تحالف مع هذه الأنظمة، لأن ذلك "يسهم في تفكيك الحركة الاجتماعية إذ إن من مصلحة البرجوازية الظهور بمظهر المؤيد للعمليات المسلحة كي تستبسله الشعوب" (كريشان، 1986، 74-73).

أ- موقف الجبهة من منظمة التحرير الفلسطينية:

تقاربت مواقف الجبهة من سياسة المنظمة، في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقدت في سبتمبر 1969م، في القاهرة، واتضح ذلك بتأييد وموافقة المنظمة على البرنامج المرحلي 1974م، وصولاً للمشاركة في القيادة الموحدة للانتفاضة عام 1987م (فيصل، 213-212).

ثم تحدد موقف الجبهة إزاء منظمة التحرير كإطار للوحدة الوطنية، نتيجة تغير جزئي على طبيعة منظمة التحرير بعد المجلس الوطني الخامس الذي تأسس عام 1977م وتمخض عن صعود قيادة جديدة للمنظمة تكون معظمها من حركة فتح وتنظيم الصاعقة، وإزاحة القيادة السابقة التي كانت تتكون من ممثلين للإقطاع والرأسمالية الكبيرة. إثر التغيير على طبيعة علاقة المنظمة بالأنظمة العربية، من الارتباط الكلي بالكيان إلى علاقات تقوم على الاستقلال النسبي المحدود. ورغم ذلك أكدت الجبهة بأن هذه المنظمة لا تصلح كإطار لوحدة وطنية فعالة إلا بإجراء تعديلات، منها: تطهير المجلس الوطني من العناصر الرجعية والمرترقة الذين يمثلون الرأسمالية الكبيرة، وإعادة تشكيل المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية بتمثيل المنظمات على أسس متكافئة (خورشيد، 1971، 152-153).

وقد أكد: "قيس عبد الكريم عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن الجبهة" اتخذت موقفاً ثابتاً من منظمة التحرير باعتبارها الجبهة الوطنية المتحدة، الذي

يمكن اليسار من اتخاذ موقفاً متميزاً، لمكافحة الاحتلال والاستيطان، وأن الجبهة اعتبرت صمام الأمان للمنظمة، وأن الجبهة لم تغادر منظمة التحرير، ولم تسع لخلق أطر بديلة" (عبد الكريم، وآخرون، 2011، 157-159). ورسمت الجبهة الديمقراطية سياسة وطنية تحالفية تقوم على ضرورة بناء الجبهة الوطنية الموحدة، واعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الوعاء لهذه الجبهة. كما وشاركت في مكتب التنسيق العسكري الفلسطيني، وفي عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (الزبري، 2005، 92).

وكان للجبهة الديمقراطية مواقف متميزة تمثلت أساساً، في: إدانة صريحة وواضحة لحركة الانشقاق داخل "فتح"، والعمل مع الجبهة الشعبية لإعادة الوحدة "ل م، ت، ف" وتجاوز أشكال الانشقاق، وإعلان الديمقراطية في نوفمبر 1984م عن إنهاء العمل بصيغة "القيادة المشتركة" مع الجبهة الشعبية والتي بدأت في عام 1983م (كريشان، 1986، 75).

مع ذلك ترى الصحفية (نائلة خليل) أن فصائل اليسار الفلسطيني فقدت دورها الحقيقي بعد نبذ منظمة التحرير للكفاح المسلح، ووصل هذا التراجع إلى درجة الانكماش، وبات وجوده في الساحة السياسية الفلسطينية محدوداً عكس نفسه على الشارع الفلسطيني (خليل، 2015، 6).

ب- موقف الجبهة الديمقراطية من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح:

تراوحت علاقة الجبهة مع حركة فتح بين الجيدة والمتوترة. وربما نظرت الجبهة الديمقراطية إلى حركة فتح من زاوية أن هذه الحركة الوطنية وقوتها على الساحة الفلسطينية تؤمن الخطوات الأولى للجبهة في ظل تلك الظروف التي عانت منها الجبهة، خاصةً بعد مرحلة الانشقاق عن الجبهة الشعبية (إسماعيل، 2007، 141).

ت-موقف الجبهة الديمقراطية من "حماس":

بينت الجبهة الديمقراطية مطلع تسعينيات القرن المنصرم موقفها من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إنها سعت إلى بناء علاقات معها على قاعدة الائتلاف والقواسم المشتركة بين الفصائل، فاهتمت ببناء العلاقة التحالفية بينهما، إلا أن الخلاف الفكري والسياسي بينهما لعب دوراً في عدم استمرار العلاقة التحالفية معها (حواتمة، 2012، 236). وبقيت حماس حتى الانتخابات التشريعية الثانية تؤدي دور المعارضة الفاعلة بامتياز، والقادرة على خلط أوراق اللعبة على الصعيد الفلسطيني. ومع الصراع العسكري الذي قادته حركة حماس ضد السلطة في قطاع غزة، أصبحت الحركة الوطنية، وفي مقدمتها اليسار عاجزة عن تلمس دورها في مكافحة الانقسام السياسي، وسياسة حركة حماس المعادية للديمقراطية والحريات العامة، وتعاملت معها على أنها حركة إقصائية ومعادية للقيم الوطنية التي يتبناها اليسار الفلسطيني (عوض الله، 2011، 56-57).

ث-موقف الجبهة من الجهاد الإسلامي:

موقف الجبهة الديمقراطية من حركة الجهاد الإسلامي محدود. ومع ذلك التقت الجبهة مع حركة الجهاد، في السعي لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، ضمن وثائق متعددة ومنها، (الوثيقة السابعة والثامنة والعاشرة) مؤكدةً أن الخروج من الأزمة الداخلية، وإنهاء الانقسام، وإعادة بناء الوحدة لا يكون إلا من خلال الحوار الوطني الشامل القائم على الديمقراطية (حواتمة، 2009، 131-133). وفي هذا الإطار بينت كتابات قياديي الجبهة أنها اعتمدت في فكرها السياسي على مجموعة من المحاور بهدف تحقيق الوحدة الوطنية، وتوثيق العلاقة بين الخط السياسي والحلول التنظيمية على قاعدة تؤمن تعبئة القوى الوطنية. ودعت منذ نشأتها عام 1969م إلى قيام جبهة وطنية عريضة متكاملة العلاقات بين فصائل المقاومة والقوى الوطنية (دلول، 2014، 45).

الإمكانات المادية والبشرية التي تتمتع الجبهة الديمقراطية:

أ- مصادر التمويل:

أشار النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية المقر في المؤتمر الوطني العام السادس الباب السابع إلى إن مالية الجبهة الديمقراطية تتألف من اشتراكات الأعضاء وجبايتهم، وتبرعات الأصدقاء والأنصار، وبيع المشاريع التي تديرها المنظمات الحزبية (المؤتمر الوطني السادس، 2013، 80).

حققت الجبهة الديمقراطية نجاحاً على صعيد بلورة أدوات فعالة لترجمة رؤيتها إلى برامج ومشاريع خلال فتره الثمانينيات لاعتمادها مالياً على مخصصات السلطة ومنظمة التحرير التي تتحكم بها "فتح" بشكل رئيس ونجحت في بنائها منظمات عمالية، ونسائية، وشبابية فاعلة وبناء شبكة خدمات اجتماعية كبيرة، إلا أن أزمته المالية تعمقت بعد أوسلو؛ مما سبب لها خللاً في علاقاتها مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المنشقة عنها، والتي تشخص أزمته في ضعف مواردها المالية (عوكل، 2009، 178).

ب- الإمكانات الإعلامية:

تمتلك الجبهة الديمقراطية رصيماً إعلامياً، وبخاصة فيما يتعلق بالإعلام الجديد "السوشيال ميديا" سواء أكان بمواقع التواصل الاجتماعي "الفييس بوك" "التويتتر"، إضافة إلى مواقع الاعلام الفضائي ممثلاً ببرنامجي "الوتساب" و"التيلجرام" تحت اسم "الاتجاه الديمقراطي". ويحتوي على كادر من المسؤولين والمتخصصين بمجال الإعلام، إضافة إلى قاعدة بيانات بإيميلات الرفقاء والرفيقات وصفحاتهم على وسائل الاتصال والتواصل (أبو حميد، 2017).

ومن مؤسسات تلك الوسائل لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كما أوضح "وسام زغير" في مركز الحرية، وسائل الإعلام المسموع والإلكتروني، إضافة إلى مؤسسات الإعلام الجديد، ومنها:

1- المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات "ملف" موقع إخباري توثيقي، وموقع إلكتروني يختص بقضايا اللاجئين الفلسطينيين ويصدر نشره شهرية والعديد من الوثائق عن اللاجئين.

2- موقع الجالية الفلسطينية.

3- صحيفة الاتجاه الديمقراطي، صحيفة إلكترونية تصدر عن مركز الحرية للإعلام (جودة، 2017).

ويلاحظ أن لكل من الجبهة الديمقراطية وحركة المقاومة الإسلامية حماس قوة إعلامية وإن كان لكل فصيل سياسته الإعلامية الخاصة به، والتي تتشابه في العديد من القضايا الوطنية والمجتمعية، ولكن هناك تبايناً واضحاً بين الفصيلين إعلامياً، ناجم التباين الكبير في الموارد المالية بين الحركتين من ناحية، وناحية ثانية أن حركة حماس تمثل "الحكومة الحالية" وتتلقى تمويلاً كبيراً مقارنةً بالجبهة الديمقراطية. ولكن نجحت حركة حماس في تطوير الجانب الإعلامي لديها بكافة أشكاله، بصورة تفوقت بها عن الجبهة الديمقراطية التي لا تملك إي فضائيات، ولكنها تملك مكتباً إعلامياً متخصصاً في كل من أقاليمها الأربع المركزية، وهي: (قطاع غزة، الضفة الفلسطينية، لبنان وسوريا).

العلاقات الإقليمية والدولية للجبهة الديمقراطية:

مقدمة

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية، على المستوى الإقليمي، والذي انعكس على طبيعة العلاقات بين الجبهة والدول العربية، وعدت الجبهة الديمقراطية فلسطين جزءاً من الأمة العربية، إضافة إلى أن الثورة الفلسطينية عبارة عن جزء من الحركة الثورية العربية (وثائق المؤتمر الوطني العام السابع، 2018، 49). ووضعت الجبهة الديمقراطية استراتيجية في العام

1970م كاطار للعلاقات الفلسطينية- العربية، وخصت فيها العديد من الدول مثل الأردن ومصر ولبنان وسوريا والمغرب وغيرها من الدول (لدول، 2014، 207). كما تطور موقفها على المستوى العالمي تجاه اليسار العالمي خاصة الاتحاد السوفيتي، وقوى اليسار بشكل عام.

ومع ذلك لا تحظى أحزاب اليسار بقبول في أوساط النظام العربي الرسمي الذي تهيمن عليه دول الخليج العربي المحافظة، بعدما تغيرت أو اختفت الأنظمة العربية التي كانت تتعاطى مع اليسار بشكل أو بآخر: (العراق، ليبيا، الجزائر، سوريا، اليمن الديمقراطي). ولكن يعتبر تيار "الممانعة"، هو الأقرب للياسر سياسياً على الصيغة الدينية التي تغلب عليه مثل: (حزب الله وإيران) (هلال، وهيرمان، 2014، 62-63). وفي المقابل كانت الجبهة تعتبر الأنظمة العربية متحالفة مع الاستعمار، وهذا ما يفسر موقفها المتشدد من النظام الأردني، الذي ساهم في أحداث أيلول الأسود الدامية، كما ساهم في الخروج إلى سوريا ولبنان، وقد كانت قريبة بعض الشيء من النظام السوري غير أن هناك مسافةً معه (أبو زائدة، 2000، 33).

وكانت انهيار التوازن العربي_ العربي من بين الأسباب التي أدت إلى ضعف العلاقات بين فلسطين والدول العربية من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية منذ عام 1973م، وهو ما ترتب عليه انهيار الضمان العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد (سادات- بيغن) 1978م، وحرب الخليج الأولى (العراق- إيران) 1980م، ثم حرب العراق الثانية (العراق- الكويت) 1991م (عبد الكريم: 2002، 193-195).

وسعت الجبهة الديمقراطية على الصعيد الدولي إلى انتهاج نفس سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية و(م.ت. ف) بصون وتوسيع نطاق الاعتراف العالمي بحق الشعب الفلسطيني في العودة و تقرير المصير، لاستنهاض الدعم المادي والسياسي لمكافحة، والنهوض بفعالية المجتمع الدولي ومؤسساته في التوصل إلى حل شامل ومتوازن للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، وتوطيد التضامن الاممي بين

الطبقات العاملة من كل البلدان، وتعزيز اواصر الاخوة والتساند الكفاحي مع شعوب العالم المناضلة في سبيل حقها في تقرير مصيرها(وثائق المؤتمر الوطني العام السابع،2018، 58).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول إن الجبهة الديمقراطية سعت منذ نشأتها لإقامة علاقات مع الدول العربية والغربية حرصاً على توحيد الجهود الفلسطينية، والجهود العربية العربية، والعربية الدولية، لتوجيهها نحو العدو المشترك، وهو الاحتلال، وذلك بما يتناسب وأيديولوجيتها السياسية القائمة على الأممية.

المبحث الثالث

حركة المقاومة الإسلامية حماس:

(النشأة والمبادئ، والفكر العسكري والسياسي)

مقدمة:

تُعد حركة (حماس) إحدى الفصائل السياسية الإسلامية التي لحقت بالعمل النضالي الوطني الفلسطيني متأخراً قياساً بباقي الحركات، وقد لعب العامل الأيديولوجي والعامل الإقليمي والعامل الحزبي الإخواني بامتداداته المعروفة دوراً في تشكيل أفكارها ومبادئها ومنطقاتها. الأمر الذي جعلها تمثل حالة خاصة في المشروع الوطني والتحرري الفلسطيني.

ومن هنا يتناول في هذا المبحث نشأة حركة (حماس) وهيكلها التنظيمي، وكما يتناول المنطلقات الفكرية والسياسية التي شكلت مواقفها من مجمل القضايا الفلسطينية، وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

النشأة والهيكل التنظيمية للحركة:

1- النشأة:

كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987م بمثابة نقطة التحول في تطور جماعه الإخوان المسلمين في فلسطين، إذ إن مشاركة الجماعة في الانتفاضة كانت بداية الانبعاث السياسي النشط للإسلاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع تواصل الانتفاضة، ومشاركة الإخوان المسلمين فيها من خلال حركة المقاومة الإسلامية "حماس" شهدت الساحة الفلسطينية، وربما لأول مرة منذ نكبة 48 قيام قوة سياسية ذات أيديولوجية وبرنامج سياسي مغايرين للأيديولوجية والاتجاه الوطني المسيطر وبرنامجها السياسي (أبو عمرو، 1989، 84).

ولم يختلف فكر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأهدافها عن فكر وأهداف حركة الإخوان المسلمين، حتى بدت الحركة وكأنها "النسخة الفلسطينية لحركة الإخوان التي يغلب عليها الطابع الشمولي العام. وتستند الحركة على التاريخ الإسلامي الجهادي في فلسطين، والذي لا يقتصر على نضالات الإخوان في حرب 1948م فقط، بل تتجاوز ذلك إلى حركات أخرى، وبخاصة حركة الشيخ عز الدين القسام (البرغوثي، 1990، 79).

وقد سبق تشكيل حركة حماس انعقاد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين في 9 ديسمبر 1987م، وقد حضر هذا الاجتماع، بالإضافة إلى الشيخ الياسين، ستة من أبرز قادة المجمع الإسلامي الخاضع لإشراف جماعة الإخوان المسلمين في غزة. وهؤلاء هم: الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، الدكتور إبراهيم اليازوري، الشيخ صلاح شحادة، المهندس عيسى النشار، ومحمد شمعه، وعبد الفتاح دخان (عمرو، 1993، 90). وقد عرّفت الحركة نفسها في ميثاقها على أنها "حركة المقاومة الإسلامية، والإسلام منهجها، ومنه تستمد أفكارها وتصوراتها (ميثاق حماس، 1988، 5). إلا أن حركة حماس لم تأخذ ذلك الاسم من اليوم الأول لنشئها، فمن خلال تتبع البيانات التي صدرت عنها نستطيع القول أن الحركة أخذت ذلك الاسم في شباط 1988م، أي بعد أكثر من شهرين على بدء الانتفاضة. وحمل البيان الأول للحركة في بداية الانتفاضة توقيع "حركة المقاومة الإسلامية"، أما البيان الثاني والذي كان تحت عنوان "الانتفاضة المباركة" ومؤرخ في كانون ثاني 1988م، حمل توقيع "حركة المقاومة الإسلامية، فلسطين (ح. م. س)" ومنذ ذلك الحين عرفت الحركة باسم حماس (البرغوثي، 1991، 78).

وبعد 26 عاماً على تأسيس "حماس"، استطاعت الحركة أن تقدم النموذج الخاص بها، هذا النموذج هو خليط من المقاومة والعمل الدعوي، والإغاثي، والجماهيري، والسياسي والفكري لتكون حاله مميزة في الساحة الفلسطينية لها ثقلٌ

جماهيرياً كبيراً، وأيضاً جعل منها لاعباً مؤثراً ليس في الساحة الفلسطينية (هنية، 2014، 3).

2 - تنظيم والهياكل التنظيمية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس":

أعدت القاعدة التنظيمية التي أنشأتها حماس ضمن الأساسيات الهيكلية الإدارية ذات الصلاحيات المتنوعة في إدارة الحركة، وشملت هذه القاعدة المؤسسات السياسية والأجهزة الأمنية والنشاطات العسكرية والنشاطات الشعبية، والوعظ الديني (سيلع، ومشعال، 1999، 194).

وقد شهدت البنية التنظيمية لحركة حماس تطوراً ملحوظاً، حيث مر البناء التنظيمي للحركة بمرحلتين، المرحلة الأولى، بدأت منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، واستمرت حتى انطلاقة العمل العسكري المسلح لحركة حماس عام 1992م، وتميزت بوجود ثلاث أجهزة أساسية للحركة وهي: الجناح السياسي، والجناح الأمني المسمى (مجد) • والجناح العسكري المسمى: (المجاهدون الفلسطينيون)، والذي يتولى تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد الاحتلال، وقد نسبت قيادته إلى الشيخ صلاح شحادة. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت منذ انطلاقة العمل العسكري المسلح عام 1992م، واستمرت حتى تاريخ إعداد هذا البحث، وقد تميزت هذه المرحلة بترسيخ القاعدة الجماهيرية للحركة وبتنوع أنشطتها العسكرية وبلورة علاقاتها الإقليمية، وبيدء التنظيم العسكري المسلح المتمتع باستقرار نسبي في أجهزة حماس (المصري، 2008، 289).

• مجد: منظمة الجهاد والدعوة، قام بتأسيسها الشيخ أحمد ياسين، وأسندت قيادته إلى يحيى السنوار، خالد الهندي، ومن أهدافها حماية صفوف الحركة من الاختراق ورصد تحركات العدو العسكرية والمدنية.

واتخذت هذه المرحلة الشكل التالي:

أ- مجلس الشورى العام:

هو "أعلى سلطة دينية في حماس، حيث إنه يمثل "الهيئة الدينية العليا" للحركة التي توفر الإسناد الشرعي لنشاطاتها وقراراتها السياسية، وتعتمد حركة حماس على نظام الشورى، ولها مجلس الشورى الذي يتكون من 50-70 عضواً في كافة أماكن تواجد الحركة في الداخل والخارج والسجون، وله ارتباط بالحركة الأم (الإخوان المسلمين)، وينعقد المجلس بشكل دائم لاتخاذ قرارات تهم بالحركة (النواتي، 2002، 40). ويُعد وجود مجلس شورى للحركة جزءاً مهماً في هيكلها التنظيمي. ونظراً لأن "حماس" حركة تتفاعل مع الشارع وتطوراته المتسارعة، فقد كان من اللازم إيجاد هيئة تنظيمية أخرى أقل عدداً تستطيع اتخاذ قرارات سريعة وعاجلة، ويمثل هذه الهيئة ما يعرف باسم المكتب السياسي (العمور، 2009، 171).

ب- المكتب السياسي:

ويُعد أعلى سلطة سياسية تنظيمية في الحركة، ويمثل هذا المجلس كافة قطاعات الحركة في الداخل والخارج. ومن مسؤولياته رسم سياسة الحركة، وتمثيل الحركة في علاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى تمثيل الحركة والمفاوضة باسمها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من المؤسسات (النواتي، 2001).

ت- الهيكل العملياني (أجهزة الحركة):

استطاعت "حماس" أن تشكل عدداً من الأجهزة التي شكلت الجهاز التنظيمي العملياني للحركة (العمور، 2009، 175). ومنها **جهاز الأحداث**: وهو الجهاز الخاص للتعامل مع الأحداث اليومية أو البرنامج العملياني اليومي للانتفاضة. ومن اختصاصاته الاهتمام بالحفاظ على الحياة اليومية للمواطنين، و**جهاز الدعوة**: ويعتبر من أهم الأجهزة العاملة في الحركة، والذي يناط به تجنيد عناصر الحركة من خلال نشاطات الجهاز التي يمارسها في المسجد (النواتي، 2002، 39-47). وأما **الجهاز**

الأمني: وتأسس عام 1986م وعرف باسم (مجد)، الحروف الأولى من منظمة الجهاد والدعوة، وقام بتأسيسه الشيخ أحمد ياسين وأسند قيادته إلى يحيى السنوار، وخالد الهندي، وكانت أهدافه تتمحور حول: حماية صفوف الحركة من الاختراق، رصد تحركات العدو العسكرية والمدنية (العمور، 2009، 176-177).
ث-المكتب العسكري:

(كاتب عز الدين القسام) الجناح العسكري لحركة "حماس" وهي تنظيم سري يعتمد في تشكيلاته العسكرية، ووحداته على السرية التامة في تكوينه التنظيمي. وعلى صعيد القادة فان قاداته يتمتعون بالسرية التامة. ودائماً ما يكونون هدفاً لعمليات الاغتيال، وتتمتع كتائب القسام اليوم بهيكل هرمي، ومستوى تدريب جيد وتشكيلات عسكرية، وتخصصات متنوعة. ولهذا الجهاز ارتباط كبير بالحركة الأم بل هو جزء منها (جودة، 2015، 2-3).

وعليه يدلل المصري: أنه من خلال الدراسات الأمنية الإسرائيلية تبين أن البنية التنظيمية لحركة "حماس" قد أثبتت نجاحاً وتفوقاً نوعياً، رغم حملات الاعتقال الواسعة التي شنتها قوات الاحتلال ضدها (المصري، 2008، 290).
ج-المكتب الإعلامي:

وكان هذا الجهاز قائماً قبل الانتفاضة متحدثاً باسم حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، ولكن مسؤوليته زادت وتحولت بعد ذلك. ويعمل الجهاز على إصدار نشرة دورية بعنوان "حماس"، وكذلك إصدار مواد إعلامية لتغطية الأخبار في الداخل والخارج، وكذلك القيام بالدراسات والتحليلات السياسية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب (بن يوسف، 1990، 36).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن (حركة حماس) حركة سياسية فلسطينية تستمد فكرها السياسي من الإسلام، ولها جناحها المقاوم للاحتلال، كما أن لها أذرعا

الأخرى الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والدعوية، التي تخدم، مجتمعة، بعدها السياسي.

3 - الفكر العسكري والسياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس":

أ- الفكر العسكري لحركة (حماس):

تري حركة حماس أن العمل العسكري خيار استراتيجي دائم، وتتعامل مع المعركة باعتبارها معركة طويلة الأمد، وهي تسعى في ظل أجواء التسوية السلمية وحالة استضعاف الأمة، لإبقاء جذوة الجهاد مرفوعة تعبيراً عن عدم التقريط بالأرض المقدسة (صالح، 2003، 418).

بدأت أولى محاولات تشكيل تنظيم عسكري لجماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، عام 1983م، على يد الشيخ أحمد ياسين في أوائل الثمانيات إلى أن كشف تنظيمه العسكري: (المجاهدون الفلسطينيون) واعتقل سنة 1984م. وحُكم عليه لمدة 13 عام. وقد أفرج عنه بعد عملية التبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1985م، وفي صيف 1985م اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً باستغلال أية أحداث للاشتراك في المواجهة ضد الاحتلال، وقد استشهد اثنان من شباب الإخوان في المواجهات التي شهدتها جامعة بيرزيت سنة 1986م (صالح، 2003، 408). وبعد تشكيل الجهاز الأمني والجهاز العسكري، واندماجها تحت اسم "حركة الجهاد والدعوة مجد" وخلايا عسكرية كان يترأسها الشيخ أحمد ياسين، (وجماعة المجاهدين المرابطون). واعتقل مرة ثانية لدى الإسرائيليين (النواتي، 2002، 68-70). وهكذا انخرطت حركة الإخوان المسلمين في الأعمال المسلحة ضد أهداف إسرائيلية. وقد واتسمت مشاركتها بالجدية، وتعدد أشكال المقاومة (أبو عمرو، 1993، 95).

ويمكن تقسيم العمل العسكري لحركة "حماس" إلى عدة مراحل تميزت كل مرحلة منها بمميزات خاصة تميزها عن الأخرى:

المرحلة الأولى 1987م: منذ بداية الانطلاقة حتى نهاية 1991م، وصل فيها عدد العمليات العسكرية إلى (16) عملية فقط، منها (9) عمليات طعن. والسبب أن الانتفاضة في بدايتها اعتمدت على المواجهات الجماهيرية مع الاحتلال.

المرحلة الثانية: من بداية 1992-1994م: وهي من أهم فترات العمل العسكري لحماس، وشهدت ارتفاعاً في العمليات العسكرية بسبب انطلاق الجهاز العسكري بشكل علني عام 1992م حيث أعلن عن تأسيس كتائب الشهيد عز الدين القسام كجهاز عسكري (النواتي، 2002، 231-234).

المرحلة الثالثة: من بداية 1994م وحتى نهاية 1997م زادت صعوبات العمل الجهادي إثر دخول السلطة الفلسطينية إلى مناطق الضفة والقطاع.

المرحلة الرابعة: منذ عام 1998م حتى 2000م لم تنفذ حماس أي عملية، ويرجع ذلك إلى التفاهم بين حماس والسلطة، من أجل إعطاء العملية السلمية فرصة للنجاح (النواتي، 2002، 235).

المرحلة الخامسة: بعدما اندلعت انتفاضة الأقصى 2000م بأكثر من سنة ونصف، حيث بدأت حركة حماس تقوم بعمليات جهادية واستشهادية كبيرة، هزت الكيان الصهيوني. وأحدثت توازن الرعب الحقيقي لأول مرة، وفي هذه المرحلة نفذت الحركة العديد من العمليات التي يصعب حصرها ومن أبرزها عملية سعيد الحوتري التي أدت إلى مقتل نحو (20) إسرائيلي صهيوني، وجرح مائه آخرين (صالح، 2003، 419).

المرحلة السادسة: وقد بدأت مع نهاية انتفاضة الأقصى حيث بدأت الحركة في القيام بعمليات نوعية داخل المستوطنات من جهة، وبأولى خطوات التصنيع الحربي المحلي، وهو التصنيع الذي انتهى بتطوير سلسلة من الصواريخ التي بدأت عبارة عن صواريخ بدائية قصيرة المدى إلى أن أصبح في مقدور الحركة إنتاج صواريخ يصل مداها إلى أكثر من مائة وخمسين كيلومتراً.

ويرى "أسامة أبو نحل" أن هناك اختلافاً في السياسات النضالية لكل من حركة حماس والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فحركة حماس تتخذ من العمل المسلح ركيزة أساسية لبرنامجها، وإن بدت في الفترة الأخيرة تتاور سياسياً من خلال التماهي مع المشروع السياسي بقبول إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، لكن دون الاعتراف بوجود إسرائيل. أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد حسمت أمرها سياسياً بقبول إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، شأنها شأن معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ويبقى اعترافها رسمياً بدولة إسرائيل مرهوناً بالتوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية (أبو نحل، 2017).

ب- سياسة الحركة تجاه القدس:

ترفض حركة المقاومة الإسلامية أي شكل من أشكال التنازل عن القدس، هذه المدينة المقدسة، التي هي لب الصراع وجوهره العقائدي، وهي أمانة في أعناق الأمة الإسلامية بأسرها. واعتبرت الحركة أنه لا حل إلا بعودة اللاجئين وتعويضهم عن معاناتهم وخسارتهم. ومن منظور حماس فإن الحق يبقى حقاً وصاحبة سيواصل المطالبة به، ومفهوم حماس لكل الوجود الصهيوني على أرض فلسطين أنه استيطان سرطاني محموم، وسيبقى الدافع الدائم والمحرك اليومي للصراع حتى يتم اقتلعه نهائياً، فلا فرق بين اغتصاب فلسطين قبل عام 1948م وبين اغتصاب باقي الأرض الفلسطيني عام 1967م (أبو شنب، 2000، 441-442).

وأكدت حركة حماس أنها ليست ضد مبدأ السلام، فهي مع السلام وتدعو له، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحق للشعب الفلسطيني، لذا جاء موقف حماس رافضاً لعمليات التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية، واعتبار أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته (جراعبة، 2010، 16). فقد جاءت معارضتها الشديدة لكل الاتفاقيات، وما رافقها من اعترافات، انسجاماً مع مبادئها وشعاراتها بشأن "حرمة التفريط بأي جزء من

فلسطين التي تعتبر وفقاً لأجيال المسلمين بعامة ، ومن هنا تطورت العلاقات التنسيقية بين "حركة حماس" والفصائل المعارضة، وكانت "حركة حماس" المبادرة إلى تطوير جبهة الفصائل العشرة بعد توقيع المنظمة اتفافية أوسلو، إلى تحالف القوى بهدف إسقاط أوسلو بالواجهة السياسية والإعلامية، وعبر إطار القوى الوطنية والإسلامية (تمراز، 2016، 248).

وينص ميثاق الحركة على أن الحلول السلمية والمبادرات الدولية "تتعارض مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين" (ميثاق حماس، 1988، 14).

وأظهر خطاب حماس تطوراً نوعياً لافتاً للحركة في مختلف القضايا المطروحة، فحول طبيعة الصراع: ركز الخطاب على أن الصراع مع الصهيونية، وليس اليهودية كديانة، فالعداء مع الحركة الصهيونية واستعماريتها. أما ما يخص آلية حل الصراع، فعزز خطابها لمفهوم الحل المرحلي، والمتمثل بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م. وجاء هذا التغيير في الخطاب، نتيجة لتحول الحركة نحو الانخراط في النظام السياسي الفلسطيني، وتشكيلها لحكومة سلطة ذاتية تخضع لاتفاقية أوسلو، أما على صعيد مقاربتة لقضية الاعتراف بإسرائيل، غلب على الخطاب المنطق السياسي، وتقليل البعد الأيديولوجي. وفي موضوع المقاومة، نزع الخطاب نحو الدفاع عن التهدة خصوصاً في قطاع غزة من منطلق الحفاظ على مصلحة الشعب الفلسطيني (شديد، 2010، 180-181) بعد أن كان يرى فيها خيانة كبرى قبل ذلك.

ت-موقف الحركة من منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف):

تعارض حماس الطابع العلماني لمنظمة التحرير وقيادتها، كما تعارض البرنامج السياسي الذي تتبناه المنظمة، والداعي إلى إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب دولة إسرائيل. ومن هنا دانت اعتراف المنظمة بوجود دولة إسرائيل، وقبولها

قراري مجلس الأمن رقم 242 رقم 338. (أبو عمرو، 1993، 7). وتقول حماس إن دخولها كفصيل في منظمة التحرير الفلسطينية مرفوضٌ إلا إذا كان تمثيلها في المنظمة سيكون بالمستوى الذي يتناسب مع حجمها في الساحة (جبارة، 1992، 118). ولكنها قبلت لاحقاً، الانضمام إليها بشرط حصولها على 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، وإذا سحبت منظمة التحرير اعترافها بالقرار 242، وبالتالي بقي هناك تباعد أساسي وتأسيسي بين حركة حماس، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يعيق التقدم نحو إرساء أسس متينة للوحدة الوطنية، ويحول دون إتمام تحالف جدي مع الفصائل غير الإسلامية (أبو فخر، 2010، 71-72).

وعلى الرغم من أن حركة حماس لا تعترض بصورة علنية وصريحة على كون منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإنها تتنافسها في قيادة الشعب الفلسطيني، وترفض البرنامج السياسي للمنظمة، وتدعو إلى إقامة مجتمع إسلامي في فلسطين، وتطالب بتأسيس قيادة إسلامية للنضال الفلسطيني، ثم أصبحت تعترض بصورة فعلية وعلنية على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وكونها الإطار المرجعي لهذا الشعب، المحدد لهويته ولأهدافه الوطنية (أبو عمرو، 1993، 8).

ث- سياسة الحركة تجاه الفصائل الفلسطينية الأخرى:

لم تقدم حركة حماس موقفاً مفصلاً وواضحاً من الفصائل الفلسطينية، إنما جاء موقفها عاماً، ويغلب عليه البعد العاطفي والمبرر الأخلاقي، كما جاء في الميثاق، وفي بند موقف حماس من القوى الوطنية الفلسطينية (انظر للمادة 23 في الملحق رقم 4). إلا أن الحركة (حماس) لا تجد حرجاً في وجود جماعات إسلامية أخرى على الساحة الفلسطينية، وإن اختلفت معها في جوانب وتصورات ما (حمودة، 2014، 5).

ولهذا كانت العلاقة بين حركة (حماس) وحركتي (فتح) و(الجهاد الإسلامي) محكومة بمجموعة من العوامل التي أدت إلى توتر العلاقات مع حركة فتح في مرحلة

تاريخية معينة، وتحديدًا منذ نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام 1987م، وحتى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، وبدء تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م، مروراً بأحداث عام 1996م، واستمر التوتر بعد ذلك، حتى وصل إلى أوجه خلال انتفاضة الأقصى، حيث أعادت (حماس) بناء أجهزتها من جديد وبدا واضحاً أنها أصبحت منافساً قوياً لحركة فتح، كما كانت بداية العلاقة مع حركة الجهاد الإسلامي متوترة نوعاً ما ثم تطورت تدريجياً إلى حد التوافق، وبدرجة كبيرة في كثير من المواقف (المبحوح، 2010، 12).

وإن المتتبع لمسيرة حماس السياسية يلحظ مسألة في غاية الأهمية، وهي أن حركة حماس كغيرها من الحركات الأيديولوجية التي تكيف وتطوع أيديولوجيتها مع تغيرات الواقع السياسي مُناقضة في ذلك مبادئها الأيديولوجية الأساسية. وهي تتكئ شأنها شأن بقية الحركات والتنظيمات على ذاكرة شعبية قابلة للتغيير باستمرار، مستغلةً واقع الخطاب الديني في مجتمع متدين، وشغف الشعب بالمقاومة لدرح الاحتلال، لتمرير تقلباتها السياسية غير المبررة تحت وهج العوامل السابقة. وهي تحسن توظيف ماكينتها الإعلامية لتمرير تناقضاتها السياسية دون أن تترك للمشاهد فرصة الاهتمام إلى تلك التناقضات الصارخة (صالح، 2018، 27).

فحركة المقاومة الإسلامية أصبحت أكثر برجماتيةً، غير أن هذه البرجماتية التي سعت الحركة إلى تأكيدها من خلال نصوص الوثيقة، لا تعد دليلاً على أن ثمة تحولاً استراتيجياً قد نال عقيدة الحركة، بقدر ما تعبر عن استمرار التزام الحركة بمبدأ (التقية) الذي تستند عليه عند الضرورة، والذي يقتضي وقت الأزمة إعلان غير ما تبطنه طلباً للأمان، والنأي بنفسها عن أي شبهة يمكن أن تتال منها (منير، 2017، 4-5). وبالتالي، وعلى حد قول (عقل محمد صالح)، فإن هناك قاعدةً أساسيةً تتحكم في السياسية الحمساوية مفادها: أن "الشيء الوحيد الثابت، هو المتغير اللحظي" (صالح، 2018، 29).

الإمكانات المادية والبشرية التي تتمتع بها حركة حماس:

أ- مصادر التمويل:

تعددت القوة المادية للحركة هذه المصادر الداخلية، وهي: الأموال التي تجمعها الحركة من أنصارها، أو من المتعاطفين معها، أو من عامة الشعب داخل الأرض المحتلة، وتأتي هذه الأموال على هيئة زكاة، أو هبات وتبرعات لمساعدة الفقراء يقدمها المحسنون إلى الهيئات والمؤسسات التي تشرف حماس عليها، أما الأموال التي تتلقاها من مصادر غير رسمية خارج فلسطين، فتتم جبايتها من المسلمين في بعض الدول العربية والإسلامية الداعمة لها، والدعم الصادر عن الحركة الإسلامية العالمية لمناصرتها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (أبو عمرو، 1993، 10-11).

واستطاعت حماس في عام 2006م أن تحصل على موارد أخرى خاصة بعد فوزها بالانتخابات، حيث حصلت على تمويلها من أربعة مصادر: الضرائب والتعريفات الجمركية، وعائد الإنتاج الزراعي في بعض المستوطنات، وتنازل بعض الموظفين عن رواتبهم، والأنفاق بين مصر وقطاع غزة والتي شكلت مصادر دخل هائلة لحركة حماس (عبد الرحمن، 2014، 23-24).

ب- القوة البشرية:

تعتبر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نفسها حركة شعبية إسلامية تضم في عضويتها كل من يؤمن بأفكارها ومبادئها، وبالجهاد طريقاً لمواجهة المشروع الصهيوني، إذ تؤمن بالمشاركة، ولا تعتبر نفسها عوناً لكل من يعمل ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988، 27).

ت- الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:

بدأ إعلام حركة حماس بشكل متدرج، ففي البداية، تلخص في بإصدار البيانات والمنشورات، التي تساهم في تصوير المسيرات والأعمال الجهادية وقد

استمرت هذه المرحلة حتى أوائل التسعينات، ثم بدأت مرحلة العمل الصحفي وتمثلت بافتتاح الصحف، حيث أسست أول صحيفة، هي صحيفة الوطن، عام 1995م ثم صحيفة الرسالة، وفي المرحلة الرابعة تم إنشاء إذاعة الأقصى عام 2003م ثم تطورت سريعاً لفضائية، وفي بداية الانتفاضة الثانية تم إنشاء المكتب الإعلامي لكتائب القسام، وهو أول مكتب إعلامي عسكري مقاوم (صلاح، 2014، 33-34). وتمتلك الحركة مواقع متعددة لها على الشبكة العنكبوتية (المركز الفلسطيني للإعلام، 2014، 33).

العلاقات الإقليمية والدولية لحركة حماس:

حماس منفتحة في علاقاتها الدولية واتصالاتها مع بعض الدول الغربية، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وذلك لأن الجانب الأساسي المتعلق مع هذه الدول هو الجانب السياسي المتعلق بالصراع مع الكيان الصهيوني وقضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا إنه بعد فوز حماس في الانتخابات أوائل سنة 2006م وضعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (حماس) على قائمة الإرهاب، وفرض الغرب شروطاً للتعامل معها ومنها الاعتراف بالكيان الصهيوني، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات التي مع منظمة التحرير الفلسطينية (أبو مرزوق، 2015، 17-18).

ورغم ذلك مازالت الحركة تحافظ على حلفاء لها في المنطقة. لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي، وبهدف المحافظة على علاقة جيدة مع كافة المحاور والأطراف العربية والإسلامية (المدهون، 2016، 2). وقد برزت علاقات الحركة مع كل من إيران وتركيا، رغم ما بين الدولتين من تناقض كبير، كما برزت علاقات الحركة مع دولة قطر مع أن هذه الدولة تنسق بل تطبع مع إسرائيل وعلى أعلى المستويات. وهو أمر يثير كثيراً من القلق والشكوك لدى كثير من الأوساط السياسية الفلسطينية والإقليمية.

الخلاصة:

يتضح من خلال الدراسة أن الجذور التاريخية للفصائل السياسية الفلسطينية تعود إلى ما قبل قيام السلطة الفلسطينية. وقد انتظمت مع حركات التحرر الوطني، ومارست العمل السياسي والعسكري بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بأكثر من عشرين عاماً. ورغم ما واجهته من عراقيل فأنها عملت على إفشال كل المحاولات الهادفة إلى تزوير القضية الفلسطينية كقضية شعب، تعرض لظلم تاريخي ولا زالت حقوقه السياسية الأساسية رهن سياسات التعنت الإسرائيلي المتطرف.

وتبين من العرض السابق أن لكل من حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مرجعياتها الفكرية والتنظيمية الخاصة، التي تستمد منها نهجها السياسي. كما تبين أن هناك تباينات وتناقضات واضحة بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والجهة الديمقراطية، وظهرت هذه التناقضات في المنطلقات الأيديولوجية، وفي كثير من المواقف السياسية، والأهداف، وآليات النضال والكفاح، وفي العلاقات السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً. كما برز التباين بين الحركتين في اتساع الحجم التنظيمي لحركة المقاومة الإسلامية حماس مادياً، وشعبياً، وإعلامياً.

كما تبين أن هناك جملة من المحددات الداخلية والأخرى الخارجية التي أثرت، وانعكست على أداء مواقف كل فصيل، وبالتالي أنتجت صورةً من الثنائيات المتضادة والمتناقضة من جهة، والمتقابلة من جهة أخرى. فالفصيلان يتقاطعان من حيث: (الأيديولوجيا، والتعبئة، والمواقف في قضايا التسوية، وإصلاح منظمة التحرير، والكفاح المسلح، وغيرها). ومع ذلك فإنه يمكن القول: إن التناقضات والتباينات بين الحركتين لا تلغي حقيقة مؤداها أن الفصائل السياسية الفلسطينية منذ نشأتها أثبتت أن إدراكاً ووعياً مشتركاً قد ساد بين الحركات السياسية المختلفة، وهو أن ما يهدد القضية الفلسطينية من مخاطر فاق في أهميته التناقضات الأيديولوجية بين الفصائل السياسية.

الفصل الثاني

الوعي السياسي: المفاهيم والخصائص

- ❖ المبحث الأول: الوعي السياسي (المفهوم، الوسائط، الأهمية):
- ❖ المبحث الثاني: (محتوى الوعي السياسي):

المبحث الأول

الوعي السياسي: (المفهوم، الوسائل، الأهمية)

المقدمة

يعد الوعي السياسي المرتكز الأساسي للوعي بكل إبعاده، ذلك أن الوعي السياسي يرسخ الشعور بالانتماء للوطن، والشعور بالانتماء للوطن يلتحم معه الإخلاص والحماس، والبذل والعطاء في سبيل رقي الوطن وازدهاره. والوعي السياسي ليس مجرد ترديد لشعارات، وإنما هو إدراك لمعضلة التنمية التي يظل البعد السياسي من أقوى أبعاده. ولما كان هذا البعد، يرسخ الانتماء للوطن، فإن الوعي السياسي هو المرتكز الأول الذي تلتحم معه المرتكزات الأخرى بما فيها الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإداري، وغيرها (عبد الرحمن، 1987، 25).

ولذا فإن العمل السياسي الذي لا يستند إلى الثقافة والوعي، يكون غير قادر على مواجهة المشاكل التي تعاني منها الجماهير. ومن هنا لا بد أن تكون الثقافة ركيزة أساسية في العمل السياسي بل جزءاً منه. ويجب أن يتحمل المثقف مسؤولياته ويقوم بدوره ليست باعتباره بديلاً للسياسي، بل شركاً أساسياً في قراءة الواقع، وتشخيص المشاكل، واقتراح الحلول المناسبة.

تعريف الوعي السياسي:

الوعي السياسي هو إدراك الشباب للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعهم، ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم الفعلية في ذلك. ويحاول البعض تعريفه من خلال ما يحتويه من عناصر، وتحليل ما لدى الأفراد من معارف سياسية عن البيئة المحلية والقومية والعالمية، كنتيجة للثقافة السياسية التي يحصل عليها الأفراد من المؤسسات المختلفة (خطاب، 2004، 46).

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض التعريفات التي تناولت الوعي السياسي، ومنها تعريف (معوض)، ويقصد به "معرفة المواطن لحقوقه وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية، مترابطة العناصر وليس كوقائع منفصلة، وأحداث متناثرة لا يجمعها رابط، بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها، ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي" (معوض، 1983، 70).

ويُعرف آخرون الوعي السياسي بأنه: عملية اكتساب الأفراد للمعارف والخبرات والمهارات والقدرات، وإدراك الأفراد للدور المناط بهم، والذي يجب عليهم القيام به ليتمكنوا من مشاركة المجتمع كأعضاء فاعلين (مكارم، 2003، 30).
أما عبد المعطي، فقد اعتبر الوعي بمثابة "حصار وإدراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم من علاقات بالطبيعة والإنسان والأفكار، وهو إدراك وتصوير يتحدد بحالة بنائية تاريخية لمجتمع معين، بمعنى أن الوعي له طابعه التاريخي والبنائي" الخاص (عبد المعطي، 1989، 15).

ويعرف الوعي السياسي، كذلك، بأنه "مجموعة من المعارف والمفاهيم والأفكار التي تسهم في تشكيل الثقافة السياسية بهدف التعرف إلى الإطار الأيديولوجي للمجتمع، وهي تمكن الفرد من تفسير وتحليل التصورات السياسية المحلية، والعالمية في ضوء المنهج العلمي، والمشاركة في التنظيمات والعمليات السياسية، والتعبير عن وجهة النظر من خلال الوسائل المشروعة" (جلس، 2007، 10).
وعليه فإن مستوى الوعي السياسي للفرد، ودوره في العملية السياسية يمكن تحديده من خلال وعي الفرد بمتطلبات المشاركة في المجال السياسي، وإدراك الفرد لحقوقه وواجباته في المجال السياسي، ورؤية الفرد الواضحة لما يحيط به في المجال السياسي من أجهزة وقيادات (عوض، 1999، 209).

ويختلف الوعي السياسي عن الثقافة السياسية من حيث إنه أكثر إحاطةً وشمولاً منها، كما أنه يتم عن طريق ترجمته الحقيقية بالمبادرة، والعمل لتحقيق ما يمكن تحقيقه في ظل ظروف معقدة، أما الثقافة السياسية فهي تتكون من خلال الفهم الصحيح والمعرفة الواعية للوقائع والأشياء (شلدان، 2006، 54). فالوعي السياسي، إذن مبدأ أساسي للمشاركة في تنمية المجتمع، لأن التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة السياسية تعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية، وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع (عبد المطلب، 2003، 42). ويلعب الوعي السياسي أكثر الأدوار نشاطاً في المجتمع، لأنه يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد، ومختلف أنواع الوعي الاجتماعي (القصاص، 2006، 11).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة لمفهوم الوعي السياسي يمكن أن

نستخلص أهم العناصر التي تحدد هذا المفهوم وهي:

- 1- إدراك ومعرفة الفرد للعالم السياسي من حوله.
- 2- الاقتناع بممارسة العمل السياسي والمشاركة فيه.
- 3- الممارسة العملية للمشاركة السياسية سواءً كان بأشكالها المباشرة، مثل: تقلد منصب سياسي أم عضوية حزب سياسي أو غير المباشرة، مثل: المعرفة الإحاطة بالمسائل العامة .
- 4- الارتباط بالثقافة والتنشئة السياسية لمجتمع ما.

وهكذا نخلص إلى أن الوعي السياسي عبارة عن مجموعه من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي يمتلكها الفرد، وتتيح له المشاركة الفعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته حيث يقوم بتحليلها والحكم عليها وتحديد موقفه منها، وبالتالي تدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها، وفهم البيئة المحيطة به، كما تدفعه أيضاً نحو المشاركة السياسية والإسهام في هذه المشاركة بما يجعله يرتقي إلى

مستوى الديمقراطية الحقيقية. لذا يعد الوعي من العوامل المهمة في الممارسة السياسية.

وسائل تنمية الوعي السياسي:

هناك آليات يكتسب الأفراد من خلالها وعيهم السياسي، والتي تشكل توجهاتهم ووجهات نظرهم السياسية. ويكتسب الوعي السياسي عن طرق سعي الأفراد لبلوغ القدر المطلوب من المعرفة حول أبعاد الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع، أو عن طرق الوسائل المختلفة للتكوين العام داخل المجتمع، مثل: المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم، أو المؤسسات غير الحكومية، كالتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية (الشامي، 2011، 1237).

ومن وسائل تنمية الوعي السياسي:

1- الأسرة:

تعد الأسرة أحد القنوات الأساسية في عملية بناء وتنشئة الوعي السياسي في مختلف دول العالم، فهي تقوم بنقل القيم والمعلومات والارتباطات الاجتماعية الأساسية إلى الأجيال الجديدة. ويستند قيام الأسرة بهذا الدور الأساسي في عملية تنشئة الوعي السياسي إلى عاملين أساسيين، هما: سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم في السنوات التكوينية المبكرة، وقوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة (العاني، 1968، 127).

وقد لوحظ أن الأطفال يدركون السلطة من خلال نظرتهم للوالدين، ومن ثم ينظرون كذلك إلى القادة السياسيين من زاوية الدور الذي يقومون به، وكيف يتشابه مع دور الوالد في نطاق الأسرة، وعليه يعتقد الأبناء أن السلطة ومن يتولاها شيء واحد لا يمكن الفصل بينهما، ويظل هذا الاعتقاد حتى مرحلة الشباب والمراهقة (خالد، 1991، 54). ومن ثم يمكن القول إن الأسرة تؤثر في التعليم السياسي من خلال

العلاقات الشخصية داخل الأسرة، والتي تنمي إحساساً لديه بقيمته الذاتية فيتعلم أن يثق أو لا يثق في الآخرين. وهذه الاتجاهات الشخصية يتم نقلها وترجمتها إلى المحيط السياسي، فالإحساس بالثقة الشخصية يقود إلى الإحساس بالقدرة والكفاءة السياسية (دواس، 1990، 157). وتأتي أهمية الأسرة، أيضاً في أنها تجعل الفرد يكتسب من خلالها الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع (المنوفي، 1987، 333).

ورغم أن الأسرة لا تهتم كثيراً بإعداد أبنائها للحياة السياسية مثل اهتمامها بإعدادهم لأدوار أخرى، وصولاً إلى الكمال الأخلاقي والوظيفي، وحب الوطن واحترام الكبار والعطف على الصغار. ويعتبر إعدادهم لأدوار مهنية وأسرية أكثر أهمية بالنسبة لمعظم الأسر من إعدادهم للحياة السياسية، ومع ذلك تظل الأسرة هي الحاضنة للتوجهات والآراء السياسية (الأسود، 1990، 438).

2- المؤسسات التعليمية:

تمارس المدرسة دوراً مهماً في حياة الشباب والأطفال، ويتقرب دورها من أهمية دور الأسرة، فالمدرسة تسهم في الوعي من خلال ما تقدمه في المناهج المدرسية من قيم سياسية أساسية تعلمها لأبناء المجتمع. كما يتم في المدارس توظيف وتخليد بعض الرموز السياسية والتربوية مثل تحية العلم، وإنشاد الأناشيد الوطنية، والتركيز على بعض الرموز والقادة؛ مما يزيد من التوعية السياسية.

وتقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية، حيث تقوم بتثقيف الطالب من خلال مواد معينه، مثل التربية الوطنية والتاريخ، والتي تهدف إلى تعزيز الولاء والانتماء في نفسه، وتعرفه على بلده وتحديد السلوك المتوقع منه، بينما تهدف كتب التاريخ إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر وحب الانتماء من خلال ذكرها للانتصارات والهزائم والحروب (المنوفي، 1987، 334).

ولأن الجامعة أكثر انفتاحاً من المدرسة فإن لها دوراً كبيراً في عملية التنشئة السياسية، وبخاصةً أن مناهجها الدراسية تكون اختيارية وتعمل على استقلالهم سياسياً وفكرياً، وبالتالي تكون عملية اكتساب القيم للطلاب ذاتية وفردية تلقائياً، كما أن الخبرة التعليمية للطلاب في الجامعة تلعب دوراً كبيراً في كسب القيم والاتجاهات التي يكتسبها الطالب، فإما أن يعزز هذه القيم ويطورها، وإما أن يكتسب قيماً سياسية جديدة مغايرة لسابقتها (المشاط، 1992، 110).

فالمؤسسة التعليمية بكل فروعها إذن: (المدارس، الجامعات، مجالس الطلبة، اتحادات الطلبة، والأنشطة الطلابية من بالندوات، الرحلات، البرامج)، تزيد من الوعي من خلال برامجها المنظمة والهادفة، التي تشكل الوسائط الأساسية في التنشئة السياسية سواءً أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

3- الأحزاب (الفصائل) السياسية:

تقوم الفصائل الفلسطينية مقام الأحزاب لأن الفلسطينيين لا زالوا في مرحلة تحرر. ويمكن القول على أية حال إن الأحزاب السياسية أو الفصائل تتحمل المسؤولية عن إنتاج جيل واعٍ أو (بلا بوصلة) (أوجار، 3). حيث تعمل الأحزاب، عادة، على تبسيط العملية السياسية، وتكوين الإحساس السياسي للمواطنين وتنمية إدراكهم بالقضايا المختلفة، وتكوين قنوات الاتصال مع الحكام والمحكومين. وتقوم الأحزاب والفصائل بإنشاء مؤسسات، وأجهزة لرعاية أعضائها كالتنظيمات الشبابية والنسائية والنوادي الثقافية، كما تقوم بنشر الوعي لدى أعضائها، وذلك من خلال تعريف العضو ببرنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيته السياسية، ومن ثم فإنها تغرس قيم ومفاهيم ومعتقدات معينة لدى الفرد بهدف توجيه الأفراد وجهه سياسية تتفق مع توجهات الحزب أو الفصيل السياسي (أبو ساكور، 2009، 231-233).

وبالرغم من الانتقادات التي تتعرض لها الأحزاب السياسية إلا أنها تستطيع القيام بوظائف مهمة ومتعددة للمساهمة في تحقيق خطط التنمية الشاملة، أما الفصائل

فتعنى بالتنمية السياسية على وجه الخصوص. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب والفصائل هي أن تتولى نشر وتجديد الثقافة السياسية لدى الجماهير، والتي تؤثر في تشكيل الرأي العام. فالفرد يجب أن يتعلم ممارسة الديمقراطية. وأن يتعرف إلى مشكلات مجتمه؛ بهدف تكوين ثقافة سياسية تمكنه من المشاركة الفعالة في المسائل العامة، والحكم عليها بوعي ومسؤولية (إبراهيم، 1993، 176).

واعتقد أن الأحزاب أو الفصائل السياسية الفلسطينية تمثل إحدى المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً في تعليم وتثقيف الأفراد بالمعرفة السياسية والاجتماعية اللازمة لخلق مجتمع مقاوم، وهي بمثابة حلقة الوصل التي تربط الجماهير بالأهداف الوطنية العليا، فضلاً عن تنمية الوعي السياسي التي تمثل أهم الوظائف التي تؤديها الفصائل. لذا يتوقف نجاح أو فشل الفصائل بالدرجة الأولى على مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير، ومدى إخلاص قادة وزعماء الفصائل في المشاركة والعمل من أجل تطوير النظام السياسي، واستقراره وتمكينه من أداء دوره في حماية مشروعه الوطني.

4- المؤسسات الدينية (دور العبادة):

وتشمل المساجد ومختلف دور العبادة، وما يسمى بجامعات "الإسلام السياسي"، كما تشمل الجمعيات الخيرية أو جمعيات الوعظ والإرشاد. ويكون دور المؤسسات الدينية إما دعماً للنظام السياسي القائم أو معارضاً للسياسة القائمة، ولنشر الوعي، تلجأ هذه المؤسسات إلى عدة أساليب، منها المواعظ الدينية داخل المساجد، وتوزيع الكتيبات والنشرات الدينية، وتوزيع الكاسيت المسموع والمرئي (أبراش، 2011، 123-124).

وأهم ما يميز دور العبادة عن غيرها من قنوات تنمية الوعي السياسي هو ارتباطها بالفرد طيلة حياته منذ الطفولة وحتى نهاية عمره، وأنها تحظى بهالة من التقديس والاحترام نتيجة لمكانتها الروحية (مكارم، 2003، 38).

وللتربية الإسلامية الجهادية صلةً كبيرةً بالمسجد، فقد اتخذهُ المسلمون بيتاً للعبادة والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وعهداً للتعليم والتوجيه وللتربية الدينية والثقافة الإسلامية. فكان المسجد أول ما يخطر ببال المسلمين حينما يفتحون بلداً، أو يخططون لقرية أو مدينة تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم (القاضي، 2002، 125-126). ولذا لجأت حركة الإخوان المسلمين إلى تأسيس ما يعرف بالمجمع الإسلامي للقيام بدور المسجد في التعبئة الجهادية. ومن المعروف أن حركة حماس قد ولدت من رحم هذا المجمع الإسلامي الذي شكل المدرسة الأساسية لتخريج الرعيل الأول والتالي، ثم باقي الأجيال من أبناء الحركة.

لقد لعب المسجد إلى جانب الدعوة والإرشاد والدروس الدينية والمحاضرات والندوات وحلقات تحفيظ القرآن دوراً تنظيمياً مهماً (النواتي، 2002، 121). ويتفق "المشاط" مع النواتي في الرأي في أن دور العبادة لم تقصر دورها على الأعمال التقليدية، كوظيفة الخطبة والوعظ والدعوة، بل تعدت وظائفها لتشمل السياسة وعلاقة المواطن بالسلطة أو علاقة السلطة بالخالق، كما حدث في الثورة الإسلامية في إيران 1980م، وفي التوظيف السياسي للدين والتوظيف السياسي لخدمة الدين، وعملية الاستقطاب الديني في لبنان (المشاط، 1992، 115).

5- وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام في العصر الحديث دوراً في البناء، وكمصدر أساسي للوعي السياسي وفي تغيير اتجاهات الرأي العام، ومنها المقروءة كالصحف والمجلات والصور والرسوم، والمسموعة كالإذاعات والتسجيلات والمرئية كالتلفاز والفضائيات. إن الاتصال بنوعيه الشخصي والجماعي فإنه يلعب دوراً مهماً في تكوين اتجاهات الرأي العام الإيجابي الهادف، البناء، وغير الإيجابي، الهدام. وهنا يتبين أن وسائل الإعلام الموجه تؤثر في التوجهات السياسية وفي المعلومات اليومية عن الأحداث السياسية المنقولة عن المؤسسات الرسمية للدولة إلى المواطن، وأصبحت تلك الوسائل

نتيجةً للتقدم في وسائل الإعلام والاتصال مهمة في تشكيل، وتكوين التوجهات السياسية للأفراد، وفي بناء الوعي السياسي لكل الفئات العمرية في المجتمع والتأثير فيها (جربير، 2000، 277).

ولا شك أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة ما أفرزته من تقنيات ووسائل مستحدثه، كمصدر رئيس للمعلومات الغزيرة عن طريق التفاعل، وتبادل الرؤى والنقاش بفعل الروابط والحيوية وسرعة تبادل المعلومات؛ مما يساعد على التعرف إلى وجهات النظر المختلفة من المصادر الأخرى. وهذا يمكن أن تساعد في تنمية جوانب الوعي الإنساني بأشكاله المختلفة السياسي والثقافي والاجتماعي لدى جميع الأفراد ومستخدمي شبكة الإنترنت من كافة الأعمار (العبيد، والغزو، 2007، 256-257).
ونظراً لاقتران وسائل الاتصال الجماهيري المسموعة والمرئية بالصوت والصورة أصبحت تلعب دوراً مهماً ومؤثراً على اتجاهات أفراد المجتمع السياسية. وفي قدرتها على توصيل الرسالة لأفراد المجتمع؛ مما زاد من أهمية الإقبال عليها، وذلك للاستفادة من قدراتها في تدعيم الاتجاهات السياسية، وتوعيتهم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (السيد إبراهيم، 1993، 140). ولذلك أصبح الإعلام من أهم الأسلحة التي تلجأ إليها الأحزاب والفصائل لكسب ثقة الجماهير، حيث يبث الوعي الاجتماعي السياسي وحوافز التقدم والتغيير داخل المجتمعات (العبد، 1999، 181).

وهكذا يتضح أن الوعي السياسي في المجتمع لم يكن تلقائياً، ولم يظهر من فراغ بل كان محصلة لمجموعة من الوسائط المتعددة، وما تبثه هذه الوسائط من برامج سياسية واجتماعية وثقافية متنوعة تسهم في تشكيل وتنمية الوعي السياسي. فعن طريقها يتكون لدى الفرد خلفيات وخبرات سياسية وفكرية تسهم في زيادة وعيه السياسي. ومن ثم تؤدي إلى تطوير وتنمية المشاركة السياسية ورفع فاعليتها، وفي هذا السياق يمكن القول إن مسؤولية الوعي السياسي تقع بالدرجة الأولى على عاتق

المنظمات الأحزاب السياسية، التي تسهم في بناء الفكر السياسي للشعوب، وبخاصة إذا ما كانت هذه الأحزاب تعكس نضجاً سياسياً متكاملًا وخصوصاً إذا كانت مؤهلة لمسؤولية تصدير الوعي السياسي للمجتمع.

لمسألة الوعي السياسي أهمية في أنها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته، وكذلك رؤيته للظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة تحليلية واعية، لذا يعد الوعي السياسي بمثابة الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية. وعلى هذا يمكن القول إن أهمية الوعي السياسي تكمن في أنه من الركائز الأساسية لبناء الأمم والنهوض بها، ويمثل مستوى وحجم مناعتها وقدرتها على مواجهة أي حالات من الغزو الثقافي والفكري والسياسي، حيث إن الوعي السياسي للشعوب يستمد أهم مقوماته من الفضاء الثقافي بمختلف أطيافه. وكلما زادت ثقافة الشعوب زاد وعيها، أما الحالة العكسية أي غياب الوعي السياسي فتتمثل في الآثار السلبية السائدة، وتأثيرها غير البناء، عند إعادة بناء المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فتنهار القيم وتفقد الحياة توازنها وينطفئ جمر العقل البشري (أبو القاسم، 2003، 162).

إن الوعي السياسي المتقد هو المدخل الرئيس لتحقيق الانتقال الديمقراطي، فهي بحاجة إلى مواطنين واعين سياسياً، لمواجهة تحديات مجتمعاتهم، وهي تتجاوز الجهات الرسمية إلى كل المعنيين بالخيار الديمقراطي، وصون مؤسساته من أحزاب ومجتمع مدني، ونشطاء الإعلام وحقوق الإنسان (أوجار، 2001، 5).

ويعتبر لنشر الوعي السياسي بين الشباب دور أساسي في تنمية المجتمع والاستفادة من أفكار الشباب لتحقيق الصالح العام، لذا على مؤسسات الدولة أن تدرك أهمية إكساب كافة فئات المجتمع المعرفة السياسية، وتوعية الشباب بالشأن السياسي، بهدف أن يعرف المواطن حقوقه السياسية وواجباته، ويكون قادراً على تفسير ما يجري

حوله من أحداث، ومعرفة طبيعة تأثيرها على حياته اليومية ومستقبل أولاده (الحسيني، 3، موقع إلكتروني).

ومن الآثار المترتبة على غياب الوعي السياسي عدم فهم اللغة السياسية التي يتخاطب بها الناس من حولنا سواءً أكان على مستوى الألفاظ ومدلولها، أم على مستوى الأساليب وأبعادها. وإن السقوط في مصيدة الاختراق السياسي الفكري، وفقدان الثقة بالعمل الشعبي المنظم والذي هو حالة أشبه بفقدان الرؤيا وانعدامها (يكن، 2005)، ففي تطور الوعي السياسي لأبناء المجتمع يتم تجنب كافة المظاهر الهدامة، ويتم التقرب من المظاهر البناءة، وبالتالي فإن وجود الوعي السياسي هو بمثابة قوة لسياسة للدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي والثقافي (محمد الحسن، 2005، 151).

أما أهميه الوعي السياسي للأفراد، فعن طريقه، يستطيع الأفراد في ظل المتغيرات والتحويلات العالمية الراهنة، وحتى المتوقع أنها ستحدث في المستقبل على خلق حاله من التوازن القانوني والإنساني والفكري السليم، القادر على تنظيم وتأطير ذلك الحق حفاظاً على مكانته (الفطيسي، 2013، 13).

فكلما كان الوعي السياسي العام في مجتمع ما مرتفعاً، قلت إمكانية وجود ما يسمى "بالفساد السياسي" في ذلك المجتمع والعكس صحيح. وهذه الحقيقة توضح الأثر الإيجابي العظيم للوعي السياسي في رقي الأمم وتقدمها. خاصةً إذا علمنا أن الفساد السياسي غالباً ما يكون مصدر وأساس كل "فساد" آخر في المجتمع (فاضل، 2011، 27). ولأن الجماهير وافكارها تعبر عن وجود الوعي أو عدمه، قسم عالم الاجتماع "لوبون" في كتابه "سيكولوجيا الجماهير" خصائص رئيسية تصف حالة الجماهير اللاواعية وانفعالاتها وهي:

1. ذوبان شخصية الفرد حيث يتسم الجمهور بالتفكير اللاوعي نتيجة طغيان الحماسة على مشاعره وتفكيره، حيث يكون في حالة تلقي وتلقين للأفكار لا انتاجها.
2. سرعة الانفعال حيث تكون الجماهير أشد تعصبا للأفكار والعقائد السائدة وأشد تطرفا
3. أفكار الجماهير هي المؤثر الأبرز في حركة الجماهير التي تعكس وعيهم المجتمعي (لوبون، 1991، 157-159).

المبحث الثاني محتوى الوعي السياسي

المقدمة

من خلال التعريفات التي وردت للوعي السياسي نجد أن معظم تلك التعريفات أجمعت على أن للوعي السياسي (محتوى)، إذ إنه يشمل مجموعة من المفاهيم والأفكار والمعارف، التي تسهم في تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، والتي يكتسبها الفرد باعتباره عضواً من أعضاء ذلك المجتمع. تلك الثقافة التي تمكن الفرد من فهم الأحداث السياسية الواقعة في مجتمعه المحلي والمجتمع الإقليمي والدولي، حيث يقوم بتحليلها وتفسيرها وتكوين وجهة النظر الخاصة به، والتي يقوم بالدفاع عنها بكل الوسائل السلمية والمشروعة كالمشاركة في النقاشات السياسية، واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماعية والمشاركة بغيرها من العمليات السياسية. وما قيب بشأن المشاركة الحزبية ينسب على الفصائل الفلسطينية لأنها تقوم مقام الأحزاب إلى أن يتم تحرير فلسطين. ومهما يكن فإن محتوى الوعي السياسي ينطوي على القيم التالية:

أولاً: الهوية:

تُعد قضية الهوية من القضايا المرتبطة بقياس الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ويتكون بها إدراك الأفراد والجماعات لأنفسهم، سواء ارتبط هذا الإدراك بجماعة دينية أو قبلية (العبيدي، 2001، 141). والهوية السياسية تُعد من أهم المعتقدات السياسية التي تساعد الفرد على إدراكه لذاته (نصار، 2005، 112). وأصبحت الهوية قضية تشترك في تحديد مفهومها كل القيم الكبرى من الإنسانية حتى القومية والعقل والفكر واللغة والدين والتاريخ، وبها يكتمل المفهوم الحقيقي للشعب والأمة والوطن والإنسان والمواطن (غلاب، 1998، 35-36).

وعرّفت الهوية باعتبارها شعوراً جمعياً لأمة أو لشعب ما، يرتبط ببعضه مصيراً ووجوداً، حيث الهوية هي مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز مجتمعاً بعينه بطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الثقافي والاقتصادي. وتعتبر الهويات عن نفسها من خلال مستويات أربعة: الدولة، والأمة والجماعة، والقومية (أبو غوش، 2012، 17).

ثانياً: المواطنة:

وتعني هوية رسمية لكل فرد مرتبطة بدولة بعينها، كما تعبر عن الانتماء إلى أرض تحدها حدود سياسية ويعيش عليها مجتمع سياسي معين، وتكون هذه الهوية أساسية إلى درجة أنها تصبح من مكونات هوية الفرد (الصالح، 1994، 3).

ثالثاً: المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية شكل من الممارسة السياسية التي تتعلق ببنية النظام السياسي وعملياتها المختلفة، يكون موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواءً أكانت التأييد أم المساند هاو المعارضة، ولكنها تسعى إلى تغيير مخرجات النظام السياسي بالطريقة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات (المشاط، 1988، 306).

والمشاركة تعني أي عمل طوعي من قبل المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، واختيار القادة السياسيين، وإدارة الشؤون العامة في البلاد (الكبسي، 2006، 46-47). وعرفوها بأنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة، لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتبني أفضل الوسائل لإنجاز الأهداف" (سيد فهمي، 2004، 69).

وتعتبر المشاركة أيضاً عن اشتراك المواطنين في التفكير والتعبير، والعمل من أجل المجتمع، وتعتبر من مركبات الثقافة. ولا تقتصر المشاركة على حدود التأثير بل

تتجاوز ذلك إلى كيفية المشاركة في الفعالية السياسية أو غير السياسية، لهذا فان للمشاركة دورها في مراحل التخطيط والتنفيذ (التهي، 2003، 145-146). ويؤكد الكسبي أنه بقدر ما تكون هناك مشاركة سياسية تكون هناك ديمقراطية؛ لكون المشاركة السياسية من أهم صور ومؤشرات الديمقراطية لأي نظام سياسي (الكسبي، 2006، 49).

ولأن المشاركة السياسية تعد أفضل وسيلة لدعم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع (عبد المطلب، 2003، 42). ومما لا شك فيه أن الرغبة في اللحاق بمصاف الدولة الديمقراطية يقتضي تغليب منطق المشاركة السياسية الواعية، والتي تجد مشروعيتها في قبول ورضي المواطنين بالانخراط الجدي، والهادف إلى تحقيق مقومات هذا اللحاق. وبالتالي تصبح المشاركة السياسية داعمة للوعي السياسي، ومدخل حقيقي للتداول على السلطة (السموك، 2016، 10).

رابعاً: التعددية السياسية:

التعددية السياسية هي أداة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد (ثابت، 1990، 16). وموضوع التعددية يعد مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ويسمح بوجود مجال فكري واجتماعي يمارس فيه الناس الحرب بواسطة السياسية، أي بالحوار والنقد والاعتراض، وبالتالي يتحقق حصول التعايش (الألوسي، 2006، 38).

ويقصد أيضاً بالتعددية السياسية "المشاركة الفعلية في العملية السياسية، ومن ثم التأثير على القرار السياسي من قبل جماعات تطوعية ومستقلة إلا أنها متباينة في آرائها ومتنافسة في مصالحها" (محسن الظاهري، 2004، 52).

وتُعد التعددية السياسية أشمل وأوسع مجالاً من التعددية الحزبية أو الفصائلية. فالتعددية السياسية تشمل كل من: الأحزاب السياسية والقوى السياسية وجماعات المصالح والضغط والشخصيات الوطنية والسياسية، والتي تحاول التأثير في الحياة السياسية بأساليب مقبولة. ومن ثم فالتعددية السياسية لا تقتصر على تعدد الأحزاب، بل تتعدى ذلك إلى وجود منظمات المجتمع المدني، والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والثقافة وسائر المؤسسات السياسية. وهي تُعد أساسية من أجل قيام التعددية (الألوسي، 2006، 216).

ويتضح مما سبق أن تعريفات مفهوم التعددية السياسية تقوم على مرتكزات، منها جود التنوع في المجتمع، واحترام هذا التنوع يعني قبول ما ينجم عنه من خلاف أو اختلاف في العقائد والمصالح والأنماط والشرائح، وهو يفسح المجال إلى تداول السلمي للسلطة، وإلى إطلاق الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

خامساً: تداول السلطة:

يعد مبدأ التداول على السلطة من الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية، ويقصد بها "انتقال السلطة بين الحاكم والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية، أو بين النخب السياسية وعلى أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش، على كافة المستويات في الدولة" (زرتوقة، 1992، 64).

ويعرف التداول على السلطة بكونه "مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر". أما "جان لوي كرمون" فيعتبر أن التداول يدخل تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة إدخالها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة، لكي تدخل إلى المعارضة (بن محمد، 2003، 1-2).

وتعد الانتخابات، والوراثة والكاريزما من الآليات السلمية للتداول على السلطة، في حين تعتبر (الانقلابات العسكرية والثورات) أحد آلياتها غير السلمية (دقاشي، 2016، 17-19). كما وتعد طبقة المثقفون أكثر شرائح المجتمع المعول عليها في عقلنة مفهوم تداول السلطة وتفعيله وإعطائه بعدة الصحيح، هذا ما يعني أن المثقف العربي أصبح مؤثراً إلى حد ما في توجيه عملية تداول السلطة في الأنظمة السياسية العربية، ويدير دفة القراءة السياسية الصحيحة للأحداث (الحضرمي، 2006، 475-476).

وهكذا يتضح أن إشكالية التداول على السلطة تكشف عن طبيعة الحالة الاجتماعية برمتها في صراعات أطرافها وتحالفاتهم، وفي درجة الوعي السياسي العام.

سادساً: الديمقراطية وحقوق الإنسان:

إن مجتمع الديمقراطية الموجهة يعترف للأفراد بسلسلة كبيرة من الحقوق والحريات، والتي لكن استعمال هذه الحقوق والحريات ليست غاية بحد ذاته، بل إنه وسيلة للإسراع في تقدم المجتمع (أسعيد، 2001، 345). والديمقراطية كانت ولا زالت تحمل مفاهيم ثلاثة وهي: حقوق الإنسان والتعددية السياسية أو القبول بالآخرين والنظام الانتخابي التمثيلي، وهي درباً سياسياً للتطور الاقتصادي. بينما يرى إبراهيم أبراش "أن الديمقراطية هي مجموعة مؤسسات تصهر التنوع والاختلاف، بفعل سيادة ثقافة ديمقراطية تساعد على تقبل المؤسسات وفهمها، وعلى التعايش والاقتناع بحق الآخر في الوجود" (الحولي، 2009، 12).

الخلاصة

تبين من العرض أن الوعي السياسي له أهمية من خلال المحتوى الذي يشملها، وأن لمصادر الوعي قنوات ومؤسسات تقوم بعملية التنشئة السياسية للفرد بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالتنظيم السياسي الفصائلي (الحزب) الذي يلعب دوراً أساسياً في

تشكيل الوعي السياسي، وتميمته من خلال ما يقدمه الحزب أو الفصيل من معلومات وما يمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية والتوجهات الوطنية والفكرية للجماهير مستخدماً وسائل عديدة منها الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات التي ينظمها من أجل الوصول إلى الجماهير، والتأثير عليهم بما يتوافق وينسجم وأيديولوجيته وبرامجه وأهدافه المختلفة.

فالتنظيمات السياسية الفلسطينية، تتفق مع كل ما سبق عرضه، فهي مؤسسات تقوم على هوية وطنية تؤمن بالتعددية وبالتداول السلطة وتكون بنية النظام السياسي الفلسطيني، بكل ما يتعلق به من القيم سابقة الذكر. وهي، من خلال ما تقدمه من برامج، تلعب دوراً في التنشئة السياسية، وتسهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام. بجانب دور التجنيد السياسي والمشاركة في الحياة السياسية. ولكل الفصائل الفلسطينية: (حماس، فتح، الجبهة الديمقراطية، والشعبية وغيرها) دورٌ أساسي، هو تعزيز وتنمية الشعور الوطني، والمساهمة في عملية التحرر الوطني باعتبارها حركات تقود نضال الشعب الفلسطيني الذي ما يزال يروح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثالث

أدوات التنقيف لدى الجبهة الديمقراطية وحركة حماس الخاصة بتنمية الوعي
السياسي للمرأة الفلسطينية

مقدمة

تُعد الفصائل الوطنية الفلسطينية جزءاً من المنظومة الاجتماعية التي تسهم في تكوينها مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات الخيرية، والقطاعات العمالية والطلابية وغيرها. وهي تسهم في التأثير على الجماهير وتحركاتهم نحو القضايا الوطنية المختلفة.

فالفصائل الوطنية الفلسطينية تتبنى البرامج والمواقف السياسية. وتولي اهتماماً واضحاً بالمقاومة والسياسة. فتمارس السياسية بأشكالها المختلفة عبر ما أتيح لها من أدوات.

ولأن التنظيم في الكيانات السياسية يمثل العمود الفقري الذي يبني عليه جسد الفصيل السياسي الفلسطيني وكيانه القائم، فإنه هو الذي يتبنى سياسات الفصيل الأيديولوجية والتنظيرية والميدانية، ويتحكم في حلقات الربط بين الأقطاب الأربعة للعمل السياسي، وهي: (القيادة والقاعدة والجماهير، والمؤسسات الأخرى) (العبادي، 2013، 58).

ويعتمد كل فصيل في عملة على مجموعة من المرتكزات التي تساعد التنظيم في أداء المهام الموكلة عليه باستنادها على أدوات ووسائل مقروءة ومسموعة من مطبوعات، ونشرات تعبوية، ووسائل تواصل اجتماعي، ومؤسسات أو جمعيات، ولكل منها ضروراته وفوائده ومساحات الانتشار التي يؤثر فيها ويتأثر بها.

ومن هنا، يقدم هذا الفصل عرضاً لأدوات التنقيف التي تستند عليها الفصائل للقيام بمهامها، مركزين على كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بهدف التعرف على الأدوات، وذكر أوجه التشابه والاختلاف بين الفصيلين من حيث مساحات انتشاره الأدوات، وأساليب عرضها وما هي البرامج التي تشملها هذه الأدوات مجالات.

المبحث الأول

أدوات التثقيف الخاصة بتنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية لدى الجبهة الديمقراطية

أولاً: الأطر والجمعيات النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

المنظمات الجماهيرية الديمقراطية:

تُعد المنظمة النسائية من المنظمات الجماهيرية الديمقراطية والتي تعرف اختصاراً ب (م. د) • وتتوجه إلى جمهور النساء، وتبنى المنظمة النسائية على أساس القطاعات التي يتشكل منها الجمهور النسائي من: "عاملات، موظفات، معلمات، ربات بيوت، جامعات".

أ- التعريف:

وتعرف المنظمة الجماهيرية الديمقراطية نفسها بأنها: "منظمات جماهيرية، اجتماعية، ثقافية، تربوية وسياسية، تستمد برامجها من واقع الحياة نفسها، ومن واقع الاحتلال والاقتلاع والتشتت، ومحاولات طمس الهوية الوطنية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الحركة الصهيونية. ويتحد في إطار جميع الرفاق أعضاء الجبهة والأصدقاء والمؤازرين لخطها ومواقفها، ومن تنطبق عليهم شروط عضويتها. وتمثل الـ

• م. د.: يقصد بها: المنظمة الجماهيرية الديمقراطية، وهي منظمات اجتماعية أو ثقافية أو تربوية، تحمل برنامجاً اجتماعياً وثقافياً وتربوياً يوجه إلى جمهور هذه المنظمات، مثل: (العمال، الطلبة الجامعين، المرأة، الشباب)، ومن هذه المنظمات: اتحاد الشباب الديمقراطي (أشد)، المنظمة النسائية الديمقراطية التي تتوجه لمجتمع النساء.

(م. د) منظمة صديقة للجبهة، وهي تسند وتدعم نضالاتها (مكتب التثقيف المركزي، 2008، 3، 12).

فالتنظيم يبني نفسه من خلال ال (م. د)، ومهمة بناء الأخيرة تقع في صلب عملية البناء الفصائلي. وكما أن لا طليعة بلا جماهيرية، كذلك لا جماهيرية بدون منظمات ديمقراطية لتعزيز النفوذ السياسي للحركة. وهذا ما كانت المؤتمرات الوطنية العامة للجبهة تؤكد باستمرار. وهو يدل على تلازم سمة طليعية الحزب أو الفصيل مع جماهيريته، أي أن المنظمات الديمقراطية تعتبر طريقاً لجماهيرية الكيان التنظيمي أو الجزبي وطييعته (سلميان، وزيدان، 2014، 81).

ب-أسس عمل وبناء المنظمة الجماهيرية الديمقراطية:

تصوغ هذه المنظمات الجماهيرية: (كالمنظمة النسائية أو اتحاد لجان العمل النسائي) المتميزة فيما بينها، سواءً أكان من حيث برامجها ولوائحها الداخلية الخاصة أم من حيث الجمهور أو القطاع الذي تتوجه إليه، على عدد من الأسس والمفاهيم المهمة التي يجب توفرها، ومراعاتها في بناء ال (م. د)، وأهمها:

1- ضرورة الجميع بين الجوانب التنظيمية^(*)، والنشاطية للمنظمة^(†) الديمقراطية وللجمهور الذي تتوجه إليه.

2- ضرورة تشكيل هيكلية ال (م. د) وبناء وحداتها القاعدية على أسس قطاعية متجانسة.

3- ضرورة العمل المتواصل لتعزيز الديمقراطية في هيئات ال (م. د) وتدعيم مقومات الاستقلالية (برنامج التثقيف الفصائلي، 2009، 2/2-3).

(*) يقصد بالجوانب التنظيمية: كل ما يتصل بضرورات تنظيم الجمهور من حيث العضوية، الهيئات.

(†) يقصد بالجوانب النشاطية: هي كل ما يتصل بالمهام والاهتمامات والممارسة لهذا الجمهور المنظم، أي العناصر التي يتشكل منها برنامج ال (م. د).

ت-الأهداف:

1- تعمل المنظمة ال (م. د) من أجل صيانة الهوية الفلسطينية المستقلة، والحفاظ عليها وإبرازها بمختلف التنظيم الجماهيري والمجتمعي وفي النشاطات التي تقوم بها.

2- تولي اهتمام في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتربوية لمجتمع اللاجئين في جميع القطاعات، والفئات الاجتماعية التي يتكون منها.

3- تغذي روح وثقافة الاهتمام بالشأن العام، وخدمة قضايا المجتمع وقطاعاته المختلفة، وتنتشر القيم والمفاهيم الاجتماعية والثقافية التقدمية في صفوف المجتمع وتضعها في خدمة المجتمع ذاته (برنامج التثقيف الحزبي، 2008، 4/12-5).

ث- هيكلية المنظمات الجماهيرية الديمقراطية:

إن هيكلية المنظمات الجماهيرية الديمقراطية بشتى قطاعاتها واحدة، وبالنسبة للعمل الجماهيري، نتناول الأطر والاتحادات النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية، وللتعرف إلى برامجها، وأنشطتها الموجهة للمرأة، كونها ركيزة من ركائز التنظيم.

وبالتالي يتم التركيز هنا على هيكلية اتحاد لجان العمل النسائي: (كمنظمة نسائية ديمقراطية) وننوه بأن البرنامج واللائحة الداخلية للاتحاد لا يختلف في هيكلية عن هيكلية المنظمات الجماهيرية الديمقراطية الأخرى (برنامج التثقيف الحزبي، 12، 7/2008-13)(انظر إلى ملحق رقم 3).

ويتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة النسائية الديمقراطية من مستويات تنظيمية،

هي:

1- **اللجنة أو الوحدة:** وهي بمثابة القاعدة الأساسية، وحلقة الوصل بين الاتحاد وجماهير النساء وتتشكل على أساس السكن: (حي، مخيم، بلدي، قرية)، وتقوم بمهام خاصة بها.

2- **أمانة اللجنة القاعدية:** وهي مسؤولة من الوحدة القاعدية والمعنية بتنظيم علمها.

3- **المكتب الفرعي:** ويتكون من أمينات سر الوحدات القاعدية، ويتولى مهام متابعة ومراقبة وتوجيه عمل الوحدات القاعدية.

4- **اللجنة اللوائية:** تتشكل من أمينات سر الوحدات أو اللجان وتناقش أوضاع الاتحاد النشاطية والجمهيرية.

5- **المؤتمر اللوائي:** يتشكل من مندوبات المكاتب الفرعية واللجان المتخصصة.

6- **اللجنة العليا:** بمثابة الهيئة التشريعية المنتخبة من المؤتمر العام ولها مهمات.

7- **المكتب التنفيذي:** هو القيادة الأولى لاتحاد لجان العمل والمسئول عن متابعة الاتحاد في كل مناطق تواجده (النظام الداخلي لاتحاد لجان العمل النسائي، 10-

14) (انظر إلى ملحق رقم 4).

ونستنتج مما سبق أمرين:

الأمر الأول: أن التشكيلات التي يقوم عليها الهيكل التنظيمي للمنظمة النسائية الديمقراطية تختلف عن تشكيلات الهيكل التنظيمي للفصيل أو الحزب وهي: (الخلية، المنظمة المحلية، منظمة المنطقة، منظمة الفرع، منظمة الإقليم)، ومن مجموع هذه التشكيلات يتألف الحزب أو التنظيم الذي يقوده "المركز القيادي الواحد" بمختلف مكوناته من، المؤتمر الوطني العام، اللجنة المركزية، المكتب السياسي، أمانة السر اللجنة المركزية.

الأمر الثاني: أن البناء التنظيمي بناء هرمي يبدأ من الأسفل إلى الأعلى وصولاً للمؤتمر العام.

ثانياً: اتحاد لجان العمل النسائي (أ. ل. ع. ن) (*):

أ- النشأة:

يعد اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني المظلة الأم لكافة فروع مكاتب الاتحاد النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية بكافة فروعها وتبلغ (22) فرعاً موزعاً على كافة محافظات غزة (انظر إلى الجدول رقم 1 في الملحق رقم 1)، والذي يبين من خلاله الفروع التابعة لاتحاد لجان العمل النسائي والتوزيع الجغرافي لتلك الفروع.

وقد اتضح من خلال الجدول في الملحق رقم (1) بأن هناك تواجداً للجبهة الديمقراطية بمختلف مناطق القطاع وسائر فلسطين، ولكن أكثر المناطق كثافةً كانت في محافظة غزة، والتي وصلت أعداد مكاتبها إلى (22) مكتباً ثم يليه محافظة خان يونس، الأمر الآخر هو أن هذه الفروع لكل منها مكتب يطلق عليه المكتب الإقليمي، والذي يكون مسؤولاً عن كافة الاجتماعات واللقاءات الشهرية بجانب تنظيمه لعملية التثقيف ومراقبة سير عملها، ولهذا المكتب هيئة إدارية كاملة تتواصل مع اتحاد لجان العمل النسائي في غزة.

وتأسس الاتحاد عام 1978م كأول إطار جماهيري ديمقراطي نسائي. يعمل من أجل توحيد جهود المرأة الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والاستقلال ومن أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية والصحية والاجتماعية الثقافية (اتحاد لجان العمل النسائي، 1).

ب- الأهداف:

يعمل الاتحاد من أجل الأهداف التالية:

1- من أجل التحرر الوطني والاستقلال وبما فيه حق العودة.

(*). أ. ل. ع. ن.: اختصار لاتحاد لجان العمل النسائي، وهو أحد المنظمات النسائية الديمقراطية

المهتمة بالمرأة، ويعد المظلة الأم لكافة المؤسسات النسوية التابعة للجبهة الديمقراطية.

2- يدعو الاتحاد جماهير المرأة الفلسطينية للانخراط في الحركة النسائية ويفتح أبوابه لجماهير النساء بهدف التعبئة.

3- النهوض بأوضاع المرأة على الصعيد الاجتماعي.

ت- من أجل المساواة للمرأة العاملة وضمان حقوقها وتطوير دورها في بناء الاقتصاد الوطني (اللائحة الداخلية اتحاد لجان العمل النسائي، 2014، 2-6).

ث- البرامج:

تتمحور برامج اتحاد لجان العمل النسائي على عدة أصعدة:

- **على الصعيد الاجتماعي:** عقدت اللجان الاجتماعية والتي عددها (8)

وبالشراكة مع مؤسسات منها معاً، U.N.D.P على مستوى محافظة غرب

غزة 61 ندوة اجتماعية، ومن عناوين الندوات: (التربية الإيجابية، التنشئة

الاجتماعية، التفرغ الانفعالي، الفقر، البطالة، المشاكل السلوكية عند

الأمهات في التعامل مع الأطفال) إلى جانب المشاركة بعدة اعتصام ضد

تقلصات الأونروا.

- **على الصعيد الوطني والسياسي:** قام الاتحاد بالمشاركة بكافة الفعاليات

والمسيرات المركزية أو على مستوى المحافظات منها الفعاليات التضامنية

بحق الأسرى المضربين عن الطعم، يضاف إلى ذلك تدريب كوادر نسائية

قادرة على تنفيذ ورشات (T.O.T) قيادة نقاشات سياسية مع القوى الوطنية

والسياسية (اتحاد لجان العمل النسائي، التقرير السنوي، 2016، 1).

- **على الصعيد الصحي:** من أبرز النشاطات على الصعيد الصحي تنفيذ 106

ندوة منهم 30 ندوة بغرب غزة، 18 ندوة شرق غزة، 17 بالوسطى، 22 ندوة

بخانيونس، 19 برفح، وحملت الندوات عناوين مختلفة، منها: (التبول

الإلزامي، الكبد الوبائي، فقر الدم، التسمم الغذائي، إسعافات أولية، سرطان

الثدي).

- **على الصعيد القانوني:** عدد أعضاء اللجنة 7 رفيفات، من أهم الأنشطة على الصعيد القانوني تنفيذ ندوات بكافة محافظات غزة قرار (1325)، خدمات حماية النساء في فلسطين ومن الواقع المأمول، الميراث، العنف ضد المرأة، الوضع القانوني للمعنفات، الزواج المبكر وآثاره على المرأة.

- **على الصعيد الإعلامي:** ومن أبرز توجهات العمل للجنة في هذا المجال التواصل مع إذاعات محلية كصوت الوطن للتشبيك معهم ببرامج تخص المرأة، وعمل مقابلات مع شخصيات نسائية من الاتحاد، وبثها على الموقع والصفحة (اتحاد لجان العمل النسائي، التقرير السنوي، 2016، 2-3).

ومن خلال الاطلاع على التقرير الإداري الخاص باتحاد لجان العمل النسائي

لعام 2016م ومشاركة الباحثة لبعض الندوات نلاحظ ما يلي:

1- أن الاتحاد نشط على الأصعدة الصحية والقانونية الاجتماعية. كما نلاحظ مجال التنقيف الصحي حصد أعلى رقم في عدد الندوات، ثم يليه الجانب الاجتماعي ثم القانوني. وترجع الباحثة التركيز على هذه الجوانب دون غيرها راجع إلى نقص وعي المرأة بالأمور القانونية وقوانين الأحوال الشخصية، وإلى تردي الأوضاع الصحية التي تهدد النساء في قطاع غزة. وبالتالي نجم عنها ارتفاع في المشكلات الاجتماعية، كما أعطى الاتحاد أولويةً للبرامج على حساب برامج أخرى مما يدل على استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي انعكست سلباً على واقع المرأة في قطاع غزة، وبالتالي فإن مفهوم التنقيف في الاتحاد انحصر في مجالات ضيقة.

2- أن لاتحاد لجان العمل النسائي علاقات تشبيك وتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات الصحة أو القانون، أو الاجتماع والسياسة، ويتعاقد الاتحاد مع هذه الجهات باستفاضة محاضرين أو مدربات أو مختصين بالمجالات السابق ذكرها. حيث ينظم (الاتحاد) مع مسئولات لجانه المختصة آلية

اللقاءات وساعات التدريب وأماكن انعقادها. وبإشراف المسئولات عن تلك اللجان مع المؤسسة الشريك يتم تطبيق الندوة. ومن هذه المؤسسات مركز الميزان لحقوق الإنسان، جمعية أطباء بلا حدود، جمعية الهلال الأحمر، المركز الفلسطيني لحل النزاعات مركز تنظيم الأسرة، وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد البحوث والاستشارات القانونية، جمعية عائشة، مركز شؤون المرأة وغيرها.

3- أما على الصعيد السياسي والوطني فقد اقتصر أنشطة الاتحاد على مشاركة النساء في فعاليات تضامنية، ومسيرات شعبية ومهرجانات: مثل مسيرة التضامن مع الأسرى، مسيرة مقاطعه البضائع الإسرائيلية. ويكون الاهتمام بالتنقيف السياسي للنساء المؤطرات. فلهن حظ وافر من التنقيف السياسي من خلال التحاقهن ببرنامج التنقيف الفصائلي وتبعاته: (النظام الداخلي، البرنامج الفصائلي، المنظمة الجماهيرية الديمقراطية) والتي سنتطرق لها فيما بعد.

ثالثاً: الجمعيات النسوية المحسوبة على الجبهة الديمقراطية:

لا تمتلك الجبهة الديمقراطية الكثير من الجمعيات أو المؤسسات الفاعلة، التي تشكل أدوات حية لتنفيذ برنامجها الاجتماعي. وأدى تواضع هذه المؤسسات في مجال اختصاصها إلى تدني نوعية، وكمية التقديرات الخدمية التي توفرها لجمهورها؛ للتخفيف من معاناته بما تقدمه من خدمات لصالح تعزيز النفوذ الاجتماعي للحركة (تقرير المؤتمر الوطني العام الخامس، 5/1). وتعتبر جمعية النجدة الاجتماعية من أهم الجمعيات في الجبهة. وهي مؤسسة غير حكومية، تعمل في مجالات متعددة تربوية، ثقافية، اجتماعية، توعية، وصحية. تأسست في عام 1995م، وحصلت على ترخيص من وزارة الداخلية تحت رقم (4024) وفقاً للقانون الرقم 1 لعام 2000م الخاص بالجمعيات الخيرية، كما وتُعد عضواً فعالاً في شبكة المنظمات الأهلية (البروشور التعريفي للجمعية، 1-2).

أ- الرؤية:

تهدف الجمعية إلى رفع المستوى العام للمجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، وذلك للوصول إلى مستويات أعلى من التنمية لمساعدة المجتمع لرفع مستوى مكوناته المختلفة، والتي تساعد في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة للمرأة (التقرير الإداري للجمعية، 2016، 3).

ب- الرسالة:

تعمل جمعية النجدة الاجتماعية للتأكيد على القيم والمبادئ التي تهدف إلى تمكين المرأة ورعاية الطفل. وتسعى إلى تقديم برامج التوعية المجتمعية تستهدف الأطفال والنساء، والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية وفقاً لاحتياجات المتجددة.

ت- الأهداف:

- الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والفني والصحي من خلال دورات تدريبية ومهنية للمرأة الفلسطينية.
- العمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مناطق السلطة الفلسطينية، وخلق فرص عمل للنساء عن طريق تنفي مشاريع تنمية للمرأة.
- الدفاع عن حقوق المرأة في العمل، حقوقها المدنية والاجتماعية (التقرير الإداري الخاص بالجمعية، 2016، 2).

ث- **المشاريع:** نفذت الجمعية خلال العديد من المشاريع التي تخدم المرأة منها: مشروع تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً، مشروع مطبخ الشمال، ومشروع الترابط الاجتماعي، ومشروع التعليم بالشراكة مع الرعاية الصحية (التقرير الإداري لجمعية النجدة، 2016، 8).

ج- **الورش والندوات والفعاليات:** وأنجزت الجمعية العديد من ورشات العمل والندوات المختلفة بمعدل 25-30 على مدار 12 شهر أي أربعة ورشات شهرياً في مجالات مختلفة اجتماعية، صحية، ثقافية، ترفيهية وتربوية منها

ورشات "الحماية القانونية للنساء"، ورشة عمل بعنوان: "تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التنمية".

بالشراكة مع العديد من المؤسسات المختصة المحلية والدولية، منها: مشاريع الاتحاد الأوربي، الألكشن إيد، الإغاثة الإسلامية الطبية، شبكة المنظمات الأهلية، المركز الفلسطيني لحل النزاعات، طاقم شؤون المرأة (التقرير الإداري للجمعية، 2016، 10-12).

وعن تقييم دور الأطر والجمعيات التابعة للجبهة الديمقراطية في عملية التثقيف تباينت آراء الفئات موضع البحث. فأفادت "عربية أبو جياب" عضو في الجبهة لديمقراطية بأن "اتحاد لجان العمل النسائي يقوم بتثقيف الرفيقات وتفهيمهم بالهيكلية التنظيمية للاتحاد عبر مشاركة الرفيقات للمؤتمرات الداخلية الخاصة بالاتحاد، وهذه المشاركة تسهل عليهن فهم الهيكلية على الواقع من القاعدة للقمة. أما عن برامج التثقيف التي يقدمها الاتحاد فأضافت قائلة: "تثقيفنا في الجبهة الديمقراطية كان ولا زال منذ نشأة الجبهة إلى الوقت الحالي لجميع أعضاء الجبهة الديمقراطية أولاً، ولأي عضوه تلتحق بالتنظيم يجب عليها أن تفهم ما هو البرنامج الداخلي للجبهة؟ وتفهم ما هو البرنامج السياسي؟ وأن تعي بقضاياها المحلية بجانب القضايا الأممية والعالم، ولاتحاد لجان العمل النسائي التثقيف بجوانب أخرى تهم المرأة مثل اتفاقية سيداو، كونها أصبحت جزءاً من برنامج الحكومة، و هي بالتالي جزء من برامج الأطر النسائية، بجانب قرار (1325) وأمور أخرى مجتمعية تهم المرأة (أبو جياب، 2018).

إلا أن مديرة جمعية النجدة في الجبهة الديمقراطية تؤكد "أن برامج التثقيف المتنوعة، بما فيها التمكين الاقتصادي قد تراجعت، نتيجةً لظروف مرتبطة بالتمويل من جهة، وبالأوضاع السياسية المحلية وبخاصة الانقسام، من جهة أخرى، حيث قالت: لقد تم إغلاق مصنع تابع للجمعية في منطقة بيت لاهيا لصراعات فصائلية؛ لذا

حصرت الجمعية أعمالها في تقديم المشاريع الصغيرة ورياض الأطفال، بعد أن كانت أهم أهدافها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للنساء من خلال هذه المصانع المستقلة (الدغمة، 2017).

واعتبرت "الغنيمي" أن المؤسسات النسائية، بما فيها الأطر النسائية، والاتحادات التي تتبع للأحزاب أصلاً، تعمل وتخوض حملة لتعزيز المشاركة المجتمعية بكافة أشكالها. ولتحقيق ذلك تسعى لتغيير القوانين، ولكن في إطار الضغط باتجاه إنتاج عملية التغيير لصالح المرأة، ولذا لا بد أن يكون هناك توعية مجتمعية عبر البرامج المتنوعة التي يعدها الإطار. أما الجمعيات، فهي جمعيات أهلية خيرية وهي تتبع لوزارة الداخلية والنظام القانوني الخاص بالجمعيات لا يدرج السياسة في عمل الجمعيات، المصنفة كجمعيات المجتمعية، وهي بالتالي تقوم بدور خدماتي فقط، وتعمل على نشر التوعية للمرأة، في المجال المجتمعي أو صحي أو ثقافي، أو الحقوقي لتوعية النساء بحقوق المرأة وغيرها (الغنيمي، 2018، 4-11).

وقالت إحدى المؤطرات الجدد بالجبهة الديمقراطية "آمنة الدبش": "أنا كنت بمصر عايشه نزلت على غزة ما عندي أي انتماء لأي فصيل لدرجة أنني ما كنت أعرف أي شيء عن غزة، تاريخها، ثقافتها وشخصيتي كانت ضعيفة جداً، بدأت أقرأ عن الجبهة وفكرها فاقنتعت وبعدين التحقت باتحاد العمل النسائي ومن ثم التحقت بكثير من الدورات المتعلقة بالجبهة الديمقراطية، برنامجها السياسي، النظام الداخلي، تثقيف بالعلمانية والاشتراكية، والقضية الفلسطينية. لحد ما أصبحت كادراً مؤهلاً ومسؤولةً منطقة في رفح. والآن أعطي العديد من التدريبات والدورات التثقيفية لرفيقات جدد ضمن خطة من الاتحاد (الدبش، 2018).

أما "شادية الغول" المختصة في برامج تدريب ودعم وتقوية القيادات النسوية في الأطر النسائية لمؤسسة مفتاح فترى عكس ذلك حيث قالت إن: "هناك سيدات مؤطرات في الأطر النسائية التابعة للجبهة الديمقراطية لا تعي عن التنظيم شيئاً

بالنظام الداخلي للجبهة ولا البرنامج السياسي"، ثم اشتكت من عدم وضوح سياسة "الاستقطاب الفصائلي داخل الحزب ومن عدم وضوح كيفية تشكيل اللجان وإعداد الكوادر" (الغول، 2017).

ويُرجع "صلاح عبد العاطي" ذلك إلى أن تركيز واهتمام الحركات اليسارية، والإسلامية أيضاً، بال جماهيرية (العمل الجماهيري للتنظيم) أكثر من التركيز على بنية التنظيم؛ مما جعلها تولي اهتماماً أكبر بمسألة التأطير على الصعيد الجماهيري أكثر من اهتمامها بتثقيف الكوادر بكل ما يتعلق في بنية الحزب، والنظام الداخلي والبرنامج السياسي، وإن كان هذا ملموساً بشكل واضح في الجبهة الديمقراطية؛ مما جعل العمل بالتوازي للتوفيق بين المجالين عبئاً كبيراً يثقل كاهل الحزب من جانب، وبالتالي يخفق في علمية إعداد وتدريب القادة بجانب عدم الاستمرارية في برامج تدريب وتطوير الكادر؛ فيطغى جانب على حساب جوانب أخرى (عبد العاطي، 2018).

ويُستنتج مما سبق ثلاث نتائج، هي:

- ❖ أن الإطار النسائي كونه يتبع للتنظيم فإن التوعية والتثقيف تأخذ أكثر من مجال: الأول تثقيف فصائلي يشمل الفلسفة السياسية للحزب والجوانب التنظيمية، والأيدولوجية، وما يتعلق بها من نهج سواء كان ماركسياً أم يسارياً أم إسلامياً. والآخر توعية سياسية تقوم على المتابعة الروتينية للعملية السياسية الجارية، وهذا له علاقة بالواقع الفلسطيني، وانعكاسه على المرأة واحتياجاتها.
- ❖ أن تنفيذ ندوات ودورات لها علاقة بالتثقيف السياسي ليس من اختصاصاتها الجمعيات لأنها تصنف ضمن الجمعيات الخيرية. إلا أن الجمعية تظل داعمة للحزب من خلال الأعضاء المؤطرين داخلها.
- ❖ أن تباين الآراء في تقييم الأطر والجمعيات راجع لاختلاف الاهتمامات، والانتماءات، والفئات؛ ولذا هناك من اعتبرها أداة ناجحة؛ لأنه مؤيد للتنظيم أو عضو بداخله، أو لأنه يعتمد على علاقات الشراكة والتشبيك.

رابعاً: النشرات التعبوية الصادرة عن الجبهة الديمقراطية:

تدرجت كل التنظيمات الفلسطينية بصفة عامة في توظيف الأدوات التتقيفية، حيث بدأت بالبيانات والمنشورات والمطويات واللوحات ثم اتجهت إلى الكتب والمؤلفات، والمجلات المطبوعة إلى أن وصلت إلى المرحلة الحالية، وهي توظيف الأدوات الإلكترونية والوسائل الحديثة من إعلام مرئي ومسموع ومقروء، ووسائل تواصل اجتماعي، وكل هذه المراحل تعكس الفترات التي عاشها الفصيل الفلسطيني، على وجه العموم. ويمكن أن تشير الباحثة في هذا الإطار إلى نشرات الجبهة على النحو التالي:

• البيانات والمنشورات الورقية والمطويات:

للجبهة الديمقراطية العديد من البيانات والتصريحات التي تصدر عنها، وهي غالباً ما تتعلق بقضايا سياسية مثل: الأسرى، اللاجئيين، القدس، بالإضافة إلى الأمور التنظيمية.

• الوثائق الرسمية:

تعد الوثائق التابعة للجبهة الديمقراطية خلاصة لدارسات ميدانية عسكرية أو سياسية وتنظيمية تعدها لجان عليا مختصة في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وبإشراف عدد من الباحثين والخبراء في الجبهة الديمقراطية، وتصدر هذه الوثائق غالباً عن المؤتمرات الحزبية التي تعقدها الجبهة الديمقراطية، حيث تخرج بعد كل مؤتمر بتقرير سياسي عن أداء الجبهة الديمقراطية بجانب التعديلات التي تجرى على النظام الداخلي. وقد عقدت الجبهة الديمقراطية منذ نشأتها العديد من المؤتمرات التي تستند إليها في التتقيف الداخلي لكوادرها، وكما أن التقرير السياسي الذي يعبر عن مواقفها تطلع عليه كافة الفصائل الأخرى ويعد مرجعها لها (وثائق المؤتمر الوطني العام (6)، 2013، 7-9).

الكتب والمطبوعات:

تتنوع أدبيات الجبهة الديمقراطية بما تشمله من كتب ومؤلفات ومجلات، وتعد الأداة الثانية من أدوات التنقيف الحزبي الفصائلي وتأتي بعد الأطر والجمعيات النسوية التابعة للجبهة للديمقراطية.

وتصدر هذه المطبوعات عن عدة جهات، منها: "مكتب التنقيف المركزي، والمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، ودائرة الإعلام والتوثيق والنشر بالجبهة بالديمقراطية"، بالإضافة إلى كتب الأمين العام للجبهة الديمقراطية وموقع اتحاد الشباب الديمقراطي (أشد). ويلاحظ أن هذه الجهات كلها تتبع للتنظيم بشكل مباشر في قطاعته المختلفة: العمال، المرأة، الشباب، العناصر الثانوية.

وبهذه الأدبيات يصبح التنقيف لدى الجبهة الديمقراطية وساستها، خط عمل ثابت ومتواصل يحتل مكانه يعتد بها في الخطط المفصلية للجبهة الديمقراطية، وهو يخضع لمراجعة دورية كأي محور من محاور العمل (مكتب التنقيف المركزي، 2011، 57-58).

وعند النظر إلى الجدول رقم (2) والذي يوضح أدبيات الجبهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين، يُلاحظ ما يلي:

- أن المواد التنقيفية أخذت أشكالاً مختلفة: (مجلات، كتب، كراسات، بجانب الوثائق والمنشورات). وسوف تتناول الدراسة كل مادة منها على حده للتعرف عليها أكثر.
- أن كل سلسلة لها عدد من الإصدارات يتراوح تقريباً بين (15-30). كما أن لكل سلسلة (عنوان أو اسم) تحمله، وهي تعرض جملة من القضايا بعضها سياسية وأخرى تنظيمية.

- أن هناك ترتيباً منطقياً رُوعي فيه التسلسل الزمني المتوافق مع الأحداث والقضايا التي تخص الحالة الفلسطينية، باستثناء كتب الأمين العام في الجبهة الديمقراطية، التي كانت تواريخ تأليفها متباعدة نوعاً ما.
 - أن الجبهة الديمقراطية مهتمة بنشر الثقافة السياسية بالإضافة إلى الاهتمام بأنظمة الحكم وقضايا اليسار العالمي. وتقدم كتاباتها رؤية استشرافية ومراجعة نقدية لليسار العربي بشكل عام. ومنها كتب الأمين العام للجبهة نايف حواتمة.
 - أن سلسلة كراسات "التثقيف الحزبي" وسلسلة كتب "الطريق إلى الاستقلال" أخذت أعلى مرتبة من حيث عدد الإصدارات حيث وصلت إلى ما يقارب الـ (40) كراسه، مما يبين مدى اهتمام الجبهة الديمقراطية بمسألة التثقيف الحزبي بالتعريف عن نفسها ومبادئها وأفكارها ومواقفها السياسية وهيكليتها الداخلية، ثم تأتي بالمرتبة الثانية كراسات الطريق إلى الاستقلال التي عبرت فيها الجبهة عن موقفها من أوصلو وتبعاته، وخصصت بعض هذه الكراسات للتحديث عن مواقفها السياسية تجاه الدولة، والنظام السياسي الفلسطيني بجانب استعراض بعض المفصل التاريخية المهمة في الشأن الفلسطيني. وأخذت كتب الدليل إلى المعرفة أقل أعداد في الإصدارات لحدثة هذه السلسلة.
- وهنا لا بد من تقديم نبذة عن مجموعة السلاسل المتنوعة التابعة للجبهة الديمقراطية مع الاستدلال ببعض نماذج الكتب عن كل سلسلة:
- أ- سلسلة كراسات "برنامج التثقيف الحزبي":
- كُتب برنامج "التثقيف الحزبي" وهي تصدر عن مكتب التثقيف المركزي بدءاً من خريف (2006م)، ويقوم المكتب باختيار وجمع بعضاً منها لتصدر على شكل كراس يتناول قضية واحدة أو أكثر من القضايا المختلفة.

وبلغت أعداد السلسلة 30 كراساً، تنفرد الكرايس العشرة الأولى منها بـ "التثقيف الحزبي" بالتركيز على القضايا النظرية والعمل القطاعي. وتشتمل هذه السلسلة على محاور تثقيفية ثلاثة، هي:

1- القضايا التنظيمية والعمل القطاعي:

ويغطي القسم الأول العناوين التالية: النظام الداخلي، في البناء الحزبي، في البناء الديمقراطي، في المسألة التنظيمية. نحو حزب طبيعي، في المسألة التنظيمية. مخاض التجديد، النقابات والعمل الطلابي، الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد). وسنعطي أمثلة عن كتب كل محور من المحاور الثلاثة:

محور القضايا التنظيمية: كراس "الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار" 1969-
2007م، الصادر في 2009م، وهو يتناول عدة موضوعات لنشأة والتأسيس للجبهة الديمقراطية، مرحلة التأسيس من 1969م إلى 1971م، البرنامج المرهلي 1972-1982م، في مواجهه الانقسامات والدفاع عن وحدة (م. ت. ف) 1982-1987م، الانتفاضة الكبرى. الاستحقاقات الوطنية والحزبية 1987-1991م، ثم مؤتمري التجديد البرنامجي والبنوي للجبهة من 1991-1994م، ومؤتمري تجاوز اتفاق أوسلو، أخيراً انتفاضة الاستقلال والنتائج السلبية للانقسام الفلسطيني 2000-2007م (مكتب التثقيف المركزي، 2009، 16-4/6).

ومحور المسألة الوطنية: كراس "الصهيونية. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية"، 2009م، ويقدم هذا الكتاب معالجة وافية للصهيونية من خلال دراستين تبدآن بإعطاء لمحة عن تاريخ اليهود وصلتهم في فلسطين، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التعريف بما يسمى بـ "المسألة اليهودية" وكشف جذورها بعيداً عن المزاعم الدينية والإثنية، وبعيداً عن تزوير الأيديولوجيا كما تلقي الضوء على

هذه الجذور في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي عاش فيها اليهود. أما قسم الملاحق فيتناول تعريفات ومصطلحات متصلة بقضايا اليهودية ومفهوم اللاسامية، وأخيراً تعريف بمؤسسات الحركة الصهيونية ومؤتمرات المنظمة الصهيونية العالمية (مكتب التنقيف المركزي، 2009، 3/3-4).

أما المحور الأخير فتناول "قضايا نظرية": وشمل كراس: "في العلمانية" ويتناول الكراس الحديث عن أربعة محاور، وهي: عشر موضوعات في العلمانية بحيث يتناول مفهوم العلمانية والأسس النظرية للمفهوم، أما المحور الثاني فيعرض لأهم مرتكزات ومبادئ العلمانية، في حين شمل المحور الرابع العلمانية والحالة الفلسطينية بين الفكر الوطني العلماني وفكر الإسلام السياسي، أما المحور الأخير تتناول علاقة الدين بالدولة في مشروع الدستور الفلسطيني (مكتب التنقيف المركزي، 2010، 3/7).

ويشار إلى أن مكتب (التنقيف التنظيمي) يقوم بتوزيع كتب هذه السلسلة ونشر مطبوعاتها على كافة الفروع التابعة للجهة الديمقراطية ومكاتبها المختلفة وأيضاً الأطر النسائية (اتحاد لجان العمل النسائي) في محافظات قطاع غزة، كما تصل هذه المطبوعات إلى المؤسسات والأفراد والجامعات، وبعض المكتبات والمراكز الثقافية المعنية كجزء من برنامج التنقيف الحزبي التابع للجهة الديمقراطية (أبو جياب، 2018). وقد قامت الباحثة بعدة زيارات إلى مكتب (التنقيف المركزي) وتم تزويدها بكافة إصدارات الجهة بما فيها كتب هذه السلسلة (التنقيف الحزبي) ومن ثم قامت الباحثة بالاطلاع على كافة الإصدارات، وخرجت بملخص عام عن مضمون كل سلسلة كما هو مذكور أعلاه.

ب- سلسلة كتب "من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر":

تُلقي كتب السلسلة والبالغ عددها (10) الضوء على جوانب معينة من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، حيث ساهمت الجهة الديمقراطية في بلورة جوانب

رئيسة منه. لذا تخص هذه السلسلة إسهامات الجبهة الديمقراطية الفكرية والنظرية، والتي لا تقل أهمية عن باقي الجبهات. وإصدارات هذه السلسلة تمتد من حزيران (يونيو) 2001م حتى تشرين الثاني "نوفمبر" 2015م. وهي لمجموعة من الباحثين والمفكرين والكتاب العرب وبعضها (أطروحات جامعية) مثل الكتاب رقم (10) (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2015). وقد حملت هذه السلسلة عنوانين منها: في جماهيرية الحزب 1998م مارس وحتى 2013م، المقاومة الفلسطينية 1970م، في ظل ازدواجية السلطة 2007م. وستتم الإشارة هنا إلى كتاب واحد باعتباره نموذجاً، وهو كتاب **مخاض التجديد 1988-1998م**، الكتاب (7)، ويبحث هذا الكتاب من منظور الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في "المسألة التنظيمية" باعتبارها مسألة سياسية وفكرية، وكون المسألة التنظيمية واسطة العقد بين النظرية والممارسة، وستمد هذا الكتاب قيمته، وبالتحديد من المراجعة الفكرية والسياسية والتنظيمية المعمقة للضرورة التي عصفت بالجبهة الديمقراطية بالفترة الزمنية المحددة أعلاها (عبد الكريم، وسليمان، 2013، 6/7).

يجدر بالذكر هنا أن المركز (ملف) يشترط عند نشر (الأطروحات الجامعية)، أن يكون موضوع الدراسة معنياً بقضايا الفكر السياسي الفلسطيني، وأن تمثل الدراسة إضافة نوعية لسلسلة (من الفكر السياسي المعاصر)، مع مراعاة الالتزام بالموضوعية والشفافية. وأن تتناول محاكمة خطاب المعارضة الفلسطينية من تقييم نقدي بنواحيه الإيجابية والسلبية.

ت-سلسلة كتب "الطريق إلى الاستقلال":

تعد هي الأكثر عدداً في إصداراتها كما ذكر سابقاً، ويرجع ذلك بحسب تقدير الباحثة إلى أهمية تلك المرحلة للفصائل الفلسطينية جها، وللشعب الفلسطيني عامة. وبدأ هذه السلسلة بعمليات التسوية السياسية والدخول في المفاوضات مع الاحتلال. ويبدأ تاريخ إصدارها من عام 1991م أي انعقاد مؤتمر مدريد وما نجم عنه

"اتفاقية أوسلو"، ثم الدخول في عمليات التفاوض. وتتناول السلسلة رؤية استشرافية حول مستقبل القضية الفلسطينية، وتصدر عن المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات "ملف" التابع للجبهة، في سياق مشروعه البحثي التوثيقي الخاص بالمشروع الوطني الفلسطيني، ومن عنوانين السلسلة: كتاب الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، 1997م، سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة 1998م، في تدويل القضية، 2015م (تلخيص الباحثة لموضوعات السلسلة).

وكتاب انتفاضة الشباب، يحمل الرقم (31) من سلسلة الطريق إلى الاستقلال، وهو يستعرض أهم المحطات السياسية التي تخللت العام، بدءاً من صدور قرارات المجلس المركزي، وصولاً إلى الانتفاضة الشبابية في مطلع شهرها السادس، أي عملياً بين مارس 2015م وحتى مارس 2016م، من خلال ثمانية فصول تتناول موضوعات متباينة (حمادة، وزيدان، 2016، 6/31).

ث- سلسلة كراسات "ملف":

أطلقت هذه السلسلة عام 2016م، في الفترة الواقعة بين المؤتمرين الخامس والسادس، حيث أعد المكتب السياسي بمشاركة اللجنة المركزية عدداً ملحوظاً من التقارير والبلاغات والدراسات، ومساهمات أخرى في شتى القضايا السياسية والفكرية، ثم حولتها "دائرة الإعلام والتوثيق" بجهد تحريري وتوثيقي إلى كتب مستوفية شروط النشر والتوزيع (مكتب التنقيف المركزي، 2013، 83/12). وشملت الكراسات "13" عنواناً منها: عاشوا من أجل فلسطين، في ذاكره المؤوية وعد بلفور في مدار سايكس بيكو، المشروع الفلسطيني العربي إلى مجلس الأمن، العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2016، 8/15).

ومن نماذج هذه الملفات كراس بعنوان "الأونروا وكالة للإغاثة والتشغيل. أم وكالة تنمية إقليمية للمواءمة والتوطين". وقد يحمل الكراس بين دفتيه دراستين هما: اللاجئين، ومستقبل وكالة الغوث في ضوء تخفيض الخدمات، والدراسة الثانية واقع

التخفيضات ونتائجها. اللاجئون في لبنان نموذجاً". وبهذا يعتبر الكراس مشتملاً على العديد من الأبحاث التي تهدف إلى تعميق الاطلاع على كل ما يحيط بقضية اللاجئين الفلسطينيين (الكليب، 2016، 8/9).

ج- الكتب ذات الطابع السياسي النظري:

وهي كتب ومؤلفات صدرت تباعاً بأقلام نخبة من المفكرين، مثل الأمين العام للجبهة" نايف حواتمة وهي تتناول القضايا النظرية والفكرية للجبهة الديمقراطية. وهذه الكتب تعتبر موسوعة فكرية وثقافية للمهتمين بالسياسية وبالفضائل السياسية الفلسطينية (م. د. ت. ف) وتحمل هذه المؤلفات عناوين مختلفة مثل كتاب "اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير - نقد وتوقعات)"، ومثل كتاب (نايف حواتمة يتحدث) في عام 1997م وكتاب (الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار)، قيس عبد الكريم في العام 2000م. وتشكل هذه المؤلفات نواه لمصادر للعديد من الباحثين والمهتمين بالجوانب السياسية بكافة أبعادها المحلية، العربية، والإقليمية والدولية. وبخاصة أن هذه المؤلفات تزيد عن المائة، التي تركز على "الكيف"، وليست "الكم".

ح- سلسلة كتب "دليل المعرفة":

تضم هذه السلسلة مجموعة من الكتب الصادرة عن مكتب التنقيف المركزي التابع للجبهة الديمقراطية، معهد البحوث الاجتماعية. وتغطي السلسلة في إصداراتها قضايا متعددة (نظرية، سياسية، تنظيمية). وتعرف أجيال من الفلسطينيين والعرب وسائر المهتمين بشؤون القضية الفلسطينية. ومن عنوانين السلسلة: من الانتداب إلى النكبة 1919-1948م، وكتاب في العلمانية والدولة المدينة (مكتب التنقيف المركزي، 2016، 7/1).

ويلاحظ أن الجبهة الديمقراطية من أكثر الفصائل التي لها أدبياتها، التي تقدم رؤيتها الخاصة في العمل السياسي على الصعيد الوطني، والإقليمي والدولي. وما يدل على ذلك التقرير السياسي الذي يصدر بعد نهاية انعقاد المؤتمر الوطني

العام، والذي يعد مرجعاً لكافة الفصائل الأخرى، لأنه يقدم رؤية شاملة عن الواقع الفلسطيني في المنطقة (التقرير السياسي، 2013).

خ- الدوريات:

أما عن الدوريات فكان من أبرزها المجلات التي تصدرها الجبهة الديمقراطية، مثل: مجلة "194"، ومجلة الحرية، بالإضافة إلى دوريات مركز التوثيق "ملف". ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أ- مجلة "194":

مجلة إلكترونية تصدر على الشبكة العالمية للإنترنت دفاعاً عن قضايا اللاجئين وحق العودة. وهي إطار أهلي غير حكومي أسسته مجموعة بحثية مطلع العام 2001م بعد اجتماعات ومشاورات طالت فريقاً من الناشطين والباحثين في قضية اللاجئين، بهدف الدفاع عن حقوقهم واختارت المجموعة القرار "194" عنواناً لها باعتباره يتضمن الاعتراف الدولي بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم كمدخل للدفاع عن حقوق اللاجئين وصونها أمام الرأي العام العالمي، والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة (المكتب الإعلامي للجبهة الديمقراطية، 2017). وللمجلة إصدارات كثيرة ، اطلعت الباحثة على الأعداد من (1) إلى العدد (18) منذ خريف 2001م وحتى شتاء 2006م (مكتب التنقيف المركزي، 2011، 57).

ب-مجلة "الحرية":

مجلة مركزية تعبر عن رأي وموقف الجبهة السياسي وانتمائها الفكري تجاه كل الوقائع الحاصلة يومياً على أرض العمل وفي سياق المتغيرات اليومية، وترصد وقائع اللحظة السياسية والموقفين العربي والفلسطيني فضلاً عن الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية وقضايا الصراع في الشرق الأوسط مع الدولة العبرية (المكتب الإعلامي للجبهة الديمقراطية، 2017). وكانت ناطقة باسم حركة القوميين العرب، ثم صارت في ربيع العام 1977م تنطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وحدها، وصدر العدد الأول من مجلة الحرية في بيروت 4-1-1960 (مجلة الحرية، الموقع الإلكتروني).

وما يُميز هذه المجلة المركزية، أنها اطلعت بدورها المحدد وأنها منتظمة (الصدور أسبوعياً بالنسبة للورقية، ومتجددة بشكل شبه يومي في عدد من مواضيعاً الشبكية)، سيما في الجانب السياسي متعدد الأوجه في الملف الفلسطيني. وأنها تؤكد على ضرورة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع، مع ضرورة إسناد المجلة بملحق ثقافي فكري ينتظم صدوره شهرياً بالصيغتين الورقية والشبكية (مكتب التثقيف المركزي، 2013، 82/12).

هناك أدوات أخرى تستند إليها الجبهة الديمقراطية في عملية التثقيف سيتم الحديث عنها لاحقاً ومنها المواقع الإلكترونية، مثل: موقع الجالية، ومواقع أخرى تابعة للجناح العسكري للجبهة الديمقراطية، مثل: الكتائب المقاومة الوطنية، وشبكة عمر القاسم، وموقع آخر يعرف منها "بالاتجاه الديمقراطي" ويعد منبر ديمقراطي حر موقع إلكتروني)، يصدر عن مركز الحرية للإعلام بغزة، ويهدف إلى تعميق وتعزيز الديمقراطية ونشر ثقافة الحوار والرأي الآخر داخل المجتمع الفلسطيني، والتأكيد على الثقافة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالوعي الثقافي للمرأة المؤطرة في الجبهة

تعتمد الفصائل على الندوات والمؤتمرات في عملية التثقيف، وهي أداة تستطيع الفصائل عبرها التعبير عن مواقفها، وتوصيل أهدافها التنظيمية ومواقفها السياسية تجاه ما يجري على الساحة الفلسطينية من أحداث ومستجدات. ويمكن للباحثة أن توضح هذه القضية على النحو التالي:

أ- الندوات والدورات:

عقدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين العديد من الندوات والدورات المتعلقة بالوعي الثقافي للمرأة. فعلى صعيد الإطار النسائي "اتحاد لجان العمل النسائي" سبقت الإشارة لتلك الدورات والندوات، وإعدادها والمجالات التي تغطيها من اقتصادية وثقافية واجتماعية وإعلامية وسياسية. ويمكن أن نذكر من نماذجها ندوة بعنوان: "الأزمة الداخلية وسبل الخروج منها ومناقشة قرار اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، في سبتمبر (9) 2007م. وندوة جماهيرية لاتحاد العمل النسائي، بعنوان: "التضييق على الحريات العامة بالمجتمع الفلسطيني بتاريخ 2009م. وورشة عمل بتاريخ 14 يونيو 2015م " الحملة النسائية مقاطعة البضائع الإسرائيلية - ربي أولادك على خير بلادك"، وندوة بعنوان: "البطالة في صفوف الخريجات" 20 يناير 2016م.

ويدخل في إطار الندوات ما ينظمه الاتحاد من مهرجانات واحتفالات كالاحتفال بيوم المرأة العالمي من كل عام. والمشاركة في الاعتصامات والوقفات تضامنية.

ب- المؤتمرات:

المؤتمرات أداة أخرى من أدوات التنقيف ونشر الوعي لدى المرأة في الجبهة. وهي نوعان: فصائية وأخرى علمية عامة. وما يهمنا في هذا البند هو التركيز على المؤتمرات العامة التي تنظمها الفصائل الفلسطينية على المستوى الجماهيري. وأما عن المؤتمرات فقد عقدت الجبهة الديمقراطية الكثير من المؤتمرات المتعاقبة التي تتعلق بتقييم وتوصيف وتشخيص ما تعلق ببرامج وممارسة القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، وشرحت في مؤتمراتها الأوضاع العربية والعالمية ضمن أساسيات الصراع العالمي بشكل كان يحيط بالكثير من خطوطها وجوانبها العامة، والتي خلت أحياناً من أي تقييم ونقد جاد (شحادة، 2007، 50).

ومن أبرز مظاهر تلك المؤتمرات ما كرسته الجبهة من "تقاليد" أحياء الاحتفالات الكرنفالية، أو المهرجانات مما جعلها تتحول غالباً إلى أداة لتكريس القيادة وتعزيز دورها، وذلك بهدف التأثير على الانتخابات الداخلية التي يفترض فيها أن تكون حرة وشفافة، والتي يستعاض عنها بتشكيل قوائم تنتقيها القيادات العليا، وتقوم على "تشغيل" الكوادر والأعضاء طيلة شهر كامل في عمليات الحشد، وإعداد وتنظيم مكان الاحتفال لتبلغ المسألة ذروتها في الاحتفال ذاته الذي يتحول إلى مهرجان خطابي للأمين العام. وهذا كله يتضح في الفوارق البينة بين ضخامة التضحيات لأبناء الشعب، وبين حالة الهيمنة على المراكز القيادية العليا التي تحتكرها النخبة السياسية دون استجابة لأي تطور طبيعي مفاجئ يقتضي تطويراً ما في البنية التنظيمية أو السياسيات والبرامج (المدهون، 2012، 41-42).

وعلى مستوى الأطر النسوية نفذ اتحاد لجان العمل النسائي، في الجبهة، منذ عام 2006-2016م مؤتمراتين: الأول في 22 يونيو من عام 2014م بعنوان: "نعم لمناهضة العنف ضد المرأة"، وهو يدعو لرصد الانتهاكات التي تمارس بحق النساء، وتعزيز مكانة المرأة وحماية حقوقها (بيان صادر عن اتحاد لجان العمل النسائي، 2015، 11/25).

والآخر عبارة عن حملة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية في العام 2015م. وأكد الاتحاد على ضرورة المشاركة الشعبية خاصة النسوية في حملة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية، وجعل ثقافه المقاطعة للمنتج الإسرائيلي سلوكاً مستقراً في حياتنا اليومية (بيان صحفي صادر عن اتحاد لجان العمل النسائي، 2015، 1) و(خطة عمل الحملة النسائية لمقاطعة البضائع، 2015). وتم في الوقت نفسه، انعقاد المؤتمرات الحزبية الخاصة باتحاد لجان العمل النسائي (المؤتمرات الداخلية) التي وصل عددها إلى (11) مؤتمراً. وكان كل مؤتمر يحمل شعار خاص به، ويناقش المؤتمرين فيها التقرير التنظيمي والبرامجي لاتحاد لجان العمل النسائي، على الصعيد الاجتماعي

والديمقراطي والوطني. كما تناقش اللائحة الداخلية للاتحاد والتعديلات عليها (الورقة التنظيمية للمؤتمر العاشر للاتحاد، 2014).

أما على صعيد الحزب فعمدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى عقد العديد من الندوات والدورات، ووصلت أعدادها فوق المائة وهذه الندوات نفذت من قبل المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية تحمل مواضيع متعددة القدس، المصالحة الوطنية، قرار 1325، وسنعتي نموذجين عن هذه الدورات:

النموذج الأول: دورة بعنوان "الصمود والمقاومة في الوطن والشتات"، ناقشت فيها الأوضاع الفلسطينية وتطوراتها في الوطن والشتات، والفصائل، وسائر مكوناته السياسية والاجتماعية. وتحمل عنوان: "شركاء في الدم، شركاء في القرار" (دورة عمل المكتب السياسي، 2014، 54-55).

النموذج الثاني: دورة القدس والثورات العربية، 2014م: عقدت هذه الدورة في الذكرى (45) لانطلاقة الجبهة الديمقراطية، وشارك فيها أعضاء من الجبهة في قطاع غزة والضفة، توقفت فيها أمام سلسو التطورات السياسية التي عاشتها الساحة الفلسطينية تحت ضغط الإدارة الأميركية دون توقف الاستيطان، كما توقفت أمام التقارير النضالية والتنظيمية المقدمة لها من مختلف الهيئات القيادية، واتخذت بشأنها القرارات اللازمة، وأصدرت في ختام أعمالها الإعلان الوطني لشعب فلسطين للشعوب العربية (البلاغ الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة، 2014، 2).

واستناداً لما سبق ترى الباحثة أن حجم المؤتمرات العامة قليلة، مقارنةً بالمؤلفات والمطبوعات وبالمؤتمرات الحزبية التي تعقد كل عامين، فهي لا تخرج عن عقد مؤتمرات صحفية أو تقدير موقف أو تصريحات صادرة عن الجبهة وتعتبر عن مواقفها إزاء قضايا ومستجدات الساحة الفلسطينية من أحداث هذا من جهة، من جهة أخرى للجبهة العديد من الدورات التي تعقدتها على مدار العام وتصب في مجالات

عدة سياسية، صحية، اجتماعية، غير دورات التثقيف الحزبي المخصصة للكوادر والأطر بمختلف قطاعاته.

رابعاً: مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام:

أصبحت تمثل وسائل الاتصال الإلكتروني الجديدة فضاءً عاماً يرتاده الناس للتعبير عن انشغالاتهم، وتجري فيه أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، فيشاركون الأفراد ويعبرون عن آرائهم بكل حرية. بل وتساعدهم على تكوين آرائهم والتعرف إلى آراء الآخرين المختلفة، وهي تسهم في زيادة الرصيد المعرفي للأفراد. كما ويمارس فيها المواطنون الديمقراطية المباشرة ويعبرون عن آرائهم بكل حرية.

فقفزت الجبهة الديمقراطية بشكل ملحوظ بحصتها في الإعلام الشبكي، ومواقع التواصل الاجتماعي، فاقترب المتوسط الشهري للزيارات في النصف الأول من العام 2012م من سقف الـ (4) مليون بالنسبة للمواقع التي تدار مركزياً باللغتين العربية والإنجليزية، ملف، الحرية، المقاومة العسكرية، الجالية، ورفع هذا الرقم ومضاعفته يكون من خلال:

أ- تحسين المضمون وتنويعه ورفع وتيرة تحديثه: (أسبوعية، يومية) بالنسبة لبعض القضايا.

ب- الربط والتشبيك مع المواقع الأخرى التي تدار على مستوى الإقليم والترويج لها.
ت- الاهتمام بالجوانب الفنية: (تصميم المواقع، الإخراج والتبويب)، وتنظيم العمل (مكتب التثقيف المركزي، 2013، 83/12) (انظر إلى الجدول رقم (1/3) و(2/3) في الملاحق).

ولو أعدنا التدقيق في الجدولين المشار إليهما آنفاً، حول مواقع التواصل الاجتماعي يُلاحظ الآتي:

1- أن الجبهة الديمقراطية تمتلك العديد من مواقع التواصل الاجتماعي فلها حسابات فيس بوك، وتوتير، وانستجرام بالإضافة إلى الإعلام الإلكتروني، والمواقع

الإلكترونية التي تعتمد عليها ونذكر نماذجاً لبعض المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للجبهة.

2- أن الجدول يفرق بين قسمين من مواقع التواصل الاجتماعي المجموعة الأولى هي مواقع خاصة بالجبهة الديمقراطية في قطاع غزة، أما المجموعة الثانية تعبر عن المواقع الصديقة للجبهة الديمقراطية.

3- أن المواقع الصديقة هي أكثر عدداً من المواقع التي تخص الجبهة الديمقراطية مباشرة، ويمكن أن نفسر هذا للسببين:

السبب الأول أن الجبهة الديمقراطية حرصت على أن تكون على تواصل مع العالمين العربي والدولي مما يؤكد أن لها امتداداً واسعاً النطاق والانتشار في لبنان وسوريا والأردن، بجانب الجاليات العربية في الدول الأجنبية، وفي هذه النقطة نتفق مع ما أشارت إليه الأستاذة "زينب الغنيمي" بأن الجبهة الديمقراطية كفضيل يساري صغير، تتأثر كثيراً بالجغرافية السياسية. وهي تحمي نفسها بالاعتماد على الخارج لتبحث عن قوتها. على عكس حركة المقاومة الإسلامية حماس فهي كحركة إسلامية لن تتأثر وتُؤثر فيها الجغرافية السياسية فهي تستند على إمكاناتها داخلياً (الغنيمي، 2018).

السبب الثاني قلة مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للحركة، إن الجبهة في برامجها التثقيفية لم تواكب أو لم تستجب للثورة المعلوماتية الحديثة: (الثورة الإلكترونية)، فركزت الجبهة على إصدار المؤلفات والكتب دون البحث عن وسائل لنشر هذه المواد عبر استحداث تلك المواقع وتوظيفها بشكل يخدم مسألة التثقيف ونشر الوعي.

وهذه نبذة عن بعض المواقع الصديقة والأخرى التابعة للجبهة الديمقراطية:

أ- **موقع الاتجاه الديمقراطي**: يصدر عن مركز الحرية للإعلام بغزة، ويتناول هذا الموقع العديد من المقالات والمقابلات والدراسات والتقارير التي تنشرها الجبهة

الديمقراطية، وتعبّر من خلاله عن مواقفها بالإضافة إلى نشر ونقل الأخبار والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية (مركز الحرية للإعلام، 2018).

ب- موقع (أشد) اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني: أحد الأعمدة الرئيسة للحركة الشبابية والطلابية الفلسطينية في مناطق الضفة وقطاع غزة (اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني، الموقع الإلكتروني، 3).

ت- موقع كتائب المقاومة الوطنية: موقع رسمي لكتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية "الجناح المقاتل للجبهة" الديمقراطية، يهدف الموقع إلى التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال حق مقدس، بالإضافة إلى نشر ثقافة المقاومة في صفوف الرأي العام الفلسطيني، والعربي، والدولي (موقع كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، 2).

ث- المسار الإخباري: موقع إخباري فلسطيني، يعنى بتقديم المعلومة الدقيقة والموثوقة، والتحليل الموضوعي، والرأي الحر، في إطار من الالتزام بأهداف الشعب الفلسطيني الوطنية وحقوقه الثابتة، ومبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير وقيم النزاهة والشفافية.

وفي المقابل يرى "زغبر" مسؤول المكتب الإعلامي، وكاتب فلسطيني في أن الجبهة الديمقراطية قد نجحت عبر المكتب في نسج علاقات وطيدة مع عدد واسع من وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية، وهي تمتلك أداة إعلامية كبيرة لخدمة هذا الجانب الإعلامي، وتستطيع تخطي الصعوبات عبر طواقمها وفرقها الصحفية والإعلامية المنتشرة في كافة أقاليم الجبهة الديمقراطية (زغبر، 2018).

وقد أظهرت نتائج دراسة للباحثة "شدان يعقوب أبو يعقوب" بعنوان: "أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي لدى طلبة جامعة النجاح" أن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي، وتدعيم القيم

السياسية والمشاركة، خلال إنشاء آلاف الصفحات وإطلاق الحملات والأحداث التي تتناولها القوى الفلسطينية (أبو يعقوب، 2015، 83).

وختاماً؛ يمكن القول إن المساحة الرحبة التي تتقاسمها أنشطة واهتمامات عدة دوائر داخل الجبهة الديمقراطية مثل: دائرة الإعلام والنشر، ومكتب التثقيف المركزي والتأهيل الحزبي، والعمل الثقافي والفكري بعمومية تعكس مدى اهتمام الجبهة الديمقراطية منذ نشأتها على أن يكون لها رفقاً ورفيراً من الإصدارات. وقد انصب السعي الدؤوب منها في العقود الثلاثة الأخيرة على مواصلة تغطية الشانين السياسي والفكري، وعلى المساهمة في الفكر التنظيمي، مما يعزز مكانة الجبهة فلسطينياً وعربياً، ويأتي كوسيلة لتحسين الحزب وجهومرة الصديق والتيار الذي ينتمي إليه (الإسلام السياسي، تيارات النيولبرالية) لتقدمة في المجتمع، وهو المزود بإمكانيات ووسائل عمل شديدة التأثير في ظل انحسار ملحوظ في البيئة الفكرية الثقافية التقدمية، العلمانية، اليسارية التي سادت المنطقة في أواخر سبعينات القرن الماضي (مكتب التثقيف المركزي، 2013، 84-85).

ولكن ماهي مخرجات هذا الكم من المعارف والمطبوعات والوثائق؟ وما دورها في مسألة التثقيف؟

أجابت إحدى طالبات الجامعة الإسلامية: " لم أعرف عن الجبهة الديمقراطية أي شيء ولا عن ماذا تتحدث وما هو برنامجها وما هي شعاراتها وليست لدي اطلاع عليها إطلاقاً، وأكملت قائلة: "من وأنا زغيرة أنا بعرف عن الجبهة الديمقراطية والشعبية أنها تيار سياسي فقط "لا ديني" عشان هيك مخضتس أعرف عنها شيء، ولكن حماس احنا إلى اخترناها أما أسأليني عن فصائل ثانية غير فتح وحماس ما بعرف عنها شيء، لكن حماس لم تطلق العنان للمرأة بصورة مطلقة كالحريات التي ينادوا فيها الفصائل الأخرى" (طالبة جامعة، 2018).

وأجابت طالبة أخرى قائلة: "لا أعرف شيئاً عن إصدارات الجبهة الديمقراطية أو حماس، وما تملك من مجلات. وأرجعت الطالبة انحسار المعرفة بمؤلفات التنظيمات إلى عدم الثقة بالفصائل وبرامجها بالإضافة إلى اختلاف الاهتمامات من طالبة لأخرى، انحصرت بالوسائل الاجتماعية، حتى نشرة الأخبار، المجلات، الجرائد. . تجذبني الأشياء البصرية والسمعية، لكن قراءه كتاب لا. يمكن يكون خلل فينا إحنا أو بالتنظيم نفسة الذي لم يعلن عن أدواته وطريقة توصيلها لنا مثلاً قولتي عن "مجلة الحرية" لو عملت استفتاء عن المجلة مين بيعرف عنها، عدد قرائها كم ؟ الأغلب لا يعلم (طالبة جامعة، 2018).

أما القيادية في الجبهة، "أبو دقة"، فقالت: نحن الجيل القديم أو ما نسميه "بالرعيل الأول" بكافة التنظيمات عندما انتظنا في صفوف الجبهة كان إجبارياً أن نقرأ كل ما يصدر عن الحزب من منشورات وكتب، وتحفظيها بمعنى تربينا سياسياً وتنظيمياً أفضل من الجيل الجديد اليوم، لماذا "الآن الحياة اليومية والمشاكل والهموم التي يعيشها الشعب أصبحت ضمن أولوياته، بجانب انتشار الفيس بوك وغيرها من الأدوات جعلت الكثير يبتعد عن القراءة. صحيح أن بيانات الجبهة ومواقفها تنشر على مواقع الجبهة ولكن ليس كل الناس تقرأ، ومن هيه مهتمة بالسياسة رغم أنك كقائد أو مسئولة خليه أو لجان يجب أن تكوني ملمة فكرياً وثقافياً بجوانب عدة، كي يكون عندك قدرة على التحليل السياسي للواقع، وهذه إشكالية ليست فقط بالجبهة بل لدى جميع الفصائل (أبو دقة، 2017).

أما عضو القيادة المركزية في الجبهة (أسماء الحسنات) فأوضحت بأن الجبهة الديمقراطية من أكثر التنظيمات التي تهتم بقضايا النساء، وتأخذ حيزاً كبيراً من دوراتها التثقيفية، وتهتم بمشاركة المرأة. ونجد المرأة في الجبهة في الصفوف الأولى، تشارك في كل فعالية ومظاهرة أو مسيرة، وهي دائماً في الميدان أما على مستوى

التثقيف فنحن مهتمين بزياده التوسيع في حجم النساء على مستوى كل الأقاليم (الحسنات، 2018).

وينفق الكاتب "توفيق أبو شومر" مع "أبو دقة" في الرأي على أن اليسار بشكل عام بما فيهم الجبهة الشعبية والديمقراطية أكثر الفصائل التي تهتم بمسألة التثقيف بل تركز في برامجها على التثقيف السياسي قديماً وحديثاً، كما تجعل من المرأة ركناً استراتيجياً داعماً لها، واعتبر أن النسوة في اليسار هن أوسع أفقاً وأكثر انفتاحاً، هذا يوضح بأن التنظيمات اليسارية تعتبر أن وجود المرأة في تنظيمها ركن استراتيجي وليس تكتيكياً كما في التنظيمات الأخرى (أبو شومر، 2018).

وفي المقابل اعتبرت "عربية أبو جياب" أن نقص وغياب التثقيف الذاتي للمؤطرات سبب نقص وعيها وتردي مستوى المعرفة بشتى أنواعها لديها، حيث قالت: "اليوم الكتب أصبحت نوزعها بسعر رمزي وأحياناً تعطى السلسلة كهدايا مجانية للطلاب والمكاتب للتحفيز على القراءة والتوعية، لكن يؤخذ الكتاب ويوضع على الرف. وهذا يعكس أن هناك إشكالية بالمعرفة لدى كل الفصائل بالمسألة الحزبية والوطنية والسياسية فلا يوجد توعية ووعي بل هناك جهل وتجهيل، رغم أن الكتاب يتعب عليه الرفاق من طبع ونشر وتأليف، لكن نصدم بأن أيضاً أعضاء الحزب أنفسهم لا يقرؤون، هناك مشكلة بالقراءة، جميع الناس مهتمة بالقضايا الوطنية وعندها وعي وحس وطني، لكن بالمقابل لا ترغب بالنش والبحث في التاريخ، فقط تعيش يومها (أبو جياب، 2018).

أما الرفيقة (ع. ال)، مسؤولة عضو محافظة في الجبهة الديمقراطية فقد أرجعت عدم وعيها ومعرفتها بالمطبوعات والدوريات الصادرة عن الحزب سبباً وهما: أن الجبهة الديمقراطية نفسها لا تقوم بالتثقيف والتوعية بكل ما يصدر عنها من كتب، وتكتفي بالتثقيف في الأمور التنظيمية بهدف التوسع فقط وليست نشر الوعي، قائلة: "أنا من أول ما بدأت بالجبهة عام 1994 لسبع سنوات وأنا أعمل كعضوة ثم

تدرجت في عملي من عضو، إلى قائدة، إلى عضو محافظة ثم لعضو قياده مركزية، لكن طوال عملي لم أسمع شيء عن مطبوعات الجبهة الديمقراطية إطلاقاً، سوى القليل من الأمور التنظيمية، وهذا يعود إلى الجبهة الديمقراطية نفسها، وقصورها بجانب التوعية والتثقيف للكوادر بكل ما يصدر عنها (الحواجري، 2018). أما السبب الآخر فيرجع إلى أن المؤتمرات لم يعطين الفرصة الكافية لتطبيق ما تم تعلمه من الحزب فيما يتعلق بالأمور التنظيمية.

واعتماداً على ما سبق يتضح أن المؤتمرات في الجبهة الديمقراطية رغم هذا الكم الهائل من المؤلفات لم يطلعن على الإصدارات والمنشورات الصادرة عن الجبهة الديمقراطية، وبالتالي فإن هذا يعكس إشكالية تصب في شقين:

الشق الأول: مرتبط ببرنامج التثقيف الحزبي وسياسية الحزب المتبعة بهذا الجانب الجبهة، وعدم قدرة الحزب على الوصول وتوصيل هذه الكتب لكل المؤتمرات في الجبهة الديمقراطية. بجانب الدعم والتحفيز للكوادر من خلال استمرارية القراءة وتوزيع المنهاج على كل مؤطر وكل من يقوم بعملية التثقيف.

والشق الثاني: يرجع لعوامل ذاتية مرتبطة بالأشخاص أنفسهم مثل، العزوف عن القراءة، تفضيل وسائل الاتصال على الكتاب، عدم الاهتمام بالقضايا والنشرات السياسية ووضعها على سلم الأولويات.

وخلاصة القول إن معظم ما تمت مقابلتهن من النساء المؤتمرات في الجبهة الديمقراطية ليست لديهن أية معرفة بالإصدارات والكتب التي تصدرها الجبهة الديمقراطية فما يوزع على المكاتب والفروع كتب مرتبطة بالأمور التنظيمية والحزبية فقط، وبالتالي فإن هذه الكتب والمطبوعات تراثاً تاريخياً عظيماً، تراكم عليه في أرفف الجبهة غبار الإهمال النسوي. ولو أن النساء المؤتمرات في الجبهة بذلن جهداً للاستفادة من هذه المواد التثقيفية لأصبحن أكثر فاعلية وأكثر قدرة على المشاركة السياسية.

وترى الباحثة أن أدوات التثقيف الخاصة بتنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية لدى الجبهة الديمقراطية بتعدد أشكالها، تعد سلاح ذو حدين:

* فقد تكون مدمرة وسطحية تنذر بانهيار وانحلال وعي المرأة المؤطرة في حالة غلبة القضايا الحزبية والتنظيمية على حساب القضايا الوطنية والمجتمعية التي تهم المرأة وتنتشر الوعي لديها في كافة المجالات.

* وقد تكون واعية من حيث المضمون والمحتوى الذي تناقشه وتساهم في بناء المجتمع.

ويكمن الفارق بين الأمرين في توفر مجموعة قادة ومؤثرين حكماء يجيدون توجيه الجماهير بعقلانية وحكمة.

المبحث الثاني

أدوات التثقيف السياسي المتصلة بالمرأة لدى حركة حماس

المقدمة:

شكلت التجربة المؤسسية في العمل التنظيمي لدى حركة حماس، الأساس الذي تقوم عليه مجمل الحياه اليومية والتنظيمية في الحركة الإسلامية، ولعل من أهم أسباب الشعبية الواسعة التي تحظى بها حركة المقاومة الإسلامية حماس في أوساط الفلسطينيين، وما جعلها في مقدمة التنظيمات تأييداً جماهيرياً، أنها تبنت مشاكل الناس وهمومهم من خلال ما أقامته من الجمعيات الخيرية، والمؤسساتية الاقتصادية والعيادات والمستشفيات، والأندية الرياضية، ودور الأيتام وتحفيظ القرآن ولجان الزكاة، والجامعات، وعبر هذه المؤسسات، اجتهدت حماس بنشر العلم والوعي والفكر والثقافة، وهي مؤسسات لم يتزامن وجودها مع انطلاقة الحركة فقط، بل العديد منها وجدت قبلها، أنشأها الإخوان المسلمين في فلسطين منذ عام 1948م (أبو عامر، 2018، 28).

وأدى تباين وجهة نظر حماس السياسية، إلى تباين الأدوات التي انتهجتها واستندت إليها. فقد اعتمدت ابتداءً على إصدار البيانات والمنشورات والمذكرات الداخلية، التي كانت أهم وسليه سياسية من وسائل الحركة في التعبئة الجماهيرية. وقد أسهمت هذه بشكل واضح في التوعية، والتثقيف، والتوجيه، وتنمية روح المقاومة، وتعد هذه البيانات والمذكرات وسيلة اتصال أساسية بين حركة المقاومة وبين الجماهير، مما عزز الثقة بين الطرفين (مشعال، واهروني، 1990).

إما تنظيمياً؛ فتضم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مجموعة متعددة ومختصة من اللجان، التي تغطي جميع الجوانب سابقة الذكر، حيث أصبح لديها لجاناً تغطي العمل الإداري تعرف "باللجنة الإدارية"، وأخرى تعنى بالعمل الثقافي

(اللجنة الثقافية)، وثالثة تتابع العلاقات الخارجية تعرف باسم (اللجنة الوطنية)، ورابعة تتابع الشق الأمني ويطلق عليها (اللجنة الأمنية العامة "مجد") واللجنة السياسية، والاقتصادية ولجنة التعبئة والعمل الجماهيري. ولا شك في أن وجود المؤسسات التنظيمية يحقق أهدافاً جليةً مثل نشر الوعي الثقافي على اختلاف أشكاله بين جموع المواطنين والمجاهدين في الحركة (صباحة، 2015، 134-136).

وجاءت هذه التكوينات التنظيمية والمؤسساتية تبعاً لاحتياجات الحركة، وتطورت بتطور التجربة السياسية والنضالية، فليست هذه الأجهزة وليده لحظة أو تخبطاً عشوائياً، بل هي نتاج تراكم خبرات دامت عشرات السنين للوصول إلى ممارسة العمل السياسي. ومن المعلوم أن فكر أبناء الجماعة الإسلامية يختلف عن فكر أبناء الفصائل اليسارية والعلمانية، وأن البرنامج الثقافي والتربوي والتعبوي الذي يفرضه كل فصيل يتبع الفكر، وأهداف التعبئة؛ لذا لا بد من توفير مناخ مناسب لعقد برنامج ثقافي مستقل يتناسب والفكرة الإسلامية التي تتبناها حركة المقاومة الإسلامية حماس، ولا بد من توفير الحاضنة المناسبة لأي برنامج ثقافية أو تربوية يفرضها كل فصيل على عناصره (صباحة، 2015، 21).

وسيتم هنا تناول الأطر النسائية التابعة للحركة الإسلامية "حماس"، والتي تُعد النواة التنظيمية للحركة النسائية والمرأة فيها. وهي بمثابة الحاضنة لبرامجها وعملها التنظيمي.

أولاً: الأطر النسوية التابعة لحركة (حماس):

اهتمت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" منذ بداية انطلاق عملها السياسي والتنظيمي بإنشاء المؤسسات (النواتي، 111، 2001). ومنها المؤسسات النسائية التي ترعى نشاطات المرأة في الحركة. مع أن وضع المرأة ولم يكن مطروحاً للنقاش العام (جاد، 2008، 26-30). لأن المجتمع الفلسطيني بشكل عام كان يعتبر أن الدور الأساسي للمرأة هو داخل بيتها، وأن مشاركتها في الحياة العامة يترتب على

وجود ضرورة، وفي هذا السياق تعزو نضال الهندي العوامل التي حدثت من نشاط المرأة إلى واقع المجتمع الفلسطيني الذي ما زال ينظر إلى المرأة على اعتبار أنها ضلعٌ قاصر (الهندي، 1995، 41). وفي المرحلة لاحقة توجهت ثلاث طالبات في المرحلة الثانوية من حي الشجاعية إحداهن تدعى رجاء الحلبي(*)، طلبن من الشيخ أحمد ياسين أن يزودهن بالأسلحة لمقاومة الاحتلال، وإعطاءهن كتاب (الشباب والتغيير) للداعية "فتحي يكن" وبعد زيارات دورية للشيخ في أواخر 1979م، اخذ منهن البيعة. وكانت هي أول أسرة تنظيمية نسوية في صفوف الأخوات (الحلبي، 2016). وعليه فقد بدأ العمل النسائي في حركة حماس، والذي جاء متزامناً مع عمل الرجال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث انطلق من المساجد ومن الجامعة الإسلامية، لتخوض المرأة بعد ذلك كافة المجالات الاجتماعية والتربوية حتى وصلت للمجالات الإعلامية، والجهادية وأخيراً السياسية والعسكرية (الغول، 2015، 12). وما أن استقر وضع الحركة حتى قامت بإقامة جمعيات وأطر نسوية من أجل تسهيل انخراط المرأة في الحياة المجتمعية التنظيمية والإدارية (النواتي، 2001، 135-137).

وبدأت الحركة مع نموها وتغلغلها سياسياً بعد العام 2006م تسعى إلى تثبيت نفسها من خلال تطوير بنيتها التنظيمية وأجسامها المؤسسية بما يتناسب مع مبادئها الأيدلوجية ومع طبيعة المرحلة، فكثفت تركيزها على المرأة وأسست ما يعرف بـ "الحركة النسائية الإسلامية (حماس)" وأوجدت لها بناءً تنظيمياً متكاملًا، له بنيته وأدواته المستقلة به للقيام في المهام والأدوار المناطة إليها كإطار نسائياً يميز العمل النسائي في الحركة عن غيره.

(*) رجاء الحلبي: أول مبايعة للياسين من النساء وترأست نساء حماس في الحركة النسائية الإسلامية حماس. تبنت في بدايات عملها فكر "الجبهة الشعبية" حيث بدأت تقرأ كتب اليسار، ثم انتسبت رسمياً إلى التيار الإسلامي بعد إنهاءها للمرحلة الثانوية.

وسوف نركز بداية على الحركة النسائية الإسلامية (حماس) التي تعد "الأم الحاضنة" لكافة الجمعيات والمراكز التابعة لها.

أ- الحركة النسائية الإسلامية (حماس):

أ- التعريف:

هي تنظيم نسائي إسلامي قوي متجذر اجتماعياً ممتد دولياً. وتسعى إلى نشر الدعوة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني خاصةً بين النساء، وترسيخ روح الجهاد والمقاومة من خلال البناء التنظيمي النسائي المتكامل والقادر على الانخراط في العمل المجتمعي، والامتداد الدولي.

ب- رؤية الحركة:

المساهمة في توعية الأمة بقضية فلسطين، وتعزيز التواصل مع الحركات والتجمعات النسائية عربياً وإسلامياً ودولياً (مشروع الائتلاف النسائي العالمي لنصرة القضية الفلسطينية).

ت- الأهداف:

الهدف الأول: هو بث وترسيخ مبادئ الدعوة الإسلامية في المجتمع، وإذكاء روح الجهاد والمقاومة للوصول للغايات التالية:

1- تطوير البنية التنظيمية والتربوية والارتقاء بالأداء المؤسساتي للحركة، وتنمية قدراتها البشرية.

2- تعزيز الحاضنة الشعبية والرسمية لمشروع المقاومة، وتوحيد قيادة الشعب الفلسطيني وترسيخ دوره كطليعة لمشروع التحرير.

3- توحيد طاقات الأمة وحشدها لإنجاز مشروع التحرير وعقد تحالفات وتطوير علاقات خارجية بما يحقق رؤية الحركة.

أما الهدف الثاني فتمثل في المساهمة في توعية الأمة بقضية فلسطين (النشرة التعريفية للحركة النسائية الإسلامية، 2018، 1-3).

ث- البناء التنظيمي النسائي:

للحركة بناء تنظيمي هرمي يبدأ من رئيسة الحركة والنائب وأمينه الصندوق، ويدير الحركة مجلس إدارة كامل مسؤولة عن عدة ملفات، وكانت الملفات الأساسية للحركة النسائية منذ تأسيسها تقتصر على سبعة ملفات، وهي: (ملف الكتلة الإسلامية، الملف النقابي، الإعلامي، الثقافي، الجماهيري، الدعوي (المساجد)، والملف الأمني) (الحركة النسائية الإسلامية، 2000).

ومن الثابت أن العمل التنظيمي والمؤسسي لحركة حماس شهد نجاحاً يفوق مثيله لدى الفصائل الأخرى، وذلك عائد إلى أسباب وعوامل، عدة: أولها واهمها تلك الثقافة والتربية المستندة إلى خلفية إسلامية والتي يبنى عليها فكر أبناء الحركة الإسلامية (صباحة، 2015، 135).

وبعد تمكين الحركة النسائية الإسلامية (حماس) في عملها، أصبحت للحركة النسائية هياكل تنظيمية له أجهزته ولجانته الخاصة بالأخوات، ومستقل في عمله عن (الأخوة) في الحركة. وهذه اللجان مسؤولة عن عدد من الملفات، وتقوم بمهامها بإدارتها، وتمارس عملها بما يحقق الأهداف المرجوة، وهي نشر الوعي الثقافي على اختلاف أشكاله، حيث تبذل اللجنة الثقافية جهداً لعقد الدورات الثقافية والبحث في الوسائل التعليمية المختلفة. أما اللجنة الأمنية فتنتشر وسائل ودورات الحماية الأمنية المختلفة لأبنائها وبناتها، في حين كانت لجنة الخارجية مسؤولة عن العلاقات الوطنية وتقويتها مع الفصائل الأخرى (الرملي، 2017).

وأما عن اللجنة السياسية التي تأتي ضمن العمل الثقافي، فهي ليست من اللجان المركزية ذات الدرجة الأولى كالثقافية، في الحركة النسائية الإسلامية (حماس)، ولا (الأخوة) في حماس إلا أن لها أدواراً تقوم بها، لأن شعبنا الفلسطيني يعيش السياسة في كل جوانب حياته. ومن هنا ازدادت متابعة الشأن السياسي (صباحة، 2015، 182).

وقد تم فصل اللجنة السياسية لتكون لجنة قائمة بذاتها في بداية عام 2008-2009م، أما قبل هذه الفترة فكانت الحركة النسائية الإسلامية في حماس فتحضر الندوات السياسية ضمن أنشطة اللجنة الثقافية التي يقدمها الأخوة (نصر الله، 2018). لقد صار للحركة النسائية الإسلامية (حماس) منذ ذلك العام لجنتها السياسية الخاصة والموازية للجنة السياسية عند الأخوة في حماس (معروف، 2018). وتتكون هذه اللجنة من لجنة مركزية وأذرع فرعية تعمل كفريق متكامل ومتداخل المهام والصلاحيات، ضمن خطة موضوعة يصادق عليها مجلس الشورى العام والمكتب التنفيذي للحركة (نموذج خطة مقترحة للجنة السياسية، 2008/4/1، 3-4).

ومن الوسائل المتبعة لتنفيذ مثل تلك الخطط: الندوات والجلسات، وورشات العمل التي تتناول جميع المجالات، والتي تعمل الحركة كما أوضحت الحلبي مع الجميع، فأهداف الحركة النسائية هي قضية العموم والوجود في كل مكان، في البيت والمسجد والمدرسة والجامعة (الجزيرة نت، 2016، 1-2).

وقد نفذت الحركة النسائية ما يقارب 150 ندوة في مجالات عدة منها الصحية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدعوية والإعلامية، وذلك من خلال اللجان المختصة، والتي تمثل حلقة الوصل للحركة النسائية الأم، ومن عناوين الندوات وورشات العمل: دورة في الإدارة الصحية، فن إدارة الأزمات، معارف مقدسية، الدورة القانونية، الضوابط الشرعية للفتاه المسلمة.. وغيرها (التقرير الإحصائي بالأنشطة للحركة النسائية الإسلامية، 2016).

الجمعيات النسوية المحسوبة على الحركة النسائية الإسلامية:

هي مراكز أو مؤسسات وجمعيات، تابعة إلى الحركة النسائية الإسلامية (حماس)، وإلى جمعية الشابات المسلمات أو مراكز مستقلة، ولكن تعتمد الجمعية (الشابات) عليها وتتعاون معها لتطبيق بعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بقضية المرأة الفلسطينية، أو مكملة لها في القطاعات التي تغطي أنشطتها.

وتتملك حركة حماس والحركة النسائية على وجه التحديد العديد من الجمعيات والمؤسسات المحسوبة، وللمزيد من الاطلاع على المؤسسات التابعة للتنظيم (انظر إلى الجدول التوضيحي رقم (4) في الملحق).

وبالتعقيب على الجدول المذكور في الملحق السابق يمكن الإشارة إلى التالي:

- أن جمعية الشابات المسلمات تعد من أقدم المؤسسات النسوية في الحركة، وأكثرها فروعاً على مستوى محافظات قطاع غزة، ولا تزال تُعد مركز النواة للحركة النسائية الإسلامية "حماس". كما هو الحال في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي يعد اتحاد لجان العمل النسائي، هو الاطار النسوي الأم الذي يمثل القطاع النسائي على مستوى قطاع غزة في تنظيم الجبهة الديمقراطية بفروعه المتعددة الـ (22) فرعاً.
- أن هناك تنامياً في أعداد المؤسسات التابعة للحركة، وقد انعكس هذا التنامي في حجم المؤسسات إيجابياً على نسبة النساء المؤطرات في الحركة.
- إذا نظرنا إلى التسلسل الزمني لنشأة المؤسسات، يُلاحظ بأن أغلبية الجمعيات النشيطة منذ عام 2006م هي الأكثر أي منذ فوز الحركة الإسلامية حماس فقد وصلت أعدادها وصلت تقريباً إلى (8-10) مراكز أو مؤسسة من أصل ما يقارب (20) مؤسسة، وهي وحدات تنظيمية حديثة التأسيس مقارنة بالجمعيات القديمة مثل الشابات المسلمات والكتلة الإسلامية، وهذا التنامي المتسارع في الجانب المؤسسي يعزز اهتمام الحركة بالعنصر النسائي وتواجده في مؤسساتها.
- تنوعت هذه الجمعيات من حيث القطاعات ومجالات العمل حيث شملت مؤسسات: (إعلامية، اجتماعية، تعليمية تربية، ثقافية، ترفيهية، صحية، دينية، وغيرها).

- ولأن قطاع غزة يشكل أكثر منطقة تتميز بكثافة سكانية عالية، نجد هناك تبايناً في والتوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات. فنرى أن غزة بها انتشار أكبر للمراكز والجمعيات المحسوبة بالحركة مقارنة بالمحافظات الأخرى.

ويجدر التنويه هنا إلى أن هذه المؤسسات التي تم التواصل معها وزيارتها فعلياً، تمارس أنشطتها، لكن يوجد هناك مؤسسات أخرى تابعة حركة المقاومة الإسلامية حماس، لم تذكر بالجدول، لسببين: فإما أن تكون مرخصة من وزارة الداخلية، ولكن غير فعالة على أرض الواقع (تسجيل صوري) أو العكس، محسوبة على جهات أخرى، وقد وضعت تحت سيطرة الحركة الإسلامية بفعل الانقسام. وسيتم عرض نموذج واحد، يعد الأبرز والأكثر انتشاراً من نماذج المؤسسات النسوية الحمساوية في قطاع غزة وهو:

1- جمعية الشابات المسلمات:

أ- النشأة:

تصنف كجمعية من جمعيات الأمومة والطفولة، وقد نشأت عام 1981م، وهي أول مؤسسة خيرية نسائية إسلامية في قطاع غزة.

ب- الأهداف:

- الحفاظ على شخصية المرأة الفلسطينية وهويتها الإسلامية.
- الارتقاء بدور المرأة للمساهمة بفاعلية وتنمية المجتمع الفلسطيني.
- العمل على تقديم الخدمات الإنسانية والتنمية مع الحرص على التطوير المستمر لمستوى هذه الخدمات.

ت- البرامج والأنشطة:

برنامج كفالة الأيتام، وبرنامج كفالة الأسر وتقديم خدمات اجتماعية، ودورات تجويد ومسابقات، ومخيمات صيفية، وتنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية، مثل:

رياض الأطفال المنتشرة في كل فروعها في محافظات غزة وتقيم دورات تدريبية حاسوبية، ومهرجانات ترفيهية، وأياماً طبية، ومعارض، ودورات رياضية.

ث- المشاريع الإغاثية والتنموية :

يعتبر مشروع الإغاثة العاجلة من أهم أنشطة الجمعية. وقامت الجمعية من خلاله بتقديم ملابس شتوية ل 657 أسرة فقيرة، كما كان لها العديد من المراكز النوادي التي تخدم المرأة والطفل ومركز تحفيظ القرآن الكريم، وتأسس عام 1993م بهدف تعليم أحكام التلاوة والتحفيظ لفتيات الشابات في محافظات غزة (جمعية الشابات المسلمات، الموقع الإلكتروني).

إلا أن المهندسة "رعدة ممش" منسقة المشاريع في جمعية الفضيلة في النصيرات، ترى أن الفترة الواقعة منذ عام 2007م إلى 2016م شهدت شحاً في حجم البرامج التثقيفية للجمعيات؛ مرجعة ذلك إلى أسباب، منها: التضيق والحصار الاقتصادي المفروض على الحكومة نتيجة الانقسام، العقوبات على الحكومة وتجميد الأموال في البنوك، وأضاف قائلة: أن الانقسام لم يؤثر فقط على حجم البرامج بل أيضاً على نوعية البرامج المقدمة، فبدلاً من أن تكون برامجنا تنموية تحولت إلى إغاثية بحتة، مؤكدة إلى طبيعة المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بكل فئاته بما فيها برامج المرأة تدفع بنا كمؤسسات للتركيز على هذا الجانب (الإغاثي) (مشمش، 2017).

وأضافت "الطرشاوي" إن ما مارسته السلطة، من ضغوطات مالية على الحكومة لأغراض أمنية وسياسية غير تنموية لا تُحقق أهدافها التي جاءت من أجلها، قد أثرت بشكل كبير في عمل مؤسساتنا وأنشطتها. فالمؤسسات الدولية ترغب بالعمل مع الدول المستقرة سياسياً لتربطها بأجندتها، ووصفت "اعتماد" برامجها ومشاريعها التي تنفق على تمويلها مثل: (الجندر، والعنف ضد المرأة، حملات الحشد والمناصرة)، هي برامج لامتناس غضب الشباب والنساء فقط (الطرشاوي، 2018).

ومن بين أسباب تراجع حجم البرامج، الأوضاع الحالية القائمة على الحصار والضغط الدولي الذي لم يمس الحياه السياسية فقط، بل أثر على كافة مناحي الحياه، ويلاحظ كذلك الخلافات الفلسطينية، والتجاذبات السياسية قد أضرت كثيراً بعمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية عامة، وعلى مؤسسات حركة حماس النسوية على وجه الخصوص، وقد أدت إلى تعطيل العديد من البرامج النسوية نتيجة الاعتداءات والملاحقات التي طالت عناصرها (فياض، 2007).

ومن جهتها أكدت "أزهار أبو شعبان" رئيسة جمعية الدراسات النسوة التنموية في غزة، على أن مؤسسات المجتمع تأثرت من قله التمويل إلى جانب المستفيدين من المشاريع والبرامج التي كانت تخدمهم، الأمر الذي سينذر بكارثة إنسانية كبيرة ستقع على كاهل الأسر الفقيرة وفئات اجتماعية أخرى وستكون كبيرة خاصةً للمؤسسات التي تقدم خدماتها للفئات المهمشة (أبو شعبان، 2018).

ومن هذا يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي أثرت بشكل كبير على عمل الجمعيات النسوية التابعة للحركة الإسلامية "حماس". ومنها عوامل اقتصادية وأخرى سياسية داخلية، وثالثة اجتماعية ورابعة عوامل سياسية متعلقة بالسلطة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى التباين في حجم البرامج والقطاعات التي تشملها، وفي طرق عملها.

فعلى مستوى جمعية الشابات المسلمات وبرامجها يُلاحظ التالي:

(أ) برامج التنقيف للجمعية صب في ثلاث أعمدة: (الديني، الإغاثي، المشاريع الصغيرة)، وهي مرتكزات التنقيف داخل الجمعية بكافة فروعها على مستوى محافظات قطاع غزة.

(ب) إن الجمعيات في أساليب عرضها للبرامج اتخذت: (المساجد، والكتل الطلابية، الجامعات، والنقابات، ودور العزاء، والمهرجانات والاحتفالات، دور العزاء،

المخيمات الصيفية)، كقنوات لعرض برامجها، وهي وسائل تستند لها الأطر النسائية التابعة للحركة النسائية الإسلامية في حماس في نشر مبادئها. (ت) ولعب المسجد دوراً مهماً لعب المسجد دوراً مهماً بهذا الشأن من خلال: خطب الجمعة، والدروس الدينية، ودورات تحفيظ القرآن والندوات. كما وسهم في ازدياد انصار حركة حماس، وتغلغلها في جميع طبقات وشرائح المجتمع لا سيما الشعبية منها وعبره نجحت حماس في نشر الوعي في المجتمع (صافي، وآخرون، 61).

وقد أكدت "منور نجم" قائلة: لا يمكن أن ننكر أن عدداً كبيراً من النساء في غزة قد انخرطن في الحركة بفعل دور العبادة، ونسبة المنتميات لا تقل عن 80% إلى 85% بالفترة الأخيرة مقارنةً بالسنوات السابقة، فلم توجد مؤسسة اليوم، ونحن ونتحدث هنا عن المؤسسات ألا وبها العنصر النسائي الملتزم، فتلقي الدورات والندوات الدينية، وفي المؤسسات التعليمية وغيرها، ساعد على نشر الثقافة الإسلامية، التي تستمد منها الحركة مبادئها، وهذا مصادقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خيركم للناس أنفعكم للناس" (نجم، 2018).

(ث) أن جمعية الشابات المسلمات هي الجمعية الأولى التي جاءت امتداداً لدائرة العمل النسائي التابعة للمجمع الإسلامي. والذي يعد من الجمعيات الخيرية "العثمانية" التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، والتي وضع الشيخ احمد ياسين اللبنة الأولى لها.

ويتوافق هذا القول مع النتيجة التي وصلت إليها الباحثة "خلود المصري" التي تؤكد فيها على أن: النسوية الإسلامية الفلسطينية استطاعت أن تفرض وجودها في الساحة الفلسطينية والعمل المؤسسي، واستطاعت الدخول في النظام السياسي وذلك تتأجماً مع الحراك النسوي الإسلامي العام في الأقطار العربية، إلا أن الواقع

السياسي المتمثل بالانقسام بين حركتي فتح وحماس، وما تم البناء عليه حال دون استمرارية عمل الإسلاميات تحت عناوين رسمية (المصري، 2014، 5).
وعلية ترى الباحثة:

أن الحركة النسائية الإسلامية (حماس) شهدت نمواً كبيراً وملحوظاً منذ العام 2008-2009م وحتى 2016م، مما يثبت أن المرأة في حركة المقاومة الإسلامية حماس لا تقل صموداً وأهميةً، عن دور الرجل في العمل السياسي والدعوي والاجتماعي، وإنها ساهمت ولا تزال تشارك في العمل العسكري وفي العمليات الاستشهادية.

- تنامي أعداد المؤسسات النسوية وتنامي أنشطتها فروعها وتنوع برامجها ومجالات عملها، فأصبحت تعمل بشكل علني واضح للعيان.

- وبغض النظر عن حجم التباين في الأنشطة والبرامج والمؤسسات الإسلامية فإن الحركة النسوية الإسلامية في حركة حماس قد استفادت من التجربة المؤسساتية بداخلها. وقد حدد "عدنان أبو عامر" أوجه الاستفادة على المستويين: الداخلي والخارجي بما يلي:

1- **تنظيماً:** أعطى العمل الشعبي عن طريق المؤسسات فرصة ذهبيةً لحركة المقاومة الإسلامية حماس بالاحتكاك بالناس، والتعرف عليهم، واختيار العناصر الملائمة بأعدادها، وتهيئتها مما يسر على التنظيم زيادة أعضائه، كماً وكيفاً. في مقابل تقشي مشكلة الفتور التي يعاني منها العديد من التنظيمات الأخرى، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات العناصر في قيادات المناطق والمؤسسات والكتل الطلابية والنقابية، واستيعاب قوى وعناصر جديدة.

2- **أما على المستوى الخارجي:** جعلت الحركة الإسلامية جزءاً مهماً من الشعب الفلسطيني، يتفاعل معها وتتفاعل معها، ووثقت علاقتها إقليمياً، بتقديم الخدمات

والدعم عبر شبكة خدماتية فعالة انطلاقاً من القاعدة الاجتماعية والهوية الدينية المشتركة (أبو عامر، 2018، 12).

ثانياً: النشرات التعبوية لدى حركة المقاومة الإسلامية "حماس":

من الجدير ذكره، أن لدى حركة المقاومة الإسلامية حماس إصدارات، ولكن هذه الإصدارات سواءً أكانت تأخذ شكل مطبوعات أم مجلات ليست كلها صادرة عن (التنظيم وحدة)، بقدر ما هي صادرة عن جمعيات أو مؤسسات ومراكز دراسات وأبحاث تابعة للحركة.

أما عن المطبوعات والمجلات التابعة للتنظيم فهي قليلة، وقد وجدت الباحثة صعوبة في التزود بها، لأنها متاحة فقط للأشخاص المؤطرين والمحسوبين على الحركة ولكن هذا لم يمنع من الإشارة إلى بعض ما تم الوصول له خلال البحث. وعليه صنفت الباحثة المطبوعات والنشرات التعبوية، من خلال الجدول رقم (5) (انظر للجدول، 5 في الملحق).

وهي كالاتي:

أ- البيانات والنشرات والمطويات.

ب- الوثائق الصادرة عن التنظيم.

ت- المجلات.

ث- كتب صادرة عن الحركة.

ج- كتب ومطبوعات صادرة عن مؤسسات ومراكز محسوبة على الحركة.

ح- كتب لقيادات محسوبين في الحركة.

أولاً: البيانات والمنشورات التعبوية:

صدر عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" منذ انطلاقتها إلى الوقت الحالي العديد من البيانات والمنشورات، والتي لها من الأهمية والدور في بيان ما تحلمه الحركة من مواقف تسهم في بيان خريطة الأحداث والتطورات المتعلقة بالقضية

الفلسطينية من جهة كما وتسهم في رسم الصورة الكلية للحركة التي تعكس مواقفها السياسية والعسكرية إزاء المستجدات على الساحة. وهذه البيانات إما صادرة عن المكتب السياسي للحركة، أو تابعة للجهاز العسكري (كتائب عز الدين القسام)، وأخرى عن المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية، بجانب البيانات والمنشورات التعبوية الصادرة عن المؤسسات المحسوبة على الحركة الإسلامية حماس مثل الكتلة الإسلامية.

ومن المعلوم أن المسجد، كونه مركزاً للإعلام عبر مجالات الحائط والنشرات والبيانات الموزعة داخله، يعد نقطة مهمة وأمنة ومن النقاط الأمنية "الميتة" أو الأماكن السرية المستخدمة لتسليم واستلام الأشياء التنظيمية المهمة من تقارير أو نقود، بجانب الدور المالي للمسجد كمركز للتبرعات أموال الزكاة والصدقات (أبو عامر، 2018، 10). ومما لا شك فيه أن مثل هذه النشرات والمخطوطات كانت أداة ناجحة للحركة خاصة بعد منتصف الثمانينات حتى أواخر التسعينات، وكانت تهدف من ورائها مخاطبة العالم العربي والإسلامي والدولي، وتتنوعت هذه البيانات فكانت البيانات السياسية والعسكرية هي الأكثر عدداً وناقشت نصوص البيانات المواقف السياسية والعسكرية التي تتبناها حركة المقاومة الإسلامية حماس منها ما ركزت على حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض التسويات السياسية كما جاء في (بيان رقم (243)، الصادر في 19 أكتوبر، 2010م).

أما عن البيانات التعبوية الصادرة عن المؤسسات المحسوبة على الحركة من خلال تحليل لبعض جوانب الخطاب الذي تستخدمه بنات الكتلة الإسلامية أو المكتب السياسي والإعلامي، والجهاز العسكري للحركة فقد لوحظ ما يلي:

1- غلبة الطابع الأيديولوجي على خطابها في المقالات ومقتطفات النشرات والمطويات.

2- الاهتمام بنشر أخبار ومشاكل متعلقة بالسياسية المحلية الفلسطينية.

3- العودة إلى الأصول "السلفية" والتراثية كما هي دون تجديد عبر النقل الجامد والمنغلق للنص الديني. والذي يخدم القضية الآنية التي ينادون بها. ومن الآلية المستخدمة في أول البيان، يمكن التعرف على فحواه سلمياً أم غير ذلك، وإن كانت لغته تصالحية مع طرف ما، وهذا يعزز تربية وتثقيف الحركة لأعضائها وفق منهجية الحذر في معاملة الآخر، المتمثل في كافة أطراف حركات التحرر العربي اليسارية والقومية والوطنية (الصوراني، 2018، 79).

وقد تنوعت الوثائق التي أصدرتها الحركة بين وثائق مكتوبة وبيانات وتصريحات لوسائل الإعلام ومحاضر اجتماعات وقرارات ومقابلات لشخصيات بارزة في الحركة ومؤثرة في مسار الأحداث الفلسطينية. كما وحرصت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في وثائقها على مراعاة تناول القوى المؤثرة والفاعلة محلياً، وعربياً ودولياً وإسلامياً. والتي وصلت إعدادها إلى ما يزيد عن 400 وثيقة خلال الفترة بين عامي 2006م إلى 2016م.

ومن الجدير ذكره من خلال استقراءنا للوثائق والبيانات التنظيمية، أنها غطت الكثير من الأحداث والقضايا السياسية المهمة، مثل: المصالحة، اللاجئيين، الانقسام، ووثائق ترتبط بالتنظيم.

وقد كثفت حركة المقاومة الإسلامية من بياناتها ووثائقها التي تعبر فيها عن الحالة الفلسطينية وما أصابها من الجمود والإحباط بفعل الانقسام والحصار، العدوان، عمليات المصالحة وتعثرها منذ عام 2006م وحتى 2010م. وخير مثال على ذلك ما جاء في (وثيقة رقم (7)، (27)، 2010، 42-43)، والتي تناولت موضوع المصالحة الوطنية، وصفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل.

واغتمت حركة حماس المناسبات الوطنية، مثل: وعد بلفور، وذكرى النكبة، وانتفاضة الأقصى، والعدوان الصهيوني على غزة. وقد قدم رئيس المكتب السياسي

خالد مشعل في الذكرى الأولى لحرب "الفرقان" سته دروس أساسية. انظر (وثيقة رقم (31)، 2010، 111-112).

وقد جسدت البيانات، بجانب المناسبات والاجتماعية والدينية، معاني التعاون والتكافل الاجتماعي خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م، حيث دعت في بيان لها جماهير الشعب الفلسطيني إلى التعاون، والتكافل، وتشكيل اللجان المختلفة لمواجهة أعباء الحرب، إضافة إلى نشر مبادئ الترابط والإيثار بين أبناء الشعب الفلسطيني (بيان صحفي بشأن انتصار معركة الفرقان، 2009).

ويمكن هنا أن نشير إلى بعض النماذج من هذه النشرات والإصدارات مثل سلسلة إصدارات الانتفاضة، سلسلة إصدارات عبير الوعي، سلسلة إصدارات انتفاضة الأقصى. أما النشرات فمنها نشرة بعنوان: "حجارة السجيل"، ومطوية بعنوان "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني"، وأخرى بعنوان: "حفيدة السلف الصالح"، ورسالة إلى أختي المسلمة وغيرها من البيانات.

أما أمثلة البيانات والمنشورات فقد تجلت في مرحلة بارزة في تاريخ القضية الفلسطينية وهي فترة الانتفاضة الأولى والثانية والتي يعيها الكثير منها على سبيل المثال وليس الحصر.

وفي التعقيب على ما سبق يلاحظ أن مثل هذه السلسلة من البيانات والمنشورات، جاءت لرفض الاحتلال بكافة صوره. وكان لها أهداف تعبويه تتمثل في توضيح الخلفية السياسية والعسكرية وراء إجراءات الاحتلال، وفي الحث على المقاومة، ورفع الحس الوطني. ومما لا شك فيه أن مثل هذه البيانات والمنشورات والمطويات كانت وماتزال تأخذ صفة التوعية والتوجيه، والتحريض الفعال في التعبئة والتصدي للأحداث، وقيادة الجماهير وتشجيعها. ومهما يكن فإنه يمكن للباحثة أن تشير إلى بعض منشورات الحركة ومنها:

1- الكتب والمطبوعات:

مارست حركة حماس عملها السياسي، بجانب مشاريع حركة حماس الدعوية والجهادية والتربوية المختلفة، فجمعت بين إصدار البيانات والمنشورات المعبرة عن آرائها وبين تنظيم الندوات والمهرجانات السياسية، والقيام بالتظاهرات والإضرابات وأشكال الاحتجاج الأخرى، و دخول معترك الانتخابات الطلابية والنقابية التي كانت وجهاً آخر للعمل السياسي (الكرمي، 2014، 252). وتتعلق كل هذه الأنشطة من مصادر فكر حماس السياسية التي تتشكل من:

1- الفكر السياسي الإسلامي العام الذي أنتجه المفكرون الإسلاميون قديماً وحديثاً.

2- فكر الإخوان المسلمين السياسي، وفهمهم للإسلام.

3- فكر قادة حماس ومفكروها وكوادرها وأدبياتهم السياسية (رزقة، 2014، 4-5).

ويتميز المصدر الثالث بقله المعلومات وهو يتعلق بأدبيات الحركة، الذي وصفه خالد الحروب بـ "الندرة" وذلك لأسباب، منها: نقص الخبرة الفكرية الخاصة والتجربة السياسية للحركة، وإلى انشغال الحركة بالمقاومة والانتفاضة وتداعياتها (الحروب، 11996، 275).

وقد ذكر "زكريا السنوار"، أن حركة المقاومة الإسلامية حماس انتبعت مبكراً إلى مسألة الأرشيف والتوثيق للأحداث وللخطط والمشاريع والمنشورات الصادرة عنها، وإلى الاحتفاظ بكل ما يصدر عن هيئاتها التنظيمية ولجانها المختلفة، نتيجةً لتنوع وسائل الإعلام، وتعدد وسائلها، حيث بدأت الحركة توثق في مواقعها الإلكترونية، العديد من الكتب والدراسات والبيانات المتعلقة بالحركة، وكان هذا الأمر يشكل صعوبةً كبيرةً للحركة في السابق، إذ كانت الحركة تخفي كل ما لديها من إصدارات وتحفظ به إما في المساجد أو داخل التنظيم. إما عن المؤسسات الصديقة فلا يوجد ما يسمى في حماس مؤسسة صديقة، وإن كان هناك الكثير من المؤسسات الموالية،

بل كل المطبوعات التي تصدر عنها هي محسوبة على الحركة وتمثلها أيديولوجيا (السنوار، 2018).

وقد أسهمت هذه الكتب والمؤلفات في التعبئة الجماهيرية، وفي التوعية والتوجيه والتنقيف أو تنمية روح المقاومة. ومهما يكن سوف تتبع الباحثة في حصر مؤلفات الحركة تصنيفاً مقارياً لنفس التصنيف السابق لمصادر فكر حماس، ومن هنا تم تصنيف المطبوعات إلى أربع مجموعات، هي:

- كتب ومطبوعات صادرة عن التنظيم أو الحركة.
- كتب ومطبوعات صادرة عن مراكز ومؤسسات محسوبة على الحركة .
- كتب ومطبوعات صادرة عن قيادات في حركة المقاومة الإسلامية "حماس".
- الدوريات التابعة للحركة

وبالنظر إلى الجدول رقم (5) في الملاحق، والذي يوضح قائمة بإصدارات عن كل مجموعه يُلاحظ ما يلي:

أ- قله السلاسل الصادرة عن التنظيم وهي دينية بحتة وتركز على الثقافة الإسلامية بالتركيز على (استعلاء الدعوة) ومنها: سلسلة "عبير الوعي"، وسلسلة الوعي الأمني الإسلامي، ومجلة آفاق، وغيرها (إصدارات عبير الوعي (3)، 2016).

ب- أن أغلب المؤلفات صدرت بعد عام 2009م وهذا يدل على أن اهتمام قيادات الحركة بالتأليف والكتابة جاء متأخراً أي بعد تمكن الحركة في الحكم، وهذا القول يتفق مع ما أورده الدكتور / (زكريا السنوار) فيما يتعلق بمؤلفات الحركة. فالحركة بعد الحروب والاعتداءات الإسرائيلية على غزة، وصلت الحركة إلى التأييد والصعود محلياً وإقليمياً وعربياً، وزاد التأييد لها. وأغلب المؤلفات، والتي وصل عددها إلى أكثر من مائة كتاب، تناولت بشكل كبير الجانب العسكري، واستعرضت بطولات قيادات الحركة، وبخاصة في الجانب العسكري، بتناول السيرة الذاتية لهم أمثال كتاب رواية على الرصيف، مهندس على الطريق، حياة

مجاهد حسن زهد. هذا بالإضافة إلى الحديث عن الحروب التي شنتها القوات الإسرائيلية على قطاع غزة. وهي تقيم دور الحركة العسكري في هذه المعارك من وجهة نظر فصائية وأيديولوجية بحتة.

ت- قلة عدد الكتب والإصدارات التي تتناول المعرفة التاريخية والقضايا السياسية والجوانب التنظيمية الأخرى فكانت تستند بشكلٍ كبيرٍ إلى الوثيقة الصادرة عن ميثاق الحركة، والتي تعد المرجع الأول والأخير للحركة.

ث- أن سلسلة المطبوعات الصادرة عن الحركة النسائية الإسلامية "حماس" لا تحتوي على إصدارات خاصة بالمرأة، إلا في القليل النادر، مثل سلسلة مواظ داعية، وسلسلة العفاف، وهي حديثة زمنياً وتزامنت مع بروز دور المرأة في الحركة النسائية الإسلامية حماس، ومواضيعها تركز على الجانب الدعوي والمواظ الدينية للمرأة التي تعزز الجانب التثقيف بالجانب الديني الذي يتناسب مع رسالة وأهداف الحركة النسائية الإسلامية "حماس".

ج- صعوبة العثور على الكتب وسلسلة الإصدارات التي تتناول الحركة وتنظيمها لدواعي أمنية. ولكن نؤكد أن حركة المقاومة الإسلامية حماس تسترشد بكتب الإخوان المسلمين ونهجهم.

ح- نجحت الحركة عبر استحداثها للعديد من المراكز والمؤسسات التربوية والبحثية، والإعلامية في إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات التي تختص بإجراء دراسات متنوعة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس، وممارستها للحكم، وتتناول أيضاً علاقاتها الخارجية، ومواقفها السياسية.

خ- ظهرت، في الآونة الأخيرة، دراسات متخصصة بالمرأة صادرة عن مؤسسات نسوية إسلامية محسوبة على الحركة النسائية الإسلامية "حماس"، مثل مؤسسة الثريا، ومركز نساء من أجل فلسطين، وجمعية إبداعات شابة، وأخرى مراكز تدريبية مثل مركز إبداع وله سلسلة إصدارات عن رموز في الحركة الإسلامية

حماس، بجانب مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني الذي تأسس سنة، 2010م، المهتم بتوثيق وجمع كل ما صدر عن الحركة، وعرض القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية والتاريخية، بجانب الكتب العسكرية، ومن الأمثلة على ذلك كتاب الحركة "قرانا الفلسطينية المدمرة في لواءي غزة والرملة"، وكتاب "مشاريع تسوية القضية الفلسطينية" (مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني، 2001).

وأما عن إصدارات المركز البحثية فقال "إبراهيم الزعيم" إن حركة المقاومة الإسلامية حماس بدأت تهتم باستقطاب العديد من الفئات الشابة المتخصصين وحملة رسائل الماجستير والدكتوراه للبحث في مجالات عدة، وتشجعهم على البحث في جوانب اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، ووثائقية. إذ يوجد في مركز التاريخ مطبوعات عديدة، ووثائق مؤرشفة لمؤتمرات تابعة للحركة، كما أن المركز ينشر بشكل منظم أعمال الندوات والتدريبات التي يعقدها مركز التاريخ لأعضاء المركز ويهدف رفع مهارتهم العملية في هذا المجال (الزعيم، 2018).

وفي ذات السياق، قالت "ابتسام صايمة" مسؤولة القطاع الإعلامي بالحركة النسائية: "بدأنا بتأسيس مراكز نسوية تهتم بدراسات المرأة، فنساء من أجل فلسطين تعد أول مؤسسة نسوية تهتم بالقضايا السياسية والمرأة بالتحديد تُعد جزءاً أساسياً من اهتمام المركز وكتاباتهِ وإصداراته بهدف عرض معاناة المرأة الفلسطينية"، وعن الكتب المنجزة قالت: "قمنا بتأليف كتاب بعنوان: "يوميات العدوان"، في العام 2013م. والذي صمم بأيدي مجموعة نساء قمن بجمع البيانات بهدف عرض شهادات وإحصائيات تناولت وقائع العدوان على غزة، وكتاب الاستهداف الصهيوني للعائلات الفلسطينية في حرب الفرقان 2009م باللغتين العربية والإنجليزية، وحرب السجيل، وهو تحت الأعداد بالإضافة إلى كتب أخرى تتحدث عن دور المرأة الفلسطينية في معركة التحرير (صايمة، 2018). وللمزيد يمكن الاطلاع على موقع المؤسسة (الموقع الإلكتروني، نساء من أجل فلسطين).

وعن الدوريات:

ونتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم في وسائل الإعلام التابعة للحركة؛ أصدرت الحركة، بشكل مباشر أو غير مباشر صحف ومجلات تُوصل رسالتها، حيث بدأت أكثر تنظيماً وإخراجاً، وتضم بين جنباتها مواضيع أوسع وأكثر أهمية، وهي تشكل بالفعل أسلوباً تثقيفياً لأبناء الحركة وتعريفهم بما يدور حولهم من أخبار ومعلومات، ويضاف إلى ذلك لجوء الحركة إلى نشر أخبارها والمواقف المتعلقة بها في صحف محسوبة أو غير محسوبة على الحركة، وتطورت أكثر حتى أصدرت العديد من الصحف (المركز الفلسطيني للإعلام حماس، 2010).

ولا تختلف الدوريات، كثيراً عن المطبوعات كأدوات تثقيف تابعة للحركة في التصنيف فهي تصنف إلى مجموعتين: مجلات محسوبة للحركة وأخرى غير محسوبة على الحركة بل صديقة لها من خلال المؤسسات المقربة لها.

وسوف تقدم الباحثة نموذجين عن كل مجموعة. وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: (صحف ومجلات محسوبة على الحركة)، ومنها:

- صحيفة الرسالة:

انطلقت مسيرة مؤسسة الرسالة للإعلام مع انطلاق صحيفة الرسالة، وهي فلسطينية يومية تصدر نصف أسبوعية مؤقتاً، وتأسست في يناير 1996م، لتحمل الهم الفلسطيني وإطلاع المواطن على الحقائق ومساعدته في تكوين رأي عام صائب، وتعميق الوعي الوطني بالقضية الفلسطينية. وتطورت مسيرة الصحيفة حتى تمكنت من إطلاق موقعها الإخباري اليومي الرسالة نت ونسخة الإنجليزية إلى جانب خدمة الأخبار القصيرة، وراديو الرسالة عبر الإنترنت وأقسام الصحيفة متنوعة، مثل: إسرائيليات، محليات، اقتصاد، مرايا، الرياضة، ومقتطفات سياسية وعالمية، وتطمح بتشييد مشاريع أخرى جديدة (الموقع الرسمي للرسالة نت، 2004).

- مجلة "قساميون":

مجلة غير دورية تصدر عن وحده الإعلام المقاوم التابع لـ "كتائب الشهيد عز الدين القسام" الجناح العسكري لحركة حماس (المركز الفلسطيني للإعلام حماس، 2010). وتستعرض المجلة مراحل مهمة في تاريخ الجناح العسكري والذي يعد بمثابة توثيق خاص لتضحيات الجناح العسكري للحركة. كما خصصت المجلة مساحة لقائدها العام صلاح شحادة الذي اغتيل في يوليو 2002م. ولم تتجاهل المجلة "القساميات"، وهن النساء اللواتي عملن ضمن صفوف الكتائب من استشهاديات أو أسيرات أو نساء مناضلات في الحركة (النعامي، 2008، 7-8).

أما القسم الثاني، ويتعلق بالمؤسسات المحسوبة على الحركة، ومنها:

أ- مجلة السعادة (مركز الثريا): وتعتبر المجلة الاجتماعية الأسرية الأولى في قطاع غزة، والتي بدأت إصدارها الأول في العام 2003م، وهي تحتوي على العديد من المقالات والمواضيع التربوية والاجتماعية والثقافية التي تهتم الأسرة. وقد انطلقت المجلة من حاجة المجتمع الفلسطيني لصحافة أسرية متخصصة تهتم بالأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وهي أحد إنتاجات مؤسسة الثريا للاتصال والإعلام، ووصلت أعداد المجلة إلى 131 خلال شهر مارس الماضي (الموقع الإلكتروني لمؤسسة الثريا، 2003).

والجدير بالذكر أن مجلة السعادة تصدر عن جميعه الثريا إحدى الجمعيات الصديقة إلى الحركة النسائية الإسلامية.

ب- مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية: مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، وتقوم بنشر البحوث العلمية الأصيلة في مجالات الإنسانيات المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية. وتعد المواد المنشورة تعبير عن آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط ولا تنتشر

ما يتعارض مع فلسفة الجامعة الإسلامية (الموقع الإلكتروني مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث).

ويلاحظ مما سبق، أن الحركة لديها مجلات رئيسة أعدادها محدودة قياساً بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأن لدى الحركتين اهتماماً بالصحف والمجلات التي تعد صديقة لكل منهما، إلا أن نقطة الاختلاف فيما بين الفصيلين أن حركة المقاومة خصصت مجلات تهم المرأة، وتصدر عن المؤسسات التابعة للحركة النسائية الإسلامية في حماس، مثل: مجلة بنات الكتلة الإسلامية، ومجلة إلكترونية لمؤسسة نساء من أجل فلسطين، وهي مجلة تهم المرأة وتصدر عنها، ومجلة السعادة الصادرة عن مؤسسة الثريا.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات المتعلقة بنشر الوعي الثقافي للمرأة:

تُعد الدورات واللقاءات وورشات العمل، إلى جانب المؤتمرات وما تتضمنه من موضوعات وقضايا أحد الأنشطة التي تنتهجها حركة حماس بشكل عام، والحركة النسائية الإسلامية في (حماس) بالتحديد.

وتسعى اللجان المختصة في الحركة النسائية (حماس) ومنها: (اللجنة السياسية، الإعلامية، العمل الجماهيري، الاجتماعية، العلاقات الوطنية، الثقافية) إلى إيجاد تنظيم نسائي فعّال ومؤثر من جميع الجهات. كما وتعمل اللجان من أجل الارتقاء بالتنظيم النسائي سياسياً لإيجاد المرأة الواعية والمشاركة في صنع القرار والقادرة على التحليل، انطلاقاً من الثوابت الفلسطينية، وفكر الحركة الإسلامي (الخطة الاستراتيجية، 2012).

أ- الندوات والدورات :

عمدت الحركة النسائية الإسلامية في (حماس) على عقد ندوات كثيرة، وصلت أعداد الأنشطة فيها إلى ما يقارب 3663 ندوة ولقاءً وورشة عمل في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الإعلامية، الأمنية، والدينية على الصعيدين العمل

الجماهيري والفصائلي. وتدور عناوين الندوات حول مواضيع تتعلق بقضايا مختلفة مثل المصالحة، اللاجئين، شرعية المقاومة والمفاوضات، القدس، محاضره حول ثوابت القضية الفلسطينية، دورة في التحليل السياسي وغيرها، واستهدفت هذه الندوات منذ عام 2006م إلى عام 2016م ما يقارب 230691 مشاركة (التقرير الإداري في اللجنة السياسية، 2016). كما نفذت الحركة النسائية الإسلامية (حماس) ندوات ودورات تدريبية في المجال الإعلامي وصل عددها إلى 68 دورة، وشاركت بها ما يقارب 872 مشاركة من الشابات والجامعيات وذوات الاختصاص (التقرير الإداري: الحركة النسائية الإسلامية "حماس"، 2016).

من هنا يلاحظ أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بما فيها الحركة النسائية حصدت أعداداً عالية من الدورات والندوات في المجال السياسي رغم أن الملف السياسي ملف مستحدث. وكانت أنشطة الحركة وندواتها تنحصر في مجالات دعوية، وإغاثية، وتربوية، وهي المجالات الثلاثة في منهج الحركة الإسلامية حماس. واعتقد أن السبب الرئيس وراء اهتمام الحركة النسائية الإسلامية في (حماس) بالجانب السياسي، وتصدرها لهذا الكم من الدورات والندوات هو سعي حركة المقاومة الإسلامية حماس لتصدر واجهة القضية الفلسطينية وتعزيز ممارستها للعمل السياسي، مما يدل على مدى إدراك الحركة أنه لا بد للعمل المقاوم من عمل سياسي ورؤى استراتيجية لدعمه واستثماره، وأنه بحاجة إلى مؤسسات فكرية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية لتسانده. وأنه لا بد من السعي لإظهار الحجم والثقل السياسي للحركة، وتمثيلة في الشارع عبر العمل الجماهيري العام.

وهناك العديد من الدراسات المتنوعة، بجانب الندوات والدورات: (اجتماعية، سياسية، إعلامية). وهي تتناول موضوعات مختلفة تهم المرأة، مثل اللاجئين، وقضايا الأسرى، والمشاركة السياسية للمرأة. وكانت الدراسات عبارة عن تقدير موقف، أو على شكل أوراق عمل قدمت لباحثين وباحثات أو مختصين في مجالات عدة. وحرص

مركز الأبحاث والدراسات في جميعه الثريا على نشر تلك الدراسات عبر موقع الجمعية، أو في المجلة التابعة للجمعية، والتي قدر عددها حتى عام 2016م ما يقارب (15) دراسة. وهذه الدراسات بتمويل من وزارة شؤون المرأة، وبعضها من وزاره الشباب والرياضة ودراسات أخرى صدرت، أيضاً عن مركز نساء من أجل فلسطين (انظر للجدول رقم (6) في الملحق) يوضح الدراسات المتعلقة بالمرأة (مؤسسة الثريا).

كما تنظم الحركة النسائية في حماس بجانب الدورات والمؤتمرات والكتب الكثير من المهرجانات والرحلات للنساء وتصميم المخيمات الصيفية مثل "استراحة الزاهرة" على شاطئ بحر غزة التابعة لجمعية الزاهرة عام 2016م. وكذلك عمدت الحركة النسائية في حماس الخروج للمشاركة في الاعتصامات ووقفات احتجاجية أو تضامنية ووطنية على مستوى العمل الجماهيري (العدلوني، 2017).

المؤتمرات:

ليس لدى حركة المقاومة الإسلامية حماس مؤتمرات فصائلية تعقد على عكس الجبهة الديمقراطية والتي تعقد مؤتمرات حزبية يتم بعد نهاية كل مؤتمر الانتخابات بالإضافة إلى الخروج في التقرير السياسي الخاص بالجبهة الديمقراطية على عكس حركة حماس التي تخضع إلى نظام الشورى فيتم عبر المجلس انتخاب ومبايعه القيادات وأغلب المؤتمرات التي تعقدها حركة حماس هي مؤتمرات علمية تتناول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية مثل مؤتمرات الثوابت التي تعقد سنوياً.

وأنجزت الحركة الإسلامية (حماس) على مدار عشرة الأعوام من حكمه لقطاع غزة العديد من المؤتمرات السياسية العامة والتي تراوحت أعدادها ما بين 15- 20 مؤتمراً، منها: مؤتمرات الثوابت التي وصل عددها إلى تسعة مؤتمرات عقدها الدكتور محمود الزهار، بالإضافة إلى مؤتمرات الحركة النسائية الإسلامية وعددها

ثلاثة، وحملت المؤتمرات العديد من العناوين، "مؤتمر وحدتنا درب عودتنا" في الذكرى 13 ليوم الأرض من عام 2007م، مؤتمر حكومة الوحدة الوطنية تطلعات وآمال، 2007م، ومؤتمر "حصار غزة واقع وآفاق 2008م"، مؤتمر "شهود على النكبة" الثاني المنعقد عام 2010م. (دائرة شؤون اللاجئين، 2012)، مؤتمر الأسرى.

ومع ذلك فإن المؤتمرات التابعة للحركة النسائية الإسلامية (حماس) قليلة بل نادرة مقارنة بمؤتمرات الحركة على الصعيد الجماهيري، ومنها ما ورد ضمن مؤتمر ثوابتنا توحدنا المعنون بـ "نضال المرأة الفلسطينية في الحفاظ على الثوابت الوطنية"، والمنعقد عام 2016-2017م والذي شددت فيه مسؤولية الحركة النسائية رجاء الحلبي على أن المرأة الفلسطينية لم تكن مغيبة عن تاريخ الشعب الفلسطيني (المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية، حماس، 2017، 1-4).

رابعاً: وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام:

مما لا شك فيه أنه مواقع التواصل الاجتماعي تعد مرآة حقيقية وسريعة للخدمات التي تقدمها حيث أن المعلومة تصل إلى الجمهور بأسرع الطرق فأصبحت هذه الوسائل منافساً قوياً لوسائل الإعلام.

وتميزت وسائل التواصل الاجتماعي في شتى أشكالها بقدرتها على التأثير، فهي تستفيد من إمكانيات الإعلام الإلكتروني ليس فقط في التواصل وتبادل الآراء والأفكار والمشاعر، ولكن أيضاً في تجميع أصحاب الميول والاهتمامات المتشابهة من خلال تكوين مواقع مستقلة للمهتمين بقضايا اجتماعية أو اقتصادية أو في أي مجال آخر (السديري، 2014، 15).

ويُعد الموقع الإلكتروني الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" جزءاً من أدائها الإعلامي. ويسعى الموقع إلى إيصال أخبار الحركة وتصريحات قادتها إلى العالم، ويمكن اعتبار الموقع "أرشيفاً إعلامياً" للحركة إذ إنه يحتوي على بيانات وتصريحات ومواقف وأخبار، كما ويضم الموقع زاوية بأهم الأخبار السياسية المتعلقة

بالحركة، والشأن الفلسطيني إضافة إلى "زاوية الشهداء" وتوثق الحركة في موقعها الإلكتروني، العديد من الكتب والدراسات التي تتعلق بالحركة، ويضم الموقع بين جنباته "معرض الوسائط" الذي يعرض صوراً نادرةً ومقاطع فيديو لمناسبات وفعاليات قديمة وحديثة للحركة وقياديينها على امتداد التواجد الفلسطيني (الموقع الإلكتروني الرسمي، لحركة المقاومة الإسلامية حماس). وقد تدرجت الحركة في إعلامها فبدأت بالحوار الجاهي (أي التواصل المباشر) مع القيادات، ثم انتقلت إلى المناشير المكتوبة بعد أن توسعت الحركة لتصل رسالتها إلى الجماهير الفلسطينية بالصفة وغزة، ثم انتقلت للكتابة على الجدران (المناشير) كوسيلة إعلامية ذات أهيمة والنشرات المسجدية، ثم إصدار الصحف والمجلات التابعة للحركة، لتكون أكثر تنظيمًا، وهو ما شكل بالفعل أسلوباً تثقيفياً لأبناء الحركة (المركز الفلسطيني للإعلام، 2010، 20).

ولدى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مواقع تواصل اجتماعي متنوعة، مثل: التويتر والفايس بوك واليوتيوب، بالإضافة إلى المكتب الإعلامي للحركة.

وبالنظر إلى الجدول (رقم 5 في الملاحق) والذي يوضح أهم المواقع

الإلكترونية التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، يتضح الآتي:

- أن حركة المقاومة الإسلامية قد توسعت إعلامياً تبحث عن العالمية من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية فأنشأت العشرات من المواقع الإلكترونية المحسوبة عليها وأنشأت مواقع متخصصة تهتم برفد أبنائها بالوعي الأمني ونشر فكرتها.
- أن تنوع وسائل التواصل الاجتماعي لدى حماس يعكس تقوفاً إعلامياً على عكس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

الخلاصة:

أولاً : هناك فروق بين الفصيلين من حيث حجم البرامج وأنماطها وطرائق عرضها، وهي فروق ليست كبيرة ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ- أوجه التشابه بين الفصيلين في أدوات التثقيف:

- تميز الفصيلين بوفرة أدوات التثقيف وتنوع أشكالها.
- تعدد مجالات التثقيف في كل من حماس والجهة الديمقراطية حيث شملت المجالات الدينية، الاجتماعية، السياسية، الحقوقية الديمقراطية التعبوية، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بالدراسات التي ترصد الأحداث السياسية وتحللها.
- ارتكاز الفصيلين في نشر الأدوات إلى قنوات لنشر البرامج فالجهة الديمقراطية تعمل من خلال المؤسسات، والأطر الطلابية، والقطاعات النسائية، والمؤتمرات. أما بالنسبة لحماس، فكانت المساجد، والمناسبات الاجتماعية والأفراح، بجانب الجامعات والأطر الطلابية والنقابات ميادين رئيسة لنشر أفكارها ومبادئها ومواقفها السياسية.
- تركيز حركة المقاومة الإسلامية في نشر أفكارها على المسجد بالدرجة الأولى من خلال تأسيس الأسر، وأمير المنطقة، ثم بالدرجة الثانية استخدمت المؤسسات والجمعيات فجعلت من هذه الأماكن وسيلة وليست غاية لنشر المعرفة والتوعية الوطنية والسياسية والمجتمعية، وفقاً للرؤية الخاصة بالحركة.
- أن حجم المعرفة بتلك الأدوات والبرامج التثقيفية لدى النساء المؤطرات قليل جداً حيث اقتصر على القيادات من الصف الأول في الفصيلين أما عن الجيل الجديد فمعرفتهم بتلك الأدوات قليلة.

ب- أما أوجه التباين بين الفصيلين:

- الاختلافات في الأيديولوجيا: فحماس في برامجها تدعم الفكر الإسلامي (الفكر العمودي)، أما الجهة الديمقراطية فتدعم الفكر اليساري. وبرامجها تركز على مظاهر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- أن الجبهة الديمقراطية تفوقت على حركة المقاومة الإسلامية حماس في حجم المطبوعات. فبعد عامي 2006-2009م. ولكن في ظل عملية التغيير ومع تمكنها من الحكم والسيطرة على قطاع غزة نجحت الحركة في زيادة رصيدها في عدد المؤسسات والجمعيات ومراكز للأبحاث والدراسات، بجانب والدوائر الحكومية التي استحدثتها. وهذا انعكس إيجاباً على حجم البرامج التنفيذية، أما التباين الآخر هو في مدى المعرفة بهذه الأدوات فكان هناك تباين في الآراء ووجهات النظر في معرفته بالأدوات التنفيذية الفصائية.
- أن هناك تباين ملحوظ في حجم ونسب التوسع، والتأطير بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والجبهة الديمقراطية. وهو تباين كبير لصالح حركة حماس لأنها اتخذت من المنظومة الدينية واحتكار الصواب السياسي على أساس ديني منطلقاً سهل عليها الوصول إلى المرأة المؤطرة والمرأة المناصر من مدخل عقدي يصعب على المرأة العادية البسيطة أن تقاومه. ومن الجدير بالذكر أن نجاح حركة حماس وتفوقها في الانتخابات يعود إلى نجاحها في استقطاب المرأة الفلسطينية، وأن فشل الجبهة في توظيف من تم تأطيرهن توظيفاً جماهيرياً قد حال دون تغلغل الجبهة في قطاعات نسوية فلسطينية عريضة.

الفصل الرابع

دور البرامج التثقيفية لدى حركتي حماس والجهة الديمقراطية في تنمية الوعي السياسية للمرأة

- ❖ **المبحث الأول:** دور البرامج التثقيفية للجهة الديمقراطية في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية.
- ❖ **المبحث الثاني:** دور البرامج التثقيفية لحركة "حماس" في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية.

المبحث الأول

دور البرامج التثقيفية للجهة الديمقراطية في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية

المقدمة:

أدى انتشار البرامج التثقيفية الصادرة عن الفصائل الوطنية الفلسطينية على نطاق واسع إلى تساؤلات كثيرة حول الدور الذي تؤديه البرامج التثقيفية الصادرة عن الفصائل في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية في غزة تجاه القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومدى تأثيرها على أفكار واتجاهات وثقافة المرأة في غزة، ولهذه البرامج دورٌ يمكن أن يكون كبيراً في تنمية الوعي السياسي للمرأة في الصراع العربي الإسرائيلي، فللصراع أوجه كثيرة منها: الوجه العسكري، والوجه السياسي، والوجه الاقتصادي، والفكري والتربوي. ما يهمنا في دور البرامج التثقيفية الصادرة عن الجهة الديمقراطية وحركة حماس هو "الوجه الفكري" سوف نبحث مدى اهتمام النخبة في الجهة الديمقراطية وحركة حماس في إصداراتها ومؤلفاتها في التعريف بالقضية الفلسطينية، وتغطية الشأن الفلسطيني بكل أبعاده، وإبقاء جدوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبالمشروع المقاوم، وفي مواجهة النشاط الصهيوني، ودراسة الحركة الصهيونية وإسرائيل، ومعرفة قوتها وضعفها، ومدى تعزيز الجانب الفكري لعملية المشاركة السياسية والتمكين السياسية للمرأة.

وسيتناول هذا المبحث مدى موائمة البرامج التثقيفية لنشر الوعي السياسي للمرأة في مجالات التمكين والمشاركة السياسية للمرأة، والوعي بالقضية الفلسطينية والحركة الصهيونية.

مما لا شك فيه أن الجهة الديمقراطية لديها تاريخ نضالي وارث سياسي تحدثت فيه عن تجربتها الخاصة لتحرير فلسطين، بل كانت إضاءة أيضاً وعن

المحطات الكفاحية المهمة سياسية وتنظيمية، خلال مسيرتها النضالية ودورها في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية.

ولأن الجبهة فصيلاً يسارياً، تسترشد بالمذهب الماركسي، وبالعديد من الثورات، مثل الثورة الكوبية، والبلشفية. فأنها لم تُطبق الماركسية بحذافيرها بل أخذت منها ما يتناسب مع القضية الوطنية الفلسطينية. وقد تمكنت الجبهة منذ ولادتها عام 1969م أن تقدم يساراً قادراً على تمثيل الخصائص الوطنية للقضية الفلسطينية، ومشكلات الصراع مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، يساراً مستوعباً لخصائص حركة التحرر الوطني العربي في مرحلتها الديمقراطية ونضالها ضد القوى الإمبريالية (عبد الكريم، 2001، 4-5).

ويمكن تصنيف البرامج التثقيفية الصادرة عن الجبهة في دعم القضية الفلسطينية في سلسلة من الكتب، هي:

- 1- كتب سلسلة "من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر".
- 2- كتب سلسلة "الطريق إلى الاستقلال".
- 3- كتب سلسلة "دليل المعرفة".
- 4- كتب سلسلة "يوميات الانتفاضة. . يوميات الاحتلال".
- 5- كتب سلسلة "برنامج التثقيف الحزبي".
- 6- الكتب السياسية.

أولاً: التعريف بالقضية الفلسطينية:

تُعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا الراهنة المطروحة على الساحة الدولية والمحلية والإقليمية، لأنها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن الاهتمام بها في المحافل العالمية بعد عام 1967م، كان محدوداً. وأنه ثمة أحداث وقعت في فترة الثمانينات من القرن العشرين، لفتت أنظار العالم العربي عن القضية الوطنية الفلسطينية، وكذلك النخب الوطنية المهمة بالقضية الفلسطينية إلا أن أحداث

الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، أعادت البوصلة مرة أخرى إلى القضية الفلسطينية ووضعتها في مركز الصدارة والاهتمام على الصعيدين السياسي والفكري، وبالتالي حرصت الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة على وضع قضية فلسطين والصراع العربي - الصهيوني في قلب أولوياتها (تمراز، 2017).

أ- التعريف بالحركة الوطنية الفلسطينية، وفصائلها:

أولت الجبهة الديمقراطية في برامجها بالالتفاف في مجال القضية الوطنية الفلسطينية وفصائلها بما فيها فصيل الجبهة الديمقراطية، ويتضح ذلك من خلال سلسله كتب "برنامج التثقيف الحزبي"، واحتوت على موضوعات عدة دَمجت فيها بين القضايا الوطنية، والفصائلية، و بشكل كبير على فكر الجبهة الديمقراطية: مبادئها، نشأتها، دورها النضالي والعسكري، بجانب مواقفها السياسية والفكرية تجاه جملة من القضايا السياسية الأخرى

و من العناوين ذات الصلة: في البناء الحزبي، في البناء الديمقراطي، الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، مساهمات في العلمانية، جماهيرية الحزب، مخاض التجديد، في السلاح والسياسة، اتحاد الشباب الديمقراطي، حول النقابات والنضال المطبوعي، في البرنامج السياسي وغيرها من العناوين (مكتب التثقيف المركزي، 6، 2014-12).

ولم تكتفِ الجبهة بالحديث عن نفسها، وبرنامجها عبر سلسلة كتب التثقيف الحزبي لعرض الجوانب التنظيمية للجبهة الديمقراطية بل قدمت دراسات نقدية تحليلية ونقدية بغرض المراجعة الفكرية، السياسية، والتنظيمية. ويتبين هذا في دراسة للكاتب "أحمد الحاج" بعنوان "جدلية العلاقة بين التجديد والنهوض السياسي والتنظيمي لتقييم الكتاب السابع في سلسلة من الفكر السياسي المعاصر وهو "مخاض التجديد 1988-1998م، مؤكداً في الدراسة النقدية على ضرورة المحاسبة على جوانب التقصير في المسألة التنظيمية، قبل التفكير بأمور التجديد مطالباً بضرورة مكافحة الأفكار

والمفاهيم الموروثة التي كانت سائدة في المرحلة آنفة الذكر، والأمر الثاني التلخص من التشويشات التي علقت بوعي الحزب وما نجم عنها من أثقال للعلاقات الداخلية بأمراض شتى. والأمر الثالث والأهم هو شن حملته تثقيف واسعة بالمفاهيم والدقيقات المرتبطة بالحزب (الحاج، 2014، 12-14).

وتبرز أهمية مثل هذه الدراسة التي قدمها أحمد الحاج في حث الجبهة الديمقراطية بضرورة القيام بمراجعته شاملة فكرية وسياسية وتنظيمية لتقييم تجربتها الحزبية بروح نقدية بناءة لاستخلاص الدروس السابقة.

وعلى ما تقدم لا بُد من التنويه إلى أن الجبهة الديمقراطية من الطليعة المهمة بإجراء التعديلات بين الفينة والأخرى على نظامها الداخلي، وبرنامجهما السياسي، وذلك من خلال المؤتمرات الحزبية الداخلية جلسات انعقاد المؤتمر الوطني العام للجبهة الديمقراطية مما يعزز من الهوية الحزبية الفاعلة وللدور والأداء للحزب.

وهي مهمة أيضاً بـ "النقد" لليسار، ونقد الآخر أيضاً، وهذا ما جاء في بعض الأدبيات الصادرة عن السيد "نايف حواتمة" مثل: كتابه اليسار العربي - رؤيا النهوض الكبير. ويقع الكتاب في خمسة فصول، تناولت اليسار العربي، والنهوض في الرؤية والممارسة، واليسار العربي الفلسطيني: (الجبهة الديمقراطية نموذجاً)، مدعماً كل ذلك بالوثائق (حواتمة، 2009، 4-5). ويعد الكتاب السابع لحواتمة الذي يؤكد من خلاله على ضرورة التغيير بهدف تحرير العقل والديمقراطية والعدالة مؤكداً على أن الشعارات العامة لا تقدم حلاً، ما يستدعي مراجعته نقدية وبرامج ملموسة، والتحدي الكبير للسير مع قاطرة التاريخ (حواتمة، 2010/3/6).

يُستنتج أن ما تُرجم عملياً في هذه السلسلة ركز على الجبهة الديمقراطية فقط ومنظمتها الجماهيرية الديمقراطية. من حيث هيكليتها، نظامها الداخلي، البرنامج السياسي، وهذه نقطة إيجابية أن يقدم كل فصيل تعريفاً له منذ نشأته، سياسته النضالية، موقفه السياسية، برنامجه السياسي. . الخ.

وفي ورقة عمل كُتبت بقلم عضو المكتب السياسي للجبهة "طلال أبو ظريفة" بتاريخ 15-6-2015م بعنوان: "دور الفصائل الفلسطينية الوطنية بوحدة وإصلاح القضاء" تناولت الورقة الانقسام عام 2007م وكيف وانعكست آثاره على السلطة القضائية، وأوصت في نهاية بضرورة توحيد القضاء وأن تطوره يتطلب إنهاء الانقسام واستعادة توحيد الصف الفلسطيني (أبو ظريفة، 2015، 1-2).

الأمر الثاني: لم تتناول كتب السلسلة التعريف ولو بشيء بسيط بالفصائل الأخرى والحركة الوطنية، من حيث مواقفها منها، أو علاقتها بالحركات الأخرى المنضوية تحت منظمة التحرير وهو فتح، الجبهة الشعبية. كون الجبهة الديمقراطية تندرج في المنظمة. وأن النقص في المواضيع يعد خللاً في البرامج الثقافية مما يشكل عائقاً أمام تطوير الوعي السياسي لدى المرأة.

ب-دراسة مراحل تطور القضية الفلسطينية، والصراع العربي- الصهيوني:

أولت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في برامجها التثقيفية الصادرة عنها اهتماماً بمراحل تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، وقد عُولجت هذه المواضيع من جوانب كثيرة نظراً لطابعها القومي، وأهميتها الاستراتيجية، فأصدرت الجبهة مجموعةً من السلاسل بأعدادها الكبيرة التي قدمت صورة عن القضية الفلسطينية، ومراحل تطورها باعتبار قضية فلسطين قضية تحرر قومي، إلا أن السلاسل التي تناولت الحديث عن القضية عددها "4" من إجمالي أعداد السلاسل الكلية الصادرة عن الجبهة وعددها (7) إضافة إلى مجلة رقم "194".

- ومن بين السلاسل التي تناولت القضية ومراحل تطورها:

سلسلة كراسات "دليل المعرفة" وقد احتوت على مجموعة من الكتب المختلفة التي تدرس مراحل تطور القضية الفلسطينية، منها: كتاب من النكبة إلى الانتداب، وكتاب بعنوان في المسألة الوطنية (سلسلة كتب دليل المعرفة، 2016، 1-5).

وركز كتاب "من الانتداب إلى النكبة، 1919-1948م" على مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي قادت في العام 1948م إلى تحقيق الحركة الصهيونية لغايتها بإقامة دولة إسرائيل على 78% من ارض فلسطين، ونشوء ما يسمى "القضية الفلسطينية" ويستعين الكتاب بدراسات علمية رصينة ومحكمة لمؤلفين عرب تناولوا القضية الفلسطينية وعلى خلفية الوضع الدولي والتطورات ذات الصلة غطى الكتاب مرحلة الانتداب بحقلها: حقل المشروع الإمبريالي البريطاني المترافق مع المشروع الصهيوني، وحقل نشوء نضال الحركة الوطنية الفلسطينية، ليصل إلى النتيجة التي آل إليها المواجهة الحتمية بين مشروع الاستعمار الاستيطاني من جهة، والتحرر الوطني من جهة أخرى (مكتب التنقيف المركزي، 2016، 6/1-7).

وقد عممت بعض معارف كتب السلاسل المرتبطة بالتنقيف في مجال القضية الفلسطينية على مواقع الجبهة الإلكترونية، مثل موقع الحرية، وموقع الاتجاه الديمقراطي الذي نشر جملة كتب منها "كتاب: من الانتداب إلى النكبة 1919-1948م"، كراس "وعد بلفور" في مدار سايكس - بيكو وهذا يدل على مدى اجتهاد الجبهة الديمقراطية على أن تصل مطبوعاتها بكافة الطرقة المطبوعة ورقيا والمنشورة إلكترونياً لتسهيل سبل القراءة والمعرفة.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في نهاية 1987م، وبعدها انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م، والانتفاضة الثالثة انتفاضة الشباب وأخذت هذه الأحداث نصيباً لا بأس فيه في أدبيات الجبهة الديمقراطية، بالرغم من استمرار تراجع الانشغال الفكري العربي المباشر بالقضية الفلسطينية، وتحديداً بعد أن دخلت منظمة التحرير الفلسطينية في طريق التسوية السياسية من خلال أوسلو، وأقامت سلطة الحكم الذاتي في الضفة غزة.

وقد تطرقت سلسلة كتب "يوميات الانتفاضة، يوميات الاحتلال" الحديث عن الانتفاضة الثانية "انتفاضة الاستقلال" منذ 2000م وحتى عام 2008م (سلسلة كتب

يوميات الانتفاضة، 2002، 1-7). بالإضافة إلى كتب تابعة إلى سلسلة "من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر"، تناولت الحديث عن الانتفاضة الثانية 2000م وحتى 2005م، وكتب أخرى بقلم الأمين العام "نايف حواتمة" للجبهة تناولت في السياق نفسه (الانتفاضة الفلسطينية) مثل: كتاب "الانتفاضة، الصراع العربي الإسرائيلي إلى أين؟" وكتاب "أزمة حركة المقاومة الفلسطينية" صادر عام 1969م، وكتاب ثالث بعنوان: "حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن" الذي كُتب أيضاً في العام 1969م وهذه الكتب لها عدة طبعات (حواتمة، 1969، 4/1). ومن الجدير بالذكر أن الجبهة قد أصدرت منذ قيام السلطة عشرات الكتب القيمة التي تحلل أبعاد القضية الفلسطينية وتطوراتها الواقعة بين عامي 2000 و2018م.

كما صدرت الجبهة دراسات تتصدى، لبتطور الأحداث السياسية على ساحة العمل الوطني الفلسطيني لقضايا وإشكاليات محددة مستدله على ذلك من تجارب المقاومة الوطنية الفلسطينية، كدراسة أعدها مكتب التنقيف والتوجيه المعنوي في كتائب المقاومة الوطنية، من سلسلة كراسات ملف بعنوان: "الانتفاضة الثانية، والبندقية، والذي تناول تجربة" كتائب المقاومة الوطنية" خلال الانتفاضة الثانية من 28-9-2000م وحتى 8-2-2005م، ويتكون هذا الكراس من 11 فصلاً تبين التطور السياسي الذي قاد إلى انفجار انتفاضة الثانية بعد فشل كامب ديفيد 2، وفتح المجال لإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، "ملف"، 2016، 10/7-10).

وبالتالي نصل إلى نتيجة مؤداها أن الجبهة قد تطرقت إلى دور الحركات الفلسطينية في مقاومة الاحتلال وإلى الانتفاضتين في كراسات المطبوعة، وأيضاً عبر مواقعها الإلكترونية، مثل: موقع: (كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية)، والحديث عن الانتفاضة الفلسطينية في عام 1987م، لم يأخذ نفس الاهتمام في الكتابة كما هو في الانتفاضة الثانية عام 2000م. رغم أهميتها في تاريخ تطور القضية الفلسطينية.

بجانب اهتمامها بالأحداث السياسية المستجدة على الساحة الفلسطينية مثل: انتفاضة السكاكين (انتفاضة الشباب).

وقد أشار الدكتور "نهاد الشيخ خليل" قائلاً: "أنا على الصعيد الشخصي مطلعاً على الكثير مما كتبه الجبهة الديمقراطية، ولكن دعيني أقول: "أن جزءاً مما كتبه الجبهة الديمقراطية أولاً: هو ليست شعبياً بمعنى أن نقله يحتاج إلى نُخب، نظراً لأن الجبهة ترتبط ارتباطاً ايديولوجياً بالتفسير الماركسي للظواهر الاجتماعية، وبالتالي لا يصل بسهولة إلى الناس فهو يحتاج إلى تبسيط، وإلى شيء من السلاسة حتى يتمكن الأعضاء الجدد من هضمه واستيعابه حتى فيما يتعلق بالأمور الحزبية والتنظيمية، أما عن البرامج ودورها في خدمة الوعي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي فقد أضاف قائلاً: "ما رأيته من كتابات للجبهة هي ليست كتابات تعبر عن رؤية متكاملة للقضية الفلسطينية، وتفسير للتاريخ الفلسطيني رغم أنهم كتبوا عن الجبهة النشأة والمسار ومواقفها من أوسلو وما بعد أوسلو (خليل، 2018).

ويُفسر عدم الوضوح الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي بالنسبة لليسار الفلسطيني، بصعوبة لغة اليسار ونخبوية خطابه السياسي الذي لم يستوعب بشكل حقيقي مجتمعة العربي والفلسطيني البسيط الذي كان بحاجة إلى لغة بسيطة واضحة بعيدة عن الحشو، لغة معبرة عن مصالحه وأفكاره وعواطفه، والمفارقة بين طرح اليسار وممارسته في الأيديولوجيا (شحادة، 2007، 48-49).

ثانياً: إبراز مسار المقاومة الفلسطينية، ودورها الوطني:

تناولت أدبيات الجبهة مرحلة مهمة من مراحل القضية الفلسطينية، وهي المواجهات المسلحة التي شهدتها القوى الوطنية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، مثل التركيز على منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من الأردن، والانشقاقات التي حدثت داخل منظمة التحرير الفلسطينية وهي المواضيع التي تناولتها، كتب سلسلة "من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر" وحملت كتب هذه السلسلة عدة عناوين

منها" الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار 2001م، البرنامج المرحلي من 1973-1974م، المقاومة الفلسطينية 1970م، حملة أيلول وما بعدها 1970-1973م، مخاض التجديد 1988-1998م، في جماهيرية الحزب 1998-2013م.

ومن ذلك أيضاً كتاب حملة أيلول وما بعدها (1970-1971م)، (سلسلة كتب الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، 2007م)، وكتاب حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية للأمين العام للجبهة الذي تحدث بشكل مكثف عن هذه المرحلة، وعن دور الجبهة فيها وعن مواقفها الفكرية والسياسية ضمن محطات محدودة وهي فتره السبعينيات (حواتمة، 1971، 4).

وإذا أعدنا النظر إلى عنوانين السلسلة نلاحظ أنها ركزت بشكل كبير على المسألة التنظيمية للجبهة الديمقراطية والانتكاسات التي أصابت الجبهة من هذه الانشقاقات، وكيف حاولت أن تعيد نفسها بشكل تنظيمي بتدعيم هياكلها ومؤسساتها التنظيمية، وموقفها. واتضح ذلك من خلال الوثائق التي كانت تصدرها خلال المؤتمرات الحزبية التي كانت تعقدها الجبهة الديمقراطية بعد عام 1970 م.

ولأن أوصلو شكّلت مرحلة مفصلية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، كرست الجبهة الديمقراطية اهتماماً كبيراً بهذه المرحلة حيث تناولت ما أفرزته من نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وسياساتها الاقتصادية النيوليبرالية، والسياسية وما نجم عنها من بروز هذا الجسم من كيانات سياسية ومؤسساتية جديدة. وهذا ما برز في سلسلة كتب "الطريق إلى الاستقلال". ويلاحظ أنها الأكثر عدداً من حيث الكم (عدها "30" كتاباً) تناولت اتفاق أوصلو وتبعاته ومن عناوينها: كتاب "السيادة الوطنية، الحكومات الفلسطينية من 1994-2006م، كتاب "خارطة الطريق خطة فك الارتباط 2005م، الانقسامات 2007م، من الانتفاضة إلى الانقلاب، ما بعد الجرف الصامد 2015م، 2008م عام الأزمات والرصاص.

وفي الإطار نفسه ظهرت دراسات وكتابات عدة بقلم الأمين العام للجبهة تناولت جلياً أو سلو والتناقضات وقدم رؤية نقدية لهذه المرحلة"، ومنها كتاب "أوسلو والسلام الآخر المتوازن" (حواتمة، 1998، 2)، وكتاب "أبعد من أوسلو، فلسطين إلى أين"، (حواتمة، 2000). وكتاب في تدويل القضية 2011-2014م، والذي يبحث في استحقاق تدويل القضية من زاوية تجاوز نتائج الفشل للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على اعتبار أن التدويل أحد أعمدة استراتيجية الكفاح الوطني الفلسطيني لمواجهه مخطط الاحتلال (ناصر، 2015، 5) وغيرها من الكتب.

وقد تناول الباحث "أسامة أحمد مجاهد" في كتابه الصادر عن سلسلة "من الفكر السياسي المعاصر" ورقمه (10) "المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية، الجبهة الديمقراطية نموذجاً، دراسة في نصوص الخطاب السياسي 1993م وحتى 1996م وهو عبارة عن رسالة الماجستير تقدم محاكمة للخطاب السياسي للمعارضة الفلسطينية لاتفاقية أوسلو، بشكل عام ولخطاب الجبهة الديمقراطية بشكل خاص، ونظراً لأهمية هذه المرحلة من وجه نظر الجبهة الديمقراطية باعتبارها محطة مميزة في تاريخ القضية وما أحدثته من تغيير في العلاقات الفلسطينية تم إعادة صياغة هذه الدراسة من قبل مركز "ملف" (مجاهد، 2015، 6-7).

ويؤخذ على هذه السلاسل أنها لم تشر إلى دور الفصائل الأخرى غير المنضوية في منظمة التحرير مثل حركة حماس، الجهاد الإسلامي، ولا إلى مواقفها المعارضة لاتفاقية أوسلو. ولو ركزت الجبهة على ظاهرة المعارضة، الفصائلية من ولادة المقاومة الفلسطينية في نهاية الستينيات وما قبل النكبة وبعدها، ثم على مواقف الفصائل المختلفة في مرحلة أوسو وما بعدها لاستطاعت الجبهة أن ترسم صورة متكاملة عن المعارضة وتداعياتها على مواقف الفصائل السياسية الفلسطينية الأخرى.

ومع ذلك، فإن تعميق الإحساس بالانتماء الوطني للفصائل وكوادرها يعتبر شكلاً من أشكال الدفاع عن القضية الفلسطينية. ولا يخفى على أحد الدور الذي يجب

أن تلعبه البرامج التثقيفية الصادرة عن الجبهة الديمقراطية في الحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني، وهوية الكل الفلسطيني.

وقد أكد "مخيمر أبو سعده" أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر على دور البرامج التثقيفية التابعة للفصائل في تنمية الوعي السياسي الفلسطيني قائلاً: "نحن للأسف مجتمع مُسَيِّس وبدرجة كبيرة يغلب عليه التعصب الحزبي، لذا من المفترض أن تستهدف برامج التثقيف الصادرة عن القوى الفلسطينية أن تستهدف الكل الفلسطيني، ولا تنحصر فقط على المناصرين أو المحسوبين على هذه الحركات، وبالتالي إذا ما حاولت وعملت الفصائل على أن تكون برامجها التثقيفية تستهدف الكل الفلسطيني، فإن مسألة الوعي الجمعي، والشامل ستكون ليست بالمستوى المطلوب (أبو سعده، 2018).

وحول الانتفاع من الحزب، قال "رياض العطارى" عضو اتحاد الشباب الفلسطيني إن المنفعة الحزبية والتركيز على حصد أكبر عدد من المؤيدين تتعارض مع مبادئ الحزب التنظيمية ودوره الوطني (العطارى، 2010، 13).

وتعكس بعض الدراسات الصادرة عن الجبهة حول برامج التثقيف مواقف الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي مثل مجموعة الدراسات التي يقدمها المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، وبالتالي يعالج هذا النوع من الدراسات فكرة الصراع العربي الإسرائيلي بأبعاده المختلفة والتي حاولت أن ترصد من خلالها عدة قضايا ذات صلة بالقضية الفلسطينية، منها كراس اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وكراس قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين، قراءة في الحكومات الفلسطينية، كراس فلسطين في الأمم المتحدة 29-11-2012، وكراس الاستيطان في قرارات مجلس الأمن، القضية الوطنية في زمن الاضطراب الإقليمي، "موضوعات"، الانتفاضة الثانية.. والبندقية) (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ملف، 2015، 1-14).

وهناك بحث صادر عن اتحاد الشباب الديمقراطي فلسطين "أشد"، بالتعاون مع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ملف، بعنوان: "العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة" ويضاف إلى ذلك أن هناك الكثير من أوراق العمل التي تناولت المدلول السياسي للتصويت على منح فلسطين "مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، والتي تناولت قراءة في قرار الجمعية العامة (اتحاد الشباب الديمقراطي، أشد، 2013، 4-5).

ما يميز هذه السلسلة، رغم أنها بمثابة ومضات أو قراءات أو حوارات وورشات بحث تناولت القضية من عدة محاور، مثل: الدولة، الانتفاضة، اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، الاستيطان في قرارات مجلس الأمن، أنها دراسات تعكس القضايا التي نتجت بعد اتفاقية أوسلو الأولى والثانية، وتداعياتها على القضية الفلسطينية وعلى المشروع الوطني الفلسطيني.

وعليه فإنني أعتقد أن برامج التنقيف الصادرة عن الجبهة قد صبت في مسارين هما:

- الأول: برنامج التنقيف الذاتي التنظيمي (وخصص في تعريف الفصل عن نفسه).

- الثاني: برامج التنقيف الوطني، والسياسي وتناول الحديث عن القضية الوطنية الفلسطينية ومراحل تطورها ولكنه انحصر في الحديث عن القضية عبر محطات تاريخية معينة من مراحل تطور القضية وهي: 1967-1974-1983-1987-1988-1993-1994-2000-2006م.

ومهما يكن فإنه يمكن أن إرجاع محدودية دور البرامج التنقيفية في تنمية

الوعي السياسي للمرأة في مجال القضية الفلسطينية لأسباب، منها:

1- التركيز على مرحلة تاريخية معينة وإهمال مرحلة أخرى، أو العكس وأن تناولها قد تم من وجه نظر الحزب: (فئوية، حزبية)، وهذا يؤثر في عملية نشر الوعي السياسي المعتدل.

2- لم يتم التعريف بقضايا هامة، مثل القدس، و قضايا الأسرى، والحدود، والمياه، والدور النضالي والسياسي للمرأة الفلسطينية عبر مراحل وتاريخ تطور القضية الفلسطينية منذ 1948م وحتى الوقت الحالي، رغم أنها كانت حاضرةً ولها دور نضالي يُعتد به.

وإن كانت قد تطرقت الجبهة إلى القضايا السابق ذكرها مثل حق العودة في مجلة 194، بعد الاطلاع على ما تحتويه المجلة من موضوعات لوحظ أنها تناولت موضوع اللاجئين في قطاع غزة وفي الشتات: (سوريا، لبنان،) ولكن على نحو محدودة.

3- جاءت المؤتمرات، والندوات وورشات العمل التي تعقدها الجبهة الديمقراطية لصالح المؤتمرات الحزبية على حساب المؤتمرات العلمية العامة أو الجماهيرية ومن هنا انحصرت في قضايا ضيقة، مثل: (المصالحة، الانقسام، اللاجئين)، وخرجت في نهاية كل مؤتمر على شكل تقارير أو أوراق تقدير موقف، ولم تستعرض تحليلاً شاملاً حول هذه القضايا.

4- وتميزت الدراسات بالقفز من قضية إلى أخرى بحسب المستجدات، مما جعلها تعبر عن موقف سياسي تنظيمي أو مظاهر احتجاجية أو تضامنية للحدث المستجد، وبالتالي ليس له علاقةً بمسألة نشر الوعي السياسي الخاص بالمرأة.

5- لم يُبذل حتى الآن أي جهد حقيقي لوضع قضايا المرأة المناضلة في متناول المهتمين، سواءً أكان بوسائل النشر الإلكتروني أم النشر الورقي أو عبر ندوات التثقيف التي تقدمها ضمن برنامج التثقيف الحزبي أو غيرها من الوسائل المتاحة. ولهذا ذكر إبراهيم أبراش أن التنظيمات الفلسطينية اليوم تشهد تغييراً في وظائفها معتبراً أن الحضور المكثف للتنظيمات أو الفصائل لم يعد ظاهرة صحية وضرورة وطنية، كما كان عليه الأمر عند بداية ظهورها، والسبب غياب استقلالية القرار عن غالبية هذه التنظيمات والتناقض الحاد بين الشعارات التي ترفعها وواقع

ممارستها الأمر الذي جعلها تشكل عبئاً على القضية الوطنية، وأن ما يجري من خراب معمم للمشروع الوطني وانغلاق أفق الخيارات الاستراتيجية، يدلل بأن أخطاء داخلية لعبت دوراً كبيراً في الخلل الحاصل وفي تمكين العدو من تحقيق أهدافه. سواءً أكان على مستوى إفشال مشروع السلام الفلسطيني أم محاصرة خيار المقاومة أو أحداث الانقسام والفتنة الداخلية أو تكثيف الاستيطان واستكمال تهويد القدس. ومعنى هذا أن المأزق والخلل هو مأزق نخبة وتنظيمات وليس مأزق شعب عمره أكثر من أربع آلاف سنة (أبراش، 2010، 5-6).

ولأن القضية الوطنية والمشروع الوطني لا يستمدان شرعيتها من النخب والتنظيمات، بل هي التي تستمد شرعية وجودها ومبررات استمرارها من قدرتها على تحمل مسؤولية القضية الوطنية والسير بها نحو تحقيق هدف الحرية والاستقلال، فإن التنظيمات مجرد أدوات أو تشكيلات مؤقتة محدودة في تمثيلها للشعب، ومحدودة في قدرتها على التصرف بالثوابت الوطنية (أبراش، 2010، 7).

ثالثاً: دور البرامج التنقيفية لدى الجبهة الديمقراطية في تنمية وعي المرأة بالقضايا الإقليمية والدولية:

إذا كان الانتماء إلى الوطن ضرورة وطنية ومصيرية، فإن الانفتاح على الخارج هو ضرورة مجتمعية. ونتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتحت دواعي ممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية، والتغني بالحريات العامة، وحق المواطنة وغيرها من المفاهيم المتداولة دولياً تأثرت الجبهة الديمقراطية بهذه المفاهيم، وطالبت بضرورة التغيير للتخلص من مظاهر الاستبداد.

وقد أثرت رياح التغيير التي عصفت في المنطقة العربية على الجبهة الديمقراطية وفي مواقفها إزاء هذه الثورات: كثورات الربيع العربي، واحتلال العراق، وغيرها من الثورات العربية، والثورات السورية والليبية والتونسية وغيرها.

ونجم عن تحول العالم لقرية صغيرة بفعل التقدم الهائل في وسائل الاتصال، إلى تشابك في العلاقات الدولية حيث انقلبت الموازين رأساً على عقب، فأخذت شكلاً تعاوناً تارةً، وتصارعاً تارةً أخرى، وبالتالي بدأ يحكم العالم موازين جديدة، مثل: (القوة، الصراع، والتنافس، والتعاون ومع وظهور انساق دولية جديدة وفاعلون دوليون جدد). وأصبح العالم محفوفاً بالعديد من المخاطر التي تهدد الكثير من دول العالم المعاصر وبخاصة في المنطقة العربية. ومن هذه الصراعات العربية والدولية الحادة الصراع العربي الصهيوني، أمن منطقة الخليج العربي، ظاهرة العولمة، قضايا حقوق الإنسان، الصراعات العرقية في العالم المعاصر، قضايا التنمية، مشكلات البيئة، قضايا التمييز، ومشكلات الفقر في دول الجنوب، الديون، التسلح والحد من التسلح، الهجرة. البطالة.

ويأتي هذا المبحث للنظر في الأدبيات الصادرة عن الجبهة، ودورها في تنمية الوعي السياسي للمرأة في مجال القضايا الإقليمية والدولية.

أولاً: دور البرامج التثقيفية الصادرة عن الجبهة في تنمية الوعي النسوي بالقضايا الإقليمية والدولية:

رغم قلة البرامج والندوات ورشات العمل التي تعقدها الجبهة، والتي استقطبت اهتمامها في الشأن العربي والدولي، وصلت أعداد المؤلفات في هذا المجال ما يقارب من (4-6) مؤلفات نذكر منها على سبيل المثال كتب للأمم العام بالجبهة الديمقراطية منها كتاب "أزمة الثورة في الجنوب اليمني" الذي صدر في العام 1968م، وكتاب "الأزمات العربية في عين العاصفة"، وكتاب الثورات العربية لم تكتمل، مسارات واستعصاءات" الذي كتبه حواتمة عام 2015م.

وهذا بالإضافة إلى السلاسل التي تناولت الحديث عن الثورات العربية، وتأثيرها على القضية الوطنية الفلسطينية باعتبارها جزءاً مهماً من قضايا الصراع

العربي الفلسطيني، والتي سبقت الإشارة إليها عندما تطرقنا إلى دور البرامج التثقيفية الصادرة عن الجبهة في دعم القضية الفلسطينية.

وسوف نأخذ نموذجين من هذه الكتب، وهو كتاب "الأزمات العربية في عين العاصفة"، وكتاب "الثورات العربية لم تكتمل: مسارات واستعصاءات"، حيث تناول كتاب "الأزمات العربية في عين العاصفة" حركات التحرر والتتوير والتقدم، التي شهدها العالم العربي ضمن ثلاث أزمات ونضالات خاضتها شعوب عربية واستعان لعرض ذلك بنموذجين هما: (مصر، وسوريا)، وكيف أدخلت الأزمات العربية، أنظمةً ومجتمعات في حاله من الثورة والاضطرابات مطالبة بتحرير العقل، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (حوامة، 2012، 11-15).

وأبرزت دراسة **فهد سليمان**، موقع القضية الفلسطينية في زمن الاضطراب العربي والإقليمي موقع القضية الفلسطينية في الحالة الإقليمية السائدة، بهدف إعادة رسم الصورة، لتوجيه أنظار الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية. وخلصت الدراسة إلى وصف حالة السياسة الرسمية الفلسطينية إزاء التطورات الإقليمية والإسرائيلية والداخلية، وأنها جاءت نتيجة قصور واضح في التفكير، ومن عجز في التدبير، ومن ضعف في الإرادة السياسية الإقليمية والدولية تجاه القضية الفلسطينية نتيجة انشغال الأقطار الإقليمية في قضاياهم الداخلية (سليمان، 2016، 6).

لقد تناولت أدبيات الجبهة الديمقراطية الحركات الإقليمية، فعبرت عن مواقفها تجاه الدول المجاورة مطالبة بالإصلاح، حيث حرصت بعض الدول الإقليمية، على ضرورة بناء جبهة عربية تقدمية تقود الحركات وتدعم القضية الفلسطينية بدلاً من الشعارات التي لم تقدم إلا العواطف. وقد عبر "نايف حواتمة" عن تلك الرؤية من خلال زيارته للمغرب بصحبة وفد من الجبهة الديمقراطية، تلبيةً لدعوة من قبل حزب التقدم والاشتراكية في المغرب، ليخرجوا بكتاب يحمل عنوان: "حوامة في المغرب. حوارات الإصلاح الديمقراطي والثورات" وهو بمثابة توثيق للزيارة التي شكلت تجربة

غنية للجبهة التي تناول فيها شرح للظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني جراء الاستيطان الصهيوني، بجانب الانقسام الذي ساد الحالة الفلسطينية وأوضاع الوجود الفلسطيني في سوريا، وقضايا تناولت تجارب الإسلام السياسي (موقع الحرية، الاتجاه الديمقراطي، 2014).

وللجبهة الديمقراطية دراسات وتقارير تناولت الواقع العربي والدولي والإقليمي، مثل دراسة محمد بهلول بعنوان "الموقف الأمريكي من انتفاضة مصر . . . مصالح لا قيم"، وتناولت الدراسة توصيفا لموقف الإدارة الأميركية وسياستها تجاه الحراك المصري (بهلول، 2011، 2-3).

أما الاتجاه الديمقراطي فقد تناول أخبار محلية ودولية، وعدة تقارير تهم الشؤون المصرية، واليمينية والروسية وتركز معظمها على القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع عرض بعض الملفات مثل الملف النووي ومنها وثيقة تراب وكيم" نزع السلاح النووي بالكامل (موقع الاتجاه الديمقراطي، 2016، 1).

ثانياً: دور البرامج التثقيفية المتعلقة بالتمكين السياسي لدى الجبهة الديمقراطية:

إن أهمية الدور المفترض على التنظيمات والفصائل اليسارية منها أو الإسلامية تكمن في القيام بعملية التغيير المجتمعي الإيجابي، تجاه قضايا المرأة الفلسطينية، والتأثير بالثقافة الجمعية لمكونات المجتمع الفلسطيني الأبوي، إلى جانب الدور النضال التحرري المناط بها.

وهنا تبرز الحاجة لوجود قيادة شبابية نسوية فاعلة وممكنة، وقادرة على التعاطي مع التحديات بجدية ومسئولية. وهذا لا يتم إلا إذا وُفرت لهذه الشريحة مصادر الوعي والمعرفة باعتبارها أرضية تُدرك النساء من خلالها ما لها وما عليها من حقوق.

ولأن التمكين عنصر فاعل في التنمية، وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، ويسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والاعتماد على الذات، فإن ذلك لا يتحقق أيضاً إلا بتوسيع نطاق فرص الخيارات والبدائل أمامها مما يجعل التنمية أكثر تشاركية، ويتخطى مفاهيم وممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء، ويسعى لتمليك النساء عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار (ثابت، 2006، 11).

والمشاركة السياسية في الحياة العامة لم تعد حكراً على هيئات العمل السياسي. بل أصبحت أحد أركان الحقوق السياسية للمواطنين رجالاً ونساء، والتي تناولتها المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة. واتم تضمينها في دساتير عدد كبير من الدول. وستعرض الباحثة في هذا المقام لعدة جوانب، منها:

1- دور البرامج التثقيفية في بناء الوعي حول المشاركة السياسية للمرأة وصنع القرار:

بعد الاطلاع على الأدبيات الصادرة عن الجبهة الديمقراطية، وسلاسل الكتب المتنوعة يلاحظ أنه لا يوجد سلاسل تحمل مسمى المشاركة السياسية أو التمكين السياسي بشكل عام، ولكن ما وجد أقل من القليل تناول دور البرامج التثقيفية في بناء الوعي حول المشاركة السياسية للمرأة بل اقتصر عن المشاركة السياسية بشكل عام باعتبارها مظهر من مظاهر الدول الديمقراطية.

وأما عن المشاركة السياسية للمرأة وُجدت مسألة واحدة فقط رقمها (16)، ضمن ملف المساواة بعنوان: "المرأة قضية وحقوق"، وهو الكراس الوحيد الذي يتحدث عن الديمقراطية وحقوق المرأة في المساواة، وهو لم يرق لكتاب حيث كان مجرد "ملف" من الملفات التي تطرح موضوع المساواة في الحقوق، من خلال أوراق عمل. وهو يهدف على أية حال لمناصرة حقوق المرأة، والمطالبة بتطبيق مبدأ المساواة بين الرجل

والمرأة من خلال القرارات ذات الصلة، والصادرة عن مجلس الأمن ومنها: (1325-1820-1888-1889م) وعن عدد من المؤتمرات والملتقيات الدولية في بكين، وإسطنبول، وجنيف (مكتب التنقيف المركزي، 2014، 16/3-4). وبالتالي فإن هذا الكراس يضع المرأة على نقطة مهمة، وهي التوعية الحقوقية لها في إطار منظومة القوانين المحلية والمؤتمرات الدولية بهدف نشر المعرفة بحقوق المرأة السياسية، ومنها الحق في المشاركة وصنع القرار.

وجاء الحديث عن المشاركة السياسية في فصل واحد من كتب سلسلة "الطريق إلى الاستقلال"، تناول مسألة المشاركة السياسية على أسس ديمقراطية في عملية صنع القرار الوطني كأساس لتجاوز الانقسام وصون الوحدة الوطنية من عام 2007م إثر انعقاد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني (سليمان، 2016، 107). وترى الباحثة أن المطالبة بتعزيز المشاركة جاء لتلبية دعوة حزبية للمشاركة في دورة المجلس الوطني، أكثر مما هو اهتمام وطني للمشاركة السياسية من منطلق التوعية، ونشر المعرفة العامة.

وعن تشكيل النقابات وحرية الانضمام إليها باعتبارها شكل من أشكال المشاركة السياسية تناول كراس واحد من برنامج التنقيف الحزبي دراسة بعنوان: "حول النقابات والنضال المطربي" ناقش فيها محتوى الحقوق والحريات النقابية والديمقراطية من أجل تحقيق وتثبيت حقوق الطبقات العاملة، وحرياتها الديمقراطية الأساسية (مكتب التنقيف المركزي، 2014، 15/11).

وبالتالي كان الاهتمام بدور البرامج التنقيفية في بناء الوعي حول المشاركة السياسية للمرأة اهتماماً موسمياً مما يعكس أن هناك غياباً للمرأة الفلسطينية، ولدورها عن النخب السياسية داخل التنظيمات.

وقد ذكر "ماجدة البليسي" أن قيام الفصائل بالتحشيد لدور النساء في مجال المشاركة السياسية قد جاء بشكل موسمي فقط، وتميز بالتقصير في الكشف عن

النساء الرياديات في مجال العمل السياسي في المجتمع الفلسطيني؛ مما أدى إلى ضعف الثقة لدى المرأة بإنجازاتها وقدراتها على صنع القرار (البليسي، 2013). وأرجع السبب إلى ارتباط النخبة النسائية بشكل رئيس بالتنظيمات السياسية أو "السلطة". أما الكاتب "هلال" فيرى أن تراجع المشاركة السياسية للمرأة يكمن في عدد من الأسباب، منها:

أولها: التغيير الذي طرأ على عمل الأطر النسوية.

وثانيها: التراجع الحاصل في نظرة التنظيمات للمرأة، ومفاده التردد في إنتاج رؤية اجتماعية منصفة وعادلة للمرأة وحقوقها. بحيث حصرت التنظيمات، وبخاصة اليسارية رؤيتها في المعارضة السياسية للسلطة (هلال، 2006، 20). في حين أرجعت "أبو جياب" عضو اتحاد لجان عمل المرأة غياب دور البرامج في التوعية بالمشاركة إلى أنه لا يوجد إصدارات ولا كتب تتناول المشاركة السياسية للمرأة. وأنه لا يوجد في القانون الأساسي وقانون الانتخابات* ولا في النظام الداخلي للجنة ما يلزمك بكوّتا نسائية

ورغم أن المشاركة السياسية للمرأة حق من حقوق المواطنة، وإنها تعزز مبدأ المساواة، والمشاركة في صنع القرارات من خلال المؤسسات الدستورية والقانونية والاجتماعية التي تصدر هذه القرارات، وعلى قدر ما يتمتع به أي مجتمع من الحرية والديمقراطية على قدر ما يمنح المرأة حقوقاً وحرّيات لممارسة دورها في الحياة السياسية، لتسهم في إعطاء المرأة فرصة للمشاركة في الحياة العامة ، وذلك سيساعد في تغيير الأدوار النمطية للمرأة (سنجلاوي، 2013، 64).

• تم تحديد كوتا نسائية في سائر الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية بدءاً من عام 2006..

ورغم تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وحقوقها التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م والذي كان مصدراً لمجموعة ضخمة من معاهدات حقوق الإنسان ذات الإلزام القانوني، وما تلا ذلك من إصدار العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة، ومنها الاتفاقية المتعلقة بشأن الحقوق السياسية للمرأة الصادرة عام 1952م، والتي تعرف النساء "بحق التصويت والترشح والهيئات المنتخبة، وبتقلد المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف دون تمييز (أبو صلب، 2013، 76-779)، فقد بقيت هذه القوانين حبراً على ورق في مجتمع مازال تحت الاحتلال، وفي ظل نظام سياسي يشوبه جملة من الإشكاليات، ومنها النظام الأبوي الذي يعمق من النظرة التقليدية تجاه المرأة ومن حقها في المشاركة.

ففي ورقة عمل قدمها "مجدي شقورة"، خلال مؤتمر "المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية" الذي نظمه مركز الأبحاث والاستشارات القانونية حول أثر الانقسام على حقوق وحرّيات المرأة لفت الانتباه إلى أن انتهاكات حقوق المرأة ما زالت متأصلةً في المجتمع والحكومة والمؤسسات المدنية، وإلى قلة الآليات والخطوات التي تبنتها السلطة لتغيير الواقع من خلال التشريعات والقوانين ومن ثم لم يجر أي تغيير على الواقع فيما يتعلق بالمرأة وحرّياتها، ومن ثم أوصى الباحث بضرورة قيام الحركة النسائية بجهود حثيثة من أجل انتزاع وتثبيت حقوق المرأة في الوقت الذي أخفقت فيه السلطة في تعديل قوانين حماية المرأة ومنها قانون العقوبات والأسرة (شقورة، 2011، 14).

وفي المقابل رأت "آمال صيام" أن المرأة في فلسطين قد وصلت إلى درجة من الوعي في معرفة ما لها وما عليها من حقوق وواجبات، ولكن لو قورنت الحقوق التي حصلت عليها المرأة بالواجبات التي تؤديها لوجدنا أنها مازالت قليلة جداً خاصةً على مستوى المشاركة السياسية وعملية صنع القرار، وهي ضعيفة حتى في التنظيمات السياسية. وأرجعت ذلك إلى: "أن التنظيمات، وهي مكون من مكونات المجتمع، ويقودها رجال، والدولة يقودها رجال، ومن يصنع السياسات فيها رجال،

حتى القوانين التي وضعت تحجم من نسبة تواجد المرأة وتمثيلها سياسياً، إضافة إلى أن الوعي في المجتمع ونظرته للمرأة ما زال متخلفاً في مجتمعنا الذكوري الذي يؤمن أن المرأة لا تستطيع أن تكون قائداً سياسياً، ولا أن تكون قائداً في حزب، ولا تستطيع أن ترتقي إلى أعلا المناصب في الحزب السياسي (صيام، 2018).

وعن نسبة مشاركة النساء في الهيئات القيادية الأولى للتنظيمات الفلسطينية فكانت لعل أعلاها هي نسبة مشاركة النساء في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي وصلت قبل 2006م إلى (17%)، وهذا ما أكدته "أريج الأشقر" إلا أنها رغم ذلك اعتبرت هذه النسبة قليلة، ويشار هنا إلى أن نسبة عضوية المرأة بلغت في المنظمات الديمقراطية للجبهة نحو 25%، وبقرار من اللجنة المركزية. ومع ذلك تطالب النساء برفع نسبة وجود الرفيقات لتصل إلى 30%، ليصل عدد الملكات المؤطرات في الجبهة حتى عام 2016م ما يقارب 4990 رفيقة (الأشقر، 2018).

وأما عن المعطيات المتوافرة حول مشاركة النساء في المؤسسات السياسية ذات الطابع الرسمي فيمكن أن نذكر منها أن (65) امرأة فقط شاركن في المؤسسة الرسمية الفلسطينية، منهن حوالي (10%) عضوية نساء في المجلس الوطني الفلسطيني، وأقل من 8% في المجلس المركزي، وامرأة واحدة في اللجنة التنفيذية من أصل 16 (مكتب التثقيف المركزي، 2014، 16 / 15-16).

وعن مشاركة المرأة في الجبهة الديمقراطية بالاجتماعات والحوارات الوطنية أفادت ماجدة المصري عضو المكتب السياسي بالجبهة الديمقراطية أن مشاركتها في اجتماعات دروات المجلس الوطني تمت نتيجة عوامل سياسية ووطنية، وجاءت بعد مناقشات ومشاورات فصائلية داخلية معمقة حددتها نفس العوامل السابقة، وفيما يتعلق بتمثيل النساء والشباب في المجلس الوطني، قالت المصري: "نحن منخرطون كأطر

نسوية بالحصول على تمثيل بنسبة 30% كحد أدنى وفق قرار المجلس المركزي في دورته للعام 2015م" (مفتاح، 2013، 3-4).

وبوجه عام لو نظرنا إلى هذه النسب نجدنا متدنية، وهذا يدل على أن مسألة المشاركة السياسية للمرأة وتعزيزها هي مشكلة معممة في كل الفصائل.

وعن الدور الذي تلعبه المرأة في مجال صنع القرار وصياغة المجال المدني، أكد "عبد العاطي" على أنه لا يوجد أي فاعلية مركزية أو قيادية لأي امرأة في تنظيماتنا السياسية ككل، ولا تتمتع النساء عموماً بمناصب قيادية ضمن الصفوف القيادية الأولى، وهذا ضعف. ومن وجهه نظر الدكتور يرجع إلى دور البرامج التثقيفية الحزبية للفصائل بالتدريب على المشاركة السياسية فهي لا تؤهل قيادات نسائية ناجحة، بمعنى من وصلت للقيادة وصلت نتيجة عمل مجتمعي ومؤسسي أو غير ذلك، وليست نتيجة العمل التنظيمي (عبد العاطي، 2017).

وبدلاً من أن تكون التنظيمات رافعةً للمرأة ومدافعةً عن حقوقها، ظلت تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية إقصاء المرأة، وقالت نزال إن التنظيمات تبحث عن مصالحها وعن القائمة التي تحقق لها النجاح وهنا يخفي اهتمام الحزب بالاهتمام بالمرأة، والدفاع عن حقها بالمشاركة السياسية، وهذا يعني غياب المبادئ التي يتبناها الحزب في برامج الانتخابية أو حتى البرنامج السياسي والاجتماعي للحزب، فتبقى المرأة مخفية وراء شعارات فقط يرفعها الحزب، وينساها عندما يكون هناك مشاركة سياسية، وتواصل معبره عن استغرابها بأن الحركة النسائية تبرر التصرفات التي تحدث عند تشكيل القوائم الانتخابية، وتجاهل المرأة على أن الحركة النسائية جزءٌ من التنظيمات، وبالتالي مضطرة للدفاع عن مصالح التنظيم والامثال له (نزال، 2016، 10).

وبالتالي تعتقد الباحثة أن التنظيمات الفلسطينية تستخدم المرأة فقط كأدوات للتصويت والوصول للمناصب السياسية العليا من قبل النخب السياسية التي تنتمي لهذا الفصيل أو ذاك، وليس أكثر. وأن جملة الممارسات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية التي تشكلت بعد عام 2007م، بما فيها تجربة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الأولى سنة 2007م، قد تركت مجموعة من الآثار السلبية على المواطن والمجتمع، والقضية الفلسطينية بمجملها. ولأن إدارة الحياة في القطاع قامت على ركائز مختلفة تماماً عن التي قام عليها النظام السياسي الفلسطيني، فإن انعدام فرص تعزيز الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته وأفراده، وغياب الاقتدار السياسي لإدارة الصراع الداخلي، والقدرة على إدارة الحكم الداخلي من قبل النخب السياسية، وغياب سياسات الاعتماد على الذات وتطوير القدرات الذاتية، قد حدّ من عملية الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني (نعيرات، وبشارت، 2015، 54-55).

وهذا ما أكدته مسؤولة تدريب الكوادر والنخب السياسية التابعة للتنظيمات في مؤسسة مفتاح، قائلة: "أتفاجأ بأن الكادر المفوض للتدريب من قبل الحزب على تنمية مهاراته للتأهيل وتمكينه سياسياً يفقد للأسف للكثير من المعرفة، حتى على صعيد حزبه وجدت أن المرشحات لتدريبهن لا يفقهن إلا القليل فيما يتعلق بالنظام الداخلي، والبرنامج السياسي، مضيفاً أن الوجوه هي نفسها، وهذا يدل أن هناك تركيزاً على شريحة معينة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على قصور الحزب في مسألة تطوير الكوادر الحزبية، وخلق قيادات شابة قادرة على ممارسة دورها في التوعية داخل الحزب وعلى مستوى الجماهير (الغول، 2017).

وقد أضعف كل ذلك من قدره المرأة في الفصائل على المشاركة الفاعلة، كونها وقعت أسيرةً لموروث ثقافي ومجتمع أبوي يفقدها وعيها باستقلاليتها، ووعيها بالمرأة الأخرى، وأضافت بالقول: "هذه الحالة أدت إلى ضياع أصوات المرأة وذهابها هنا وهناك" إلا أنه رغم ذلك ما زلنا كنساء بالحركة نطالب برفع الكوتا إلى 30% مجال المشاركة السياسية كضمان حقيقي لمشاركة المرأة السياسية (أصرف، 2016، 2). ويؤكد "طلال عوكل" أن تراجع دور المرأة القيادي في مستويات القرار أدى إلى أن تلعب الكوادر النسائية دوراً خدمياً وليس إبداعياً قيادياً الأمر الذي أبقى

العناصر النسائية على حالها من حيث العدد، وقد يُرجع أحد الأسباب في ذلك إلى أن مواقف القيادات التي ظلت على ما هي عليه، بالإضافة إلى تباعد المسافة بين المؤتمرات الحزبية، خاصةً أن بعض التنظيمات تشكو من غياب الآليات الديمقراطية الداخلية، فهناك الجبهة الديمقراطية التي تفنقر إلى امرأة قيادية واحدة في الهيئة القيادية الأولى (عوكل، 2004، 71).

وقد أظهرت أحدث نتائج استطلاع للرأي حول نشاط الشباب في التنظيمات الفلسطينية نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" بتاريخ 22 آذار من العام 2016م، أن هناك انخفاضاً ملحوظاً لمعدلات مشاركة الشباب السياسية في قطاع غزة والضفة الغربية، كما بين الاستطلاع تراجعاً كبيراً في مستويات المشاركة السياسية والمجتمعية والتطوعية لدى الشباب والمرأة وعزوفهم عن العمل الحزبي (معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، 2016، 12).

وخلصت دراسة "إسماعيل مهنا" إلى أن، المؤسسات والمراكز النسوية والمجتمعية رغم ما تقوم به من محاضرات تثقيفية، وذلك من خلال الوثائق التي تنشرها، سواءً أكان على صورة مطويات تعليمية أم من خلال الدراسات البحثية التي تركز على مشكلات محددة مرتبطة بانتهاك حق من حقوق المرأة، تُعد ضعيفة لعدة أسباب:

1- أن المستفيد منها عدد قليل من النساء المنتميات للتنظيم وذلك لعدم اهتمام كل النساء بهذا النوع من المحاضرات إما لجهلهن أو لفقرهن أو بسبب العادات والتقاليد السيئة.

2- ضعف إمكانات المؤسسات والجمعيات القائمة لظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

3- إن التدخلات القائمة من النخب وربط البرامج التنظيمية في سياسة الحزب، له أثر في على نوعية هذه النشاطات والمشاريع التوعوية (مهنا، 2009، 9-10).

ويستنتج مما سبق :

أولاً: أن المرأة داخل الجبهة الديمقراطية بشكل خاص والتنظيمات الأخرى، بشكل عام لا تتبوأ مركزاً قيادياً بارزاً، وأن دورها هامشي وشكلي فقط. ويصح أن نصفه بأنه تجميلي لصورة المرأة داخل الحزب، مما يدل على أن التنظيمات الفلسطينية لم تُولِ المشاركة السياسية للمرأة اهتماماً استثنائياً إلا في التنظير. حتى في الأدبيات ظلت وفي الندوات والمؤتمرات ظلت المشاركة والمطالبة بالمساواة والديمقراطية والحرية مجرد شعارات فقط. فحال المرأة في التنظيمات والفصائل الفلسطينية سيما اليسارية لا يختلف منها هو حالها في المجتمع، والمؤسسات الأخرى فما زالت حكرًا على الرجال بشكل عام.

ثانياً: خلو أدبيات الجبهة الديمقراطية من القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في صنع القرار السياسي.

ثالثاً: انعدام برامج وفرص التدريب والتأهيل للكوادر وتوعيتهم بحق الترشيح والانتخاب نتيجة تعطل الانتخابات، وتعطل عمل المجلس التشريعي بفعل الانقسام، مما يؤكد أن جميع من برزن في مواقع صنع القرار أو في المناصب العليا للتنظيمات برزن من خلال تركية أعضاء الحزب لهن أو من خلال مؤسسات أكاديمية أو اجتماعية وليست نتيجة عمل حزبي أو سياسي بارز.

رابعاً: قد تكون قوى اليسار الفلسطيني أفضل حالاً من القوى الأخرى، وتحديداً عندما فازت ماجدة المصري برئاسة عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية، وفي المقابل غابت المرأة في الحركات الإسلامية عن تواجدهن في المكتب السياسي، وهذا لا يعد تحولاً إيجابياً باتجاه دعم حقوق المرأة ومشاركتها سياسياً.

خامساً: تغيرت التوجهات التي حكمت عمل البرامج التثقيفية الفصائلية للمؤسسات النسوية في الفترة بين عامي 2006-2016م، مما أدى إلى إغراق الفصائل في القضايا النسوية المعزولة عن قضايا التحرر، وصار همها الكم وليس النوع الأمر

الذي يتطلب من الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، أن تعمل على إبراز قضايا المرأة في أداؤها، وبرامجها على مختلف المستويات.

ثالثاً: دور البرامج التثقيفية في بناء القاعدة المعرفية السياسية للمرأة:

وجد العديد من المشاركين في المجموعات البؤرية أنهم غير قادرين على تغيير طبيعة الفصائل، أو الثقة بها لدعم وتحقيق احتياجاتهم ومصالحهم.

ومن خلال برامج "مفتاح" التي تستهدف القيادات النسوية والشبابية من كافة الفصائل الفلسطينية، وتسعى لبناء قدراتهم في مجال الحوار والجدل والبعد المعرفي للعمل السياسي، وإتاحة الفرص أمامهم للتدرج في المناصب القيادية بجاهزية وكفاءة، تبين أن هناك تراجعاً في المعرفة السياسية العامة لديهم، وعزوفهم عن المشاركة في الفصائل السياسية، بالإضافة إلى اتساع الهوة المفاهيمية بينهم وبين القيادات على مستوى القاعدة، ونجم عنه عدم إفرار الفصائل لقيادات سياسية شابه متمكنة من قيادة العمل السياسي (مفتاح، 2013، 20).

ويذهب "صلاح هنية" إلى أن تراجع دور الفصائل في تربية الكوادر النسوية والاهتمام بتدريبها في التنظيمات الفلسطينية يعود إلى أن العلاقات الناظمة لكوادره، هي علاقات اجتماعية إنسانية "جهوية" وليست علاقته ناظمة من خلال منظمات وأطر الحزب السياسي. مما نجم عنه أن أعضاء الحزب يجاملون بعضهم . وهو يصف الكادر الموجود بأنه كادر "متذمر متأزم"، ويرى نفسه أكبر من الحزب وأن حزبه الذي ينتمي إليه لم يعد قادراً على تلبية طموحات كانت أساس تأسيس هذا الحزب (هنية، 2016، 2-3).

وإن افتقار النساء المؤطرات في الجبهة الديمقراطية لمهارات القيادة والريادة، وانحصار هذه المهارات لدى فئة قليلة، يوضح مدى القصور في البرامج التثقيفية والتدريبات المخصصة لتعزيز وتنمية قدرات الكادر، ومن ثم خرجت توصيات الورقة التنظيمية البرمجية عن اتحاد لجان العمل النسائي في المؤتمر الحادي عشر لاتحاد

لجان العمل النسائي، بضرورة تفعيل دور المرأة سياسياً، وتفعيل دور الحركة النسوية بالتنظيم في الندوات والورشات، ورفع مستوى الوعي المجتمعي والقانوني بحقوقها، وهي مؤشرات تدلل على تراجع اهتمام الحزب ببرامجه بشأن المرأة وقضاياها (ورقة تنظيمية للجنة التحضيرية لاتحاد لجان العمل النسائي، 2016، 1-2).

وتتفق هذه التوصيات مع ما أكدته الدراسة التي قدمتها "إيمان عطاوي" وأوضحت فيها أن على التنظيمات الفلسطينية أن تتخلى عن تجاهلها القضايا الاجتماعية النسوية، وأن يحتل الهم النسوي إلى جوار الهم السياسي العام قائمة أجندتها الحزبية، لأن رؤيتها البرامجية والتنظيمية فيما يتعلق بالأجندة النسوية لم تحظ بأهمية أو إلحاح لدى الفصائل، ولما اتخذت أية إجراءات قانونية أو سياسية لإعطاء المرأة حضوراً حقيقياً ومؤثراً في مستوى صنع القرار والفعل (عطاري، 2012، 77).

وهنا نخلص إلى أن إيجابيات البرامج التنقيفية من حيث المضمون قد تمثلت في أن مضمون البرامج التنقيفية شمل قضايا عدة منها القضية الوطنية الفلسطينية، والصراع العربي - الاسرائيلي، والقضايا المحلية والإقليمية والدولية. أما سلبيات هذه البرامج فقد تمثلت في أن ما تقدمه الجبهة الديمقراطية من برامج لتثقيف المرأة يعتبر ضئيلاً بالمقارنة مع ما تقدمه في مجال التعبئة العامة، ولذا كان من الضروري طرح برامج لدعم وتطوير سياسية التثقيف بالقضايا التي تطور دور المرأة وبخاصة في المشاركة السياسية، وقضايا التمكين السياسي، وعملية صنع القرار.

المبحث الثاني

دور البرامج التثقيفية لحركة "حماس" في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية المقدمة:

انطلقت حركة حماس في 14 ديسمبر 1987م، وبعد 30 عاماً من عملها الوطني والسياسي المقاوم تعيش الحركة في علاقاتها المحلية والإقليمية حالة من الوقوف على مفترق طرق. فهي تعتقد أنها في حالة صعود في جوانب متعددة، وأولها الجانب العسكري، وتمكنها من مراكمة قوتها العسكرية، والثاني صعودها السياسي، رغم ما تتعرض له المنطقة من اضطرابات. إذ تعتقد أنه لا يمكن تجاوز حماس الآن، لأنها أصبحت جزءاً أساسياً في بنية الكيان السياسي الفلسطيني؛ بشكله المقاوم والوطني والفصائلي، رغم أنها لم تدخل في بنية منظمة التحرير الفلسطينية (المدهون، 2016، 17). ولكن الحقيقة أنها في خلاف شديد مع السلطة الفلسطينية ومع منظمة التحرير ومع حركة فتح ومع معظم الفصائل اليسارية الفلسطينية. وهي تعاني من الحصار ومن توتر العلاقات مع مصر ومع عدد آخر من الدول العربي، كما تعاني من الحصار والتضييق الإسرائيلي ومن نقشي البطالة في صفوف العاملين بقطاع غزة، ومن ندرة الموارد المالية الأمر الذي جعلها تعيش على المساعدات القطرية، كما جعلها تعتمد في بقائها على نقيضين إقليميين هما إيران وتركيا. . إلخ

وفي ظل كل ذلك، يُمكن القول إن الدراسات التي صدرت عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، تعد قليلة، مقارنةً بإصدارات الجبهة الديمقراطية، ومرجع ذلك إلى الفارق الزمني في نشأه الحركتين. بالإضافة إلى انشغال الحركة منذ ميلادها بالعمل المقاوم، دون الاعتكاف على تقديم دراسات وأبحاث والاكتفاء بها. ومن هنا لا بد أن يسبُر الباحث غور عدد من المصادر المهمة، لتشكيل صورة واضحة عن دور البرامج الصادرة للحركة في نشر الوعي بالقضية الوطنية والتمكين والمشاركة.

أولاً: دور الحركة في التعريف بالقضية الوطنية الفلسطينية:

تحتاج القضية الفلسطينية قدرات جميع أبناء الشعب الفلسطيني رجالاً ونساءً، وتعزيزها في الدفاع عن المشروع الوطني التحرري، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في معركة البناء والنضال. كما أن وجود السلطة قد أوجد واقعاً قائماً جديداً وفرض برامج مختلفة عما كان سابقاً، فلم تعد قضايا المرأة قضايا فكرية وبحثية فحسب، بل قضايا تتناول على صعيد الممارسة. إذ إن دور المرأة يعكس غالباً صورة صادقة عن ثقافة محيطها وأفكاره وعاداته. ومدى الانسجام بين الخطاب النظري والفعل الممارس على أرض الواقع (صافي، وآخرون، 2007، 39).

ويعد الميثاق التأسيسي للحركة المقاومة الإسلامية حماس، بمواده الـ (36)، ووثيقة تعديل المبادئ السياسية العامة، التي صدرت في مايو 2017م وما انبثق عنها من مواد قدرت بـ (42) مادة مرجعين رئيسيين يعبران عن التطورات مهمة في المشهد الحمساوي.

ومن هنا تستند الباحثة إلى هاتين الوثيقتين كأحد المراجع التي تستند إليها الحركة في نشر فكرها ومبادئها التنظيمية.

أ- عن التعريف بالحركة الوطنية الفلسطينية، وفصائلها:

عبرت الحركة بشكل واضح وصريح عن القضية الوطنية الفلسطينية وفصائلها في ميثاق الحركة التأسيسي عام 1988م، ووثائقها المختلفة، وبياناتها، وكذلك المؤلفات الصادرة عن الحركة، بجانب المهرجانات السياسية (الكرمي، 2014، 251).

وهناك بعض المصادر القليلة التابعة للتنظيم، والتي تم العثور عليها بصعوبة. ونستعين ببعض منها للكشف عما تحتويه من موضوعات تساهم في تحليل أبعاد قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والتي من أهمها مجلة آفاق، سلسلة الوعي الأمني الإسلامي، وجريدة الرسالة، باعتبارها إصدارات تصدر من

الحركة الإسلامية. كما سيتم الاستعانة بالمطبوعات الصادرة عن الحركة سواءً أكان لقيادات أم مؤسسات محسوبة عليها.

ففي مجلة آفاق تناول العدد (81) جُملة من القضايا السياسية والتنظيمية، ولكن ما يهمنا هو القضايا السياسية، حيث كتب احمد بحر على سبيل المثال دراسة بعنوان: "العصف المأكول قراءة في أسباب النصر" تحدث فيها عن كتائب القسام ودورها الجهادي في حرب 2008م (بحر، 2015، 9). وفي مقال آخر دراسة ثانية تصب في نفس المحور، بعنوان "إدارة المقاومة لمعركة العصف المأكول، والذي يتناول المنظومة القتالية لكتائب عز الدين القسام (الحداد، 2015، 14-16). أما عن الأمور التنظيمية التي وردت في المجلة فهناك مقالة للأخوات بعنوان: "الدعاة وتحقيق التوازن بين الاهتمامات"، وهي تتناول دور الداعية ومسؤولياته تجاه نفسه وتجاه الآخرين وتجاه دعوته، ومقال آخر بعنوان: "السياسية التربوية في المرحلة الراهنة" لإسماعيل هنية تناول فيها التربية الإيمانية للحركة في المرحلة الراهنة وأسسها، وضرورة التكامل تربوياً بين المناطق لترسيخ نظرية الاستيعاب التنظيمي (هنية، 2015، 1-4). أما سلسلة كتب الوعي الأمني الإسلامي، فهناك دراسة بعنوان صراع الأدمغة التخفي والتمويه والتضليل، الملاجئ والأنفاق، وهي تتناول سبل التخطيط والاستراتيجيات الأمنية للحركة (ناصر، 1995). أما دائرة التوجيه والإرشاد بالحركة فقدمت مقالاً بعنوان: هل أوفيت ببيعتك.. أم نكثت؟! وهي رساله موجهه إلى الأبناء في حركة حماس الذين حافظوا على بيعتهم لله (دائرة التوجيه والإرشاد "حماس"، 2010، 6-7). وفي المقابل دراسات قليلة تناولت قضايا سياسية محلية وإقليمية أو دولية في مجلة آفاق نفسها، في أعدادها (46) و(49) تناولت قضايا إقليمية عربية مثل فوز مرسي بالرئاسية، وأخرى تناولت الثورات العربية وتداعياتها على الكيان الصهيوني (الدائرة السياسية في الحركة الإسلامية حماس، 2014، 6-7)، و(الدائرة السياسية في الحركة الإسلامية حماس، 2012، 7-9).

ويلاحظ أن كل ما كتب في هذه المصادر سواءً أكان مجلات أم سلسلة كتب صادرة عن التنظيم قد ركزت على حركة المقاومة الإسلامية "حماس" دون غيرها من تنظيمات. واهتمت بأمور الدعوة التي تستمدّها من الثقافة والتربية المستندة إلى الخلفية الإسلامية ، وبالتالي فإنها تتماشى مع الفهم الشرعي للحركة، والذي يلزم المسلم بطاعة أميره وولي أمره لقوله عليه السلام "اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة" (*) وقوله "السمع والطاعة على المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" (*).

أما الجانب الآخر من الدراسات، فقد ركز على دورها العسكري "المقاوم". ففي مجلة آفاق تناولت أحد أعدادها الدور العسكري خلال الحروب على غزة مثل، دراسة: قراءة في أسباب الصمود والانتصار، العصف المأكول، تتحدث عن الإعداد الجهادي الذي يصنع لحماس المقاومة الفلسطينية والنصر (بحر، 2015، 5-8)، ولا شك أن مثل هذه الدراسات لا تنمي المعرفة بالقضايا الوطنية العامة بل اقتصرت على أمور حركية.

وأما عن ميثاق الحركة الصادر عام 1988م، والذي يُعد أهم وثيقة طرحت رؤية الحركة الشمولية لمعادلة الصراع مع العدو، وتحدث عن أصل وطبيعة المعركة وجوانبها المختلفة، ونظرة "حماس" إلى فلسطيني التاريخ والجغرافيا والإنسان، كما وضع تصورات الحركة إزاء قضية تحرير فلسطين الملخصة في أن واجب التحرير مناط بالأمة العربية والإسلامية جمعاء، كما رفض الميثاق أي فكرة تتضمن التنازل عن أي شبر من فلسطين، ووضح الميثاق نظرة الحركة إلى العاملين في الساحة الفلسطينية بدءاً من منظمة التحرير مروراً بجميع الفصائل والتنظيمات (الخالدي، 2011، 176).

وبالنظر إلى نصوص الميثاق الأساسي للحركة والوثيقة الجديدة 2017م يتضح بأن حركة المقاومة الإسلامية حماس، كرست الحديث عن قضايا حركية تهم الحركة بشكل كبير، كما عرضت المبادئ والمنطلقات التي تستند إليها في تكوين رؤيتها، وبناء خطابها السياسي، وتحديد سلوكها وأدائها الإسلامي، بقدر ما ركزت على القضايا الوطنية التي تحدثت عنها في مواقفها السياسية، ومنها عدم الاعتراف بإسرائيل، والتمسك بالقدس عاصمة فلسطين والتمسك بحق العودة، وإقامة الدولة كاملة السيادة على أرض فلسطين التاريخية، ولو على المدى الاستراتيجي.

لقد نصت المادة (1) على التعريف بالحركة فقالت: "حركة المقاومة الإسلامية حماس" هي حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني. ومرجعها الإسلام في منطلقاته وأهدافها ووسائلها.

وهي تؤمن بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار، بما يعزز وحدة الصف والعمل المشترك، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وتطلعات الشعب الفلسطيني (نص الوثيقة الجديدة، 2017).

أما عن على مضامين الكتب الصادرة عن القيادات المحسوبة في حركة المقاومة الإسلامية، نجدتها وقد ركزت على دراسات خاصة بحركة حماس، في مبادئها، فكرها، مواقفها السياسية، أو على السيرة الذاتية لقيادات الحركة، بقدر ما تعرضت بالنقد لسياسة منظمة التحرير واتهمتها بالتفريط والعمل على خدمة الاحتلال الإسرائيلي وحماية مصالحه الأمنية. ومهما يكن فسيعرض هذا المبحث بعض الدراسات والمؤلفات الخاصة بالقيادات المحسوبة على الحركة.

ففقد تناول كتاب "حكايتي مع الشيخ"، وكتاب "حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة"، وكتاب "مذكرات شخصية" ليحيى السنوار وغيرها من الكتب الأخرى

السيرة الذاتية والجهادية لمناضلي الحركة، وبعض قياداتها، مثل: الشيخ/ أحمد ياسين، والقيادي الشهيد/ عبد العزيز الرنتيسي وإبراهيم المقادمة، وغيرهم.

ويلاحظ من خلال تتبع تلك المؤلفات أن الحركة تركز على بناء الفرد المقاوم، والمؤسسة التي تتخذ من منهج المقاومة دستوراً، وتكاد تخلو شخصيات حماس أو مؤسساتها من الحديث عن الشخصيات المؤسسة وعلاقتها بالحكم، أو عن المؤسسات الموكلة لها إدارة الدولة. فالصورة التي تحاول حماس دائماً أن تركزها لشخصياتها هي صورة القائد المقاوم أكثر منها صورة القائد السياسي (نعييرات، 2012، 10).

وهناك نموذج آخر لكتب صدرت عن قادة محسوبين على التنظيم، وقد ركز هؤلاء في كتاباتهم على إبراز دور كتائب عز الدين القسام، وعملها المقاوم في الانتفاضة الأولى منذ العام 1987م، مثل: كتاب تجربة المقاومة الفلسطينية وآفاقها حتى عام 2015م للدكتور/ يوسف رزقة، بدءاً بانتفاضة الحجارة عام 1987م ومروراً بانتفاضة الأقصى عام 2000م، وانتهاءً بانتفاضة القدس سنة 2017-2018م. وقد تحدث هؤلاء عن فكر الحركة الإسلامية والإخوان المسلمين وعن تعامل الحركة مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني وفقاً لمبادئها الأيديولوجية التي تستمدّها من ميثاقها الخاص، باعتبار أن الدفاع عن الأرض والقضية صراع ديني عقائدي أكثر منه سياسي لأنه صراع وجود، وليس صراع حدود.

ب- دراسة المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية:

ورد في المواد (14)، (15)، (16) و(17) والمواد من (18-23) من بنود الوثيقة الجديدة عام 2017م، رفض لمجمل وتفاصيل المشروع الصهيوني، كما تناولت موقف الحركة من الاحتلال، وعمليات التسوية السياسية. لقد نصت المادة (20) على أنه: "لا تتنازل عن أي جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغط، ومهما طال الاحتلال. ومن هنا ترفض حماس أي بديل عن

تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرهما. ومع ذلك وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية، فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران يونيو 1967م، مع عودة اللاجئين والنازحين إلا منازلهم التي أخرجوا منها، صيغة توافقية وطنية مشتركة (نص المادة (20)، الوثيقة الجديدة، 2017، 4).

وتناول ميثاق الحركة والوثيقة الجديدة موضوع القدس واللجئين بجانب قضايا الصراع الصهيوني الإسرائيلي، وموقفها من التسوية، حيث برز جلياً في المواد رقم (10)، (11)، (12)، (13) في الوثيقة التمسك بحق الفلسطينيين بالقدسي وبالعودة (وثيقة المبادئ السياسيات العامة ، 2017 ، 2-3).

ويدرك من يطلع على الوثيقة بأن ثمة تحولات جوهرية بين الوثيقة الجديدة لحماس، وبين الميثاق التأسيسي، فهي أعادت تعريف حماس على أنها حركة تحرر وطني على استعداد للحل المرهلي على حدود الرابع من يونيو 67م، والانفتاح على الصعيد الفلسطيني وعلى العالم بلغة حوار وخطاب مختلف، والتي من المحتمل أن تساعد حماس في المستقبل على فتح قنوات حوار أفضل مع الأطراف الفاعلة في القضية الفلسطينية، وبحسب المحلل/ وائل عبد العال، لم تكن مشكلة حماس يوماً في أدبيتها أو وثائقها بشكل أساسي، بل كانت المشكلة في حملها للسلاح وانتهاجها نهج المقاومة المسلحة (عبد العال، 2017، 3).

وفي ذات السياق، وبالاطلاع على مؤلفات لقيادات في الحركة، نجد الشهيد إبراهيم المقادمة" كتب كتاباً بعنوان: "معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين"، وكتاب "غزة أريحا رؤية إسلامية"، وكتاب "الصراع السكاني" ويعد الكتاب بمثابة دستور متكامل لحركة حماس لتحقيق غاياتها المتمثلة في تحرير فلسطين، ويتحدث الدكتور/ المقدامة بوصفه المنظر الأبرز للحركة الإسلامية عن القضية الفلسطينية ويبين

ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق المسلمين وحجم المواجهة المفروضة على الأمة الإسلامية، لأن الصراع مع اليهود ليس صراع فلسطين وحدها بل الأمة الإسلامية شاملة مستدلاً على ذلك بتجارب جهادية كتجربة الشيخ عز الدين القسام وثورة 1936م، قبل الانتقال للحديث عن دور الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة، وخارج الأراضي المحتلة تجاه القضية الفلسطينية (المقدمة).

ولأنه لا يخفى على أحد أن قضية اللاجئين والقدس هي قلب وروح القضية الفلسطينية، وأن حق العودة هو حق فردي وجماعي مقدس، وعليه فإن أي عمل أو نشاط لإسناد هذه القضية على أي صعيد كان ومازال يكرس الحق الخالد من خلال التوعية والتعريف بالقضية والتمسك بحق العودة. وقد تناولت بعض الإصدارات قضية اللاجئين، مثل: دراسة (عصام عدوان) التي تناولت مستقبل اللاجئين في ظل المتغيرات الراهنة، والتي خلصت إلى أن اللاجئين يشكلون عنصر تحريك قوي للمنطقة فيما لو أحسنت الفصائل استثمار انتشارهم وجهودهم (عدوان، 2015، 21-22).

مثال وثيقة رقم (77) وتنص الوثيقة على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة للجان الشعبية في غزة للدفاع عن قضايا اللاجئين (نص الوثيق خبر صحفي بتشكيل لجنة للدفاع عن اللاجئين، 2014/3/2، 169)، أما وثيقة رقم (54) فتناولت الذكرى الـ 46 للنكسة (بيان صحفي في الذكرى 46 للنكسة، 2013/6/5، 125-126). أما وثيقة رقم (96) فقد تطرقت إلى ذكرى مرور 66 عاماً على قرار (194) (بيان صحفي صادر عن دائرة اللاجئين، حماس، 2014/12/11، 203، 205).

وبالنظر إلى برامج التقنيف الصادرة عن دائرة شؤون اللاجئين، ودائرة شؤون القدس، بالإضافة إلى مؤسسة القدس الدولية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فإن هذه البرامج قد أخذت شكل بيان صحفي أو مراسلات أو خبر أو ورقة تقدير موقف. وهي في الغالب تمس جوهر وعصب القضية الوطنية الفلسطينية.

و(بالنظر إلى الجدول رقم (8) في الملحق)، يلاحظ التنوع في مصادر التتقيف المرتبطة بقضية اللاجئين، فمنها ما أخذ شكل المطبوعات مثل، كُتيب بعنوان "وقائع مؤتمر اللاجئين مشكلة وتحديات"، وكُتيب "الأرض الفلسطينية بين التهويد والتحرير"، "اللاجئ الفلسطيني إشكاليات التعريف والحلول الواجبة"، وكذلك الحال بالنسبة لكتاب "دليل اللاجئين المصور، 2014م"، وكتاب "شهود النكبة 100".

وإذا نظرنا إلى محتوى إصدارات الدائرة نرى أن منها ما تطرق إلى قضية اللاجئين والتعريف بها، كما قدم بعضها رؤية استشرافية حول مستقبل القضية في ظل حصول فلسطين على دولة غير كاملة العضوية، ومنها كتيب بعنوان: "مستقبل اللاجئين مع الدولة غير كاملة العضوية". وقد تناولت هذه الدراسة مواقف وآراء عدد من المفكرين والكتاب السياسيين حول الأخطار، التي تحدد بقضية اللاجئين ومستقبلهم مع قبول دولة فلسطين عضواً غير كامل (مراقباً) في الأمم المتحدة، وأن الدولة الفلسطينية سيكون ثمنها هو التفريط بجوهر القضية الفلسطينية (دائرة شؤون اللاجئين "حماس"، 2012، 5-6). وتناولت بعض الدراسات الأخرى تحليلاً لخدمات الأونروا في ميزان اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. وتعود أهمية مثل هذه الدراسة إلى أنها تُعد دراسة متميزة في مجالها، وهي تقيس مدى رضى اللاجئين في قطاع غزة عن الخدمات التي تقدمها الأونروا. وقد خرجت هذه الدراسة بنتائج تظهر وعي جمهور اللاجئين لتقليصات الأونروا بشكل كامل ولملموس (دائرة شؤون اللاجئين، 2016، 45). وهناك ورقة تقدير موقف تناولت الأزمة المالية للأونروا، وتقليصاتها المرتقبة وخرجت بعدد من التوصيات منها قرار الفصائل الفلسطينية بتوسيع نطاق الفعاليات الشعبية الضاغطة على الوكالة في كل الساحات. ونصت على أن على المجلس التشريعي الفلسطيني القيام بدوره في شرح آثار الأزمة للجهات الدولية (دائرة شؤون اللاجئين، حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، 2015، 31-31).

ومثل هذه الدراسات والإصدارات لا تعالج قضية الصراع العربي الإسرائيلي فقط، ولكنها تعد ذات أهمية كبيرة لأنها تتابع المستجدات على الساحة الفلسطينية، وعلى الساحة الدولية بكل ما يتعلق بها من قرارات وإجراءات دولية تجاه القضية. ولأن التتقيف لم يقتصر فقط على المطبوعات والكتب والنشرات بل استحدثت أدوات أخرى للتتقيف فيما يتعلق بقضية الوطنية الفلسطينية ومنها قضية اللاجئين ومنها الاعتماد على المعارض: وتشمل معارض فنية ومسرحيات فلكلورية ومعارض تراثية، مثل: معرض (العودة)، ومعرض راجعين. وأنتجت الحركة، بجانب المعارض أفلاماً وثائقية تحمل عنوانين مختلفة مثل، هنا باقون في 2006م، لاجئو رفح . . وغيرها (دائرة شؤون اللاجئين "حماس"، 2012، 13).

هذا وقد قدمت دائرة شؤون اللاجئين في الحركة إصداراً جديداً، يتضمن حفظاً وأرشفةً لوثائق مهمة تخص اللاجئين وقضيتهم، ويشتمل على توثيق للكثير من الأنشطة والفعاليات والمراسلات ذات الصلة بقضية اللاجئين، كما أصدرت الحركة بيانات وتصاريح صحفية عددها 68 بياناً وتصريحاً (وثائق مختارة (1)، دائرة شؤون اللاجئين "حماس"، 2012).

وبعد الاطلاع على مجمل الوثائق المختارة في إصدارها الثاني سواءً أكانت إما خبراً صحفياً أو تصريحاً، أم مراسلةً لتكوين قاعدة بيانات عن اللاجئين في قطاع غزة، أو رسالة إلى بان كي مون في ذكرى التقسيم أو، كلمة لمؤتمر، مثل: مؤتمر شهود النكبة الثالث، ومؤتمر الثوابت الفلسطينية، يتضح للقارئ مدى اهتمام الحركة بالتوعية بالثوابت الفلسطينية التي تشكل امتداداً لفكرها الديني الذي تستند إليه.

ويُستج مما سبق أن حركة المقاومة الإسلامية حماس قد حرصت على التوعية بقضية اللاجئين والقدس من خلال الأنشطة والفعاليات التي قدمتها دائرة شؤون اللاجئين كما يتضح أن ما يميز حركة حماس عن الجبهة الديمقراطية أنها

أفردت لها دائرة مختصة تتابع قضية اللاجئين من منطلق تمسكها بالثوابت الفلسطينية مثل حق العودة والقدس وغيرها.

وتناولت دائرة القدس قضية القدس في إصداراتها وأبحاثها، كونها القضية الثانية من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي. وقد سلطت مجلة "عين على بيت القدس" الصادرة عن دائرة القدس الدولية الضوء على نشر الدراسات والأبحاث والمقالات حول القدس، وكان محور العدد السادس منا بعنوان: القدس والثورات ضد الاحتلال. وقد تناول هذا المحور الثورات الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني من 1920-1948م، ومنها ثورة البراق باعتبارها نموذجاً للهبات الشعبية. ثم تكلم العدد نفسه عن دور القدس في الثورة بين عامي (1920-1929م)، وعن أحداث انتفاضة القدس عام 1933م، وانتفاضة الحجارة، عام 1987م، والقدس في ظل انتفاضة 2014، والقدس مائة عام من الاحتلال (أبو حلبية، 2016، 1-2).

ويلاحظ أن العدد المذكور قد احتوى: على عدة دراسات لباحثين عن قضية القدس والثورات ضد الاحتلال خلال مراحل معينة من تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، من خلال ثلاث الحقب: القديمة والوسطى والحديثة.

وتناول مؤتمر القدس العاشر 2016م، والذي كان بعنوان: "القدس في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، واقع ومستقبل" المدينة، فركز على قضية القدس في ظل ثلاثة متغيرات: (محلية، وإقليمية، ودولية) من خلال ما اشتمل عليه المؤتمر من أوراق لعدة باحثين تناولت عده موضوعات منها: سياسات الاحتلال وممارسته لإجهاض انتفاضة القدس، وجهود وزارة التربية والتعليم في تعزيز مكانة القدس، والموقف الأردني من قضية القدس، ودور المرأة الفلسطينية في انتفاضة القدس 2015م، وغيرها من العنواين (مؤتمر القدس العلمي العاشر، 2016، 5-6).

وأوصى المؤتمر بضرورة إنشاء بنك معلومات خاص بالقدس مع ضرورة تكثيف دور المراكز الاجتماعية والمؤسسات البحثية في مجال نشر المعرفة ودعم القضية الوطنية ببعدها الإسلامي (المؤتمر العلمي (6)، 2016، 594-595).

واعتماداً على ما سبق يتبين إن حركة المقاومة الإسلامية حماس قد اهتمت بالأحداث المحلية من قضايا المصالحة، والانقسام الداخلي، والاهتمام بجوانبها الإدارية وإعادة بناء مؤسساتها الداخلية إلى جوار الاهتمام بالمسائل الوطنية والقضايا الصراع الرئيسي كالقدس واللجئين.

ت- إبراز مسار المقاومة الفلسطينية:

ركزت حماس في الحديث عن المقاومة الفلسطينية على دورها كحركة مقاومة وتجاهلت الحديث عن دور القوى الفلسطينية الأخرى، كما كان لها محطات مهمة في الحديث عن انحراف المسار المقاوم عن طريقه وتحوله من الدور الوطني إلى مرحلة التسوية السلمية والتفاوض، والتي أثرت بشكل واضح على مسار المقاومة الفلسطينية، ودورها النضالي في مشروع التحرر.

وركزت دراسة "سميح حمودة" على تحليل العلاقة بين حركة حماس والحركات الإسلامية الفاعلة سياسياً ودينياً على الساحة الفلسطينية: مثل حزب التحرير، والسلفيين، والصوفية، وحركة الجهاد الإسلاميين (حمودة، 2014، 1-2).

ثانياً: التمكين السياسي والقضايا الديمقراطية لدى حركة حماس:

لا يحظى مفهوم الديمقراطية بقبول المتدينين من أبناء الحركات الإسلامية، إذ يرفضه البعض ولا يستخدمه في خطابه السياسي، بينما يتقبله البعض الآخر، ويتساهل في استخدامه في خطابه السياسي وفي الممارسة العملية، أيضاً على أساس أنه نظام مؤسسي وآليات عمل لمواجهة الاستبداد (رزقة، 2014، 79).

ولأن حماس حركة تجمع بين هويتها الإسلامية وبين كونها حركة مقاومة وتحرر وطني، كما أشار إلى ذلك خالد مشعل، لم تتعرض أدبياتها إلى الديمقراطية

وجدلية العلاقة بينها وبين الشورى، وتركت ذلك للمفكرين المسلمين ومن الأمثلة على ذلك (مقابله مع خالد مشعل، 14-10-2012، السبيل 23-8-2010)، ومقالات (فهمي الهويدي، فيصحيفة فلسطين). ومن ثم فهي ترفض الاستبداد والاحتلال، وتتقبل الحرية والعدالة وهما متوفران في الديمقراطية، ومع ذلك فهي تتعمل بكثير من الجدل تطبيقات الديمقراطية التي تركز حول مسائل بعينها، ومنها سيادة الشعب، والانتخابات، ومبدأ الأغلبية، والتعددية السياسية والحزبية، وحقوق الإنسان وحياته (رزقة، 2014، 85).

وعليه آمنت حماس بالحريات السياسية للجميع وأكدت على مبدأ التعددية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة، واعتبرت ذلك الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، والضمان الأكيد للإصلاح والتغيير، وبناء مجتمع فلسطيني متقدم (كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي، 2006، 1).

ومن هنا انخرطت حماس في المشروع السياسي الفلسطيني من النافذة الرسمية المعترف بها عالمياً، فخاضت أربع جولات من الانتخابات المحلية والبلدية في قطاع غزة والضفة العربية سنة 2005م، وهي تسعى لأن يكون المجلس التشريعي منبراً لحماية الناس وحقوقهم (الوثائق الفلسطينية، 2006، 34).

وجاء في البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح في المادة الحادية عشر: البند الثالث والرابع، ما يؤكد على ضرورة حماية حقوق المرأة، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لها، والعمل على تمكينها من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية البناءة (البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، 2006، 4).

وعن تجربة المرأة في الحكومة أشارت "مريم صالح" وزيرة شؤون المرأة في الحكومة العاشرة إلى أنه كان للمرأة في الحركة الإسلامية دورٌ كبيرٌ في تنظيم

الانتخابات وفي الترشح والإدلاء بالأصوات، حيث أعطت الحركة نصيبها المنصوص عليه في نظام الكوتا، وعملت على دعمها وإعطائها فرصة أكبر لإثبات ذاتها (حبيب، 2009، 3).

وانعكس ذلك على حجم التوسع والاستقطاب المرأة في حركة حماس، والتي وصلت منذ فوز حركة حماس للوقت الحالي إلى ما يقارب (3000) امرأة (معروف، 2018-5-23).

وإذا نظرنا إلى هذه النسبة مقارنةً بالسيدات المؤطرات في الجبهة الديمقراطية، والتي قدرت بـ (500) نلاحظ الفرق والتفاوت الكبير بين الفصيلين في مشاركة المرأة على الصعيد الجماهيري.

وكانت المرأة في حماس حاضرة بشكل كبير في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، حيث حققت ما نسبته 17% من المرشحات للمجلس التشريعي وذلك من مجموع ما حدده نظام الكوتا الذي حددت ما نسبته 20% في كل كتلة من الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات.

وشكل تمثيل النساء في النقابات الفلسطينية، حضوراً كبيراً للنساء في حركة المقاومة الإسلامية حماس لعام 2016م، مقارنةً بالسنوات السابقة (انظر إلى الجدول رقم (9)، في الملحق). وبالعودة إلى الجدول يلاحظ أن أعلى نسبة لتمثيل النساء في نقابة الصيادلة وصلت إلى (85%)، ثم المهن الطبية ومثلت فيها النساء ما نسبته (50%) وحازت نقابة المحاسبين والمهندسين على أقل النسب مقارنةً بمرشحي نقابة موظفي المهن الطبية والصيادلة (ملتقى الهيئات الفلسطينية، 2018).

وقد استندت حركة حماس على عدة معايير في اختيار مرشحات الحركة، حيث تم التركيز بشكل كبير تارة على التاريخ النضالي للمرأة وعائلتها ومثال ذلك ترشيح المرحومة مريم فرحات، ومنى منصور، وسميرة الحلايقة من جانب، وتارة أخرى نجدها تركز على معايير النشاط الدعوي والخيري في اختيار المرشحات، ومع

أن القليل من المرشحات من كان يحمل شهادات علمية متقدمة. الأمر الذي يؤشر إلى مشكلة تتصل بغياب دور المؤهلات عليمًا من حملة الشهادات العليا في العمل السياسي والاجتماعي للحركة (صافي، 2007، 71-72).

وقد اعتبرت هدى نعيم بأن معيار الكفاءة، كان المعيار الأول في الاختيار، وأما عن وتدني المشاركة السياسية للمرأة في التنظيمات السياسية، فقد أرجعت الأمر إلى مسألتين:

1- أن نظام الكوتا والذي حدد حصة للنساء في مواقع صنع القرار، قد حد من نسب تواجدها فالمرأة أصبحت مقيدة بالنسبة التي حددها لها النظام الانتخابي. ولو كانت مشاركة المرأة طبيعية، وكان هناك إنصاف للمرأة، لنافست كما ينافس الرجال دون الحاجة إلى الكوتا.

2- أن الانقسام السياسي، حال دون ممارسة المرأة لدورها في صنع القرار حيث اعتبرت أن "من يقول إن نائبات المجلس التشريعي في حماس مارسن دورهن وأثرن في صناعه القرار يظلم المرأة في ظل مجلس معطل يعمل ضمن حكومتين وقانونين وقرارين" (هارون، 2017).

أما "نهاد الشيخ خليل" فاعتبر أن النساء في التنظيمات وفي مواقع صنع القرار لا يخرجن عن وصف أنهن "زينات مملوكات" أي لن يؤثرن في صناعة القرارات، بل رُشحن ليست على معايير الكفاءة والمعرفة بل لمعايير فصائلية تدعم الحركة أو الفصيل ليس أكثر (الشيخ خليل، 2018).

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أبرز النتائج التي توصل لها (خالد صافي)، في دراسته عن موقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ومنها:

- 1- أن حركة حماس تعاني من ضعف واضح في أدبيتها تجاه المرأة.
- 2- أن الحركة تتطلق في فهمها لدور المرأة سياسياً وعسكرياً من مرجعية شرعية تختلط بمفاهيم مجتمعية تسبب الإرباك بين النظرية والتطبيق.

3- أن الحركة تمتلك برنامجاً سياسياً وديناً قائماً على التفرد، وعدم المشاركة لا سيما بخصوص أجندة المرأة حيث يستند إلى تأصيل فقهي للأمر (صافي، 2007، 73-74).

ويتضح مما سبق أن نظرة التنظيمات الدونية تجاه المرأة حُجِمَ من نسبة مشاركتها السياسية في التنظيمات وفي مواقع صنع القرار، وكرس النظرة الفوقية التي تتعامل بها التنظيمات مع المرأة، وهي صندوق الاقتراع.

ولا تختلف مشاعر بعض النساء المؤطرات في "حماس" عما سبق ذكره فيما يتعلق بنظرة الأحزاب الدونية لمشاركة المرأة السياسية ونظرتها تجاه القيادات السياسية المسنة، فقد قالت (هدى الأسطل) في هذا الجانب: ما زال كبار السن والأبوات هم من يستحوذون على مواقع صنع القرار، ومواصلة نظرتهم التقليدية تجاه النساء. واعتبرت أن الجيل الجديد من الشباب يعيش أزمة لتراجع المشاركة السياسية الناجمة عن إقصاء التنظيمات المستمر للشباب عن مراكز القيادة، وهو ما حال دون مشاركتهم السياسية (الأسطل، 2018).

وهناك دراسة أخرى توصلت إلى أن سبب التراجع الكبير في مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، إنما يرجع إلى أن الشباب قد مل من سبل المشاركة السياسية التقليدية في (الانتخابات، والتظاهرات)، وأنه ابتكر سبل مشاركة جديدة باستخدام أدوات غير تقليدية مثل المشاركة في الجمعيات والمؤسسات غير التنظيمية وشبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت، والمشاركة في حملات المقاطعة والتضامن. وقد لجأ الشباب إلى هذه السبل، لأنها لا تستدعي الانضمام إلى التنظيمات الرسمية (عورتاني، 2015، 3).

أما "هالة الزيدة" فقد اعتبرت أن تأخر الحركة النسائية في امتلاك اللجان السياسية، أحدث مشكلة في صفوف الحركة النسائية، مما ترتب عليه عدم جهوزية النساء لممارسة النشاط السياسي. وقد حاولت الحركة النسائية في حماس، بعد

2007م، الاهتمام بالجانب السياسي فبدأت تستقطب في صفوفها نساء مختصات بمجال الاقتصاد، والسياسية، والقانون بل بدأت تشجع النساء على ارتياد التخصصات غير العادية بهدف تطوير وبناء وعي النساء، لكي يكنوا ممكنات وتعي كل منهن كيف تتحرك وأين تتوجه! وتكون على فهم بما يدور من حولها وليست مجرد أداة، ومن ثم فهي تذهب إلى القول بأن الكادر الشبابي في حركة حماس ينمو ويكبر داخل التنظيم كقائدة مشروع، قائدة برنامج، مسئولة ملفات سياسية، ثقافية، إعلامية (الزبدة، 2018).

لقد كانت مسألة التمكين السياسي للمرأة داخل التنظيمات الفلسطينية، وما زالت تعد إشكالية عالقة وترتبط بعوامل عدة، منها: (قانون الانتخابات، والقانون الأساسي، والانقسام الفلسطيني، وإهمال الفصائل لمظاهر التمكين السياسي للمرأة). بالإضافة إلى عدم وجود مدارس لتدريب الكوادر، وبناء القدرات المعرفية للكادر النسوي في الحركة، وتعامل الفصائل مع المشاركة السياسية للمرأة بأنها حدثٌ موسميٌّ عَرَضِيٌّ، وقد أدت هذه الأسياسي إلى تراجع الاهتمام بالنتقيف والتوعية المتعلقة بالتمكين السياسي، والمشاركة السياسية للمرأة.

وتجدر الإشارة إلى أن دعم المشاركة السياسية للنساء بحد ذاتها هي إرادة سياسية واجتماعية تُبنى على الاعتراف بالقدرات النسائية، وبمبدأ المساواة بين الجنسين، ويتمثل (الاعتراف) في اعتبار وضعية معينة جديرة بالاهتمام، وتتطلب تدخُل فاعلين اجتماعيين من أجل إفرار تصور جديد للمنظومة الاجتماعية، والعمل على ترسيخها وإدراجها ضمن الأولويات المجتمعية. فمكانة المرأة مرتبطة بالقيم الجوهرية للمجتمع ونضاله من أجل الاستقلال والسعي لبناء نظام ديمقراطي يحقق التنمية العادلة ولا شك في أن المرأة ستسهم في تركيز قيم جديدة داخل الحقل السياسي (النجار، 2014، 15).

وعن الدراسات المتعلقة بالمرأة أعد تنظيم الحركة الإسلامية أوكل مهمة الدراسات التي تهتم المرأة للمؤسسات المحسوبة على التنظيم مثل مركز الدراسات والأبحاث التابعة إلى مؤسسة "الثريا للاتصال والإعلام" (انظر إلى الجدول رقم (10)).

ففي الحركة الإسلامية النسائية حماس العديد من الدراسات حول المرأة الفلسطينية، وقد تنوعت بين دراسات اجتماعية وأخرى سياسية. ومن عناوين هذه الدراسات: دراسة قدمت عام 2011م، بعنوان: "احتياجات المرأة في قطاع غزة"، ودراسة أخرى تناولت "العنف ضد المرأة" في العام 2012م، ودراسة بعنوان: "المشاركة السياسية" 2001-2013م في عام 2016م، ودراسة بعنوان: "صفحات من تاريخ المرأة الفلسطينية"، بالإضافة إلى دراسة تتناول قضايا المرأة الكامنة والمثارة وسوف نتحدث عن دراسة المشاركة السياسية للمرأة. وتناولت الدراسة: موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية منذ عام 2001م وحتى 2013م، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن المرأة الفلسطينية لم تحصل إلا على الجزء اليسير من حقوقها السياسية، حتى ما أقره القانون الفلسطيني طُبق بالحد الأدنى، وبالتالي فإن المرأة مازالت غير قادرة على إبراز جهودها أمام المجتمع، وأن ما قدمته المرأة للتنظيمات السياسية من خدمات سواءً أكان على صعيد الانتشار الجماهيري أم تنفيذ الخطط على الأرض وهي التي وصلت لدرجة المشاركة في العمل العسكري، فأن هذه التنظيمات لم تعط المرأة الحق في اتخاذ القرارات الكبرى. ويكاد ينحصر دورها، وفي كل التنظيمات تقريبا. (مركز الدراسات والأبحاث، 2016، ص45).

دور البرامج التثقيفية في بناء قاعدة المعرفة السياسية للمرأة:

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة حول برامج التثقيف تبين، أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتقابلها الجبهة الديمقراطية قد اهتمت بالتثقيف من خلال الأدوات التي يمتلكها كل فصيل، وحرصت على تعبئه الكوادر فيما يخص

الجوانب التنظيمية بهدف إكساب كوادرها المعرفة التنظيمية، وتكوينها، وهيئاتها، وكيفية إدارته الفصائل للمرأة وقضاياها وتعاملها. وظهر هذا جلياً في لجانها النسوية وأطرها التنظيمية. فجميعها تعمل من خلال برامج التنظيم وأجندته السياسية وهياكله التنظيمية، وإن تقاطع الفصيلان فيما بينهما في الأيديولوجية.

ويعتبر تواجد كوادر النساء في العمل السياسي داخل التنظيمات دليلاً على محاولات كل من حركة المقاومة الإسلامية حماس والجبهة الديمقراطية لتفعيل مشاركة النساء من أجل محاولة زيادة معارف ومهارات الكوادر الشابة الضرورية في عملهن ليستطعن لعب أدوار أكثر فعالية من الموكلة عادة للنساء في إطار التنظيم (مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، 2017، 3).

وبالعودة إلى الندوات والدورات، وخطط التشغيل الخاصة بالحركة النسائية الإسلامية في "حماس" بهدف معرفة ما إذا كان التنظيم يعمل على تدريب كوادره النسوية وبناء القاعدة المعرفية لهن في مجال التمكين السياسي؟! فإن من الصعب أن نتبين مدى صدق ذلك إلا إذا قمنا بإجراء مقابلات مع النساء المؤطرات في الحركة.

ولأن التثقيف يتصل بشكل وثيق بمفهوم المعرفة نظرياً وعملياً، ولأن المجتمع هو دينامية متكاملة يحتم وجود ثقافة دينامية تلامس الظروف والأحوال (كرامة ، 2015، 9). وهذا بدوره يستدعي وجود أنشطة وبرامج ثقافية تربوية واجتماعية وسياسية تتيح للشباب الفرصة للانطلاق والإبداع والتعبير عن ذاتهم وتفرغ طاقاتهم بما يخدم المجتمع. ترى الباحثة أن المهمة تقع على عاتق الفاعلين في المؤسسات المعنية بالشباب والمرأة، وأن الأمر يكتسب أهمية خاصة في ظل الواقع الذي يفرض نفسه على المرأة في مرحلة اكتشاف الذات، وبلورة الشخصية في ضوء ما يمكن تسميته "بأزمة الهوية" (عبد العاطي، 2004، 12).

وفي السياق نفسه، اعتمدت مجمل الخطط التشغيلية التي تتبناها الحركة النسائية الإسلامية "حماس" بلجانها المختلفة على مجموعته من الأهداف ومن أبرزها،

التركيز على أعداد كادر قادر على التفاعل مع الواقع والتعامل معه والتأثير فيه. وقسمت في خططها وسائل تنمية قدراتهم المعرفية إلى وسائل ذاتية أكدت على ضرورة تطوير الكادر لقدراته الذاتية بإعداد دراسات مختلفة، وأبحاث وغيرها، والثانية تقع على عاتق الحركة نفسها بتوفير دورات تأهيلية يفرضها التنظيم (نموذج الخطة مقترحة للجنة السياسية، 2008، 4) و(نموذج لخطة مقترحة للجنة الثقافية، 2011/5/4، 2-4).

وبعد الاطلاع على الخطة التشغيلية للجنة السياسية بدائرة العمل السياسي اتضح أن هناك برامجاً ودورات تدريبية يلتحق بها الكادر بهدف تقويته وتطويره بجانب الدورات التثقيفية التي يقدمها التنظيم لأبنائه.
ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1- الملتقى السياسي: ويعقد بهدف إعداد جيل مثقف قادر على مواكبة الأحداث والمستجدات المختلفة، ومساعدة قياده الحركة السياسية في التواصل مع اكبر قدر من قاعدة الجمهور النسوي (الخطة التشغيلية للملف السياسي، 2013، 1-4).

ويشمل الملتقى عدة أنشطة منها:

- عقد ورشات عمل لمناقشة وتدريب وتطوير (الكادر) بهدف تمكينه من التعامل مع القضايا المستجدة على الساحة.
- لقاءات شهرية لمناقشة المستجدات على الساحة الفلسطينية.
- عقد أيام دراسية لأحداث مهمة، أو للحديث عن الثوابت.
- محاضرات منهجية، والتدريب على تنظيم محاضرات سياسية منهجية دورية منتظمة.
- مناقشة كتاب، ويتم اختيار كتاب من الكتب السياسية وكتب الثوابت الوطنية لمناقشتها لفتح باب النقاش لأعضاء الملتقى.

ولا بد من التنويه إلى أن الملتقى السياسي تابع لبرامج اللجنة السياسية في الحركة النسائية الإسلامية "حماس" ويقابله في اللجنة الثقافية مشروع (الملتقى التربوي) وهو يشتمل على نفس الأنشطة.

وبجانب الملتقى السياسي كثفت الحركة النسائية في "حماس" من الدورات السياسية للكادر مثل، دورة كيف تقرأ التاريخ، دورة في الفكر القيادي، دورة في تجربة الإخوان المسلمين في الحكم دراسة وتقييم، الحركات الطلابية ودورها في المستجدات السياسية، قراءة في مشروع عباس لإنهاء الاحتلال، المخططات الصهيونية لتهود القدس، آليات الرصد والتوثيق للأحداث السياسية، قراءة تحليلية في الصحف العبرية، تحليل لغة جسد السياسيين، الحروب التي شنت على غزة، قراءة وتقييم، ورشه عمل عن دور المرأة السياسي (تقرير الإحصائي بالأنشطة السياسية، 2016، 4-5).

وأما عن التدريبات التي يتلقاها أبناء التنظيم فللحركة الإسلامية حماس والحركة النسائية علاقات مباشرة مع مؤسسات ومراكز للأبحاث والتدريبات المعنية بتدريب الكوادر النسائية والشبابية الخاصة بالحركة.

وعن هذا الجانب تحدث بسام المناصرة قائلاً: "نحن في مؤسسة إبداع نتعامل مع كافة الفصائل الفلسطينية وأبنائها قاطبة، وعلاقتنا بالتنظيمات هي علاقة تشاركية تهدف لتقديم البرامج التدريبية المتنوعة لخدمة الكوادر الشبابية ورفع مستوى المهارات العملية والعلمية.

وعن المعايير التي يخضع لها الملتحق بالبرنامج قال: "الفصيل يقوم بترشيح مجموعه من الأخوات والإخوة، وهؤلاء الإخوة يخضعون لاختبار تحريري ومن ثم تجرى مقابلات ويتم تصفية الـ 50 متقدم أو متقدمة إلى 20-30 بشرط أن لا يزيد عن ذلك ثم نعلمهم بضوابط التدريب ومحاور الدبلوم" (المناصرة، 2018).

ومن هذه الدورات والتدريبات:

1- الدبلوم القيادي في السياسة والإعلام:

وهو يهدف إلى إعداد قيادة نسائية وتسلحها بأهم المعارف والمهارات السياسية والإعلامية التي من شأنها أن تزيد من قدرات النساء على التعامل مع المتغيرات. ويشتمل البرنامج على محاور عدة، منها المحور الشرعي، وومحور المحور التربوي ووقفات مع فكر الراشد، ومحور القضية الفلسطينية، وحركة حماس، وقضايا عالمية، ومهارات إدارية، ودراسات تاريخية، ومهارات سلوكية، ومهارات بحثية (الحركة النسائية الإسلامية، المكتب الإداري، 2013، 8-11).

2- برنامج القيادة والريادة:

مدة البرنامج سبعة شهور، موزعة على فصلين، بواقع محاضرتين (8) ساعات أسبوعياً، ويسعى هذا البرنامج إلى إعداد كوادر شبابية علمياً ومعرفياً جيداً، يؤهلهم إلى تولي المناصب القيادية في الحركة. وهو يحتوي على 340 ساعة تدريبية موزعة على محاور عدة، هي: (المحور الشرعي (26) س، المحور التربوي ووقفات مع فكر الراشد (18) س، القضية الفلسطينية وساعاتها (32)، حركة حماس وقد خصص لها (16) ساعة، وقضايا عالمية ولها (12) ساعة، ومبادئ ومفاهيم قيادية واهـا (46) ساعة (الخطة التدريبية، برنامج القيادة والريادة، 2018، 8-10).

وهناك دورات مشابهة مثل دورة "التحليل السياسي"، برنامج القيادة السياسية، برنامج القيادة الدبلوماسية، برنامج القيادة الأمنية (مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، 2007، 2).

وعن أسباب التحاق السيدات بمثل تلك الدبلومات والورشات: قالت الأستاذة "أسماء إن معظم النساء العاملات في الجمعيات النسائية هن خريجات الكليات الشرعية والعلوم الدينية، وبالتالي ليست لديهن مهارات تدريبية في مجالات مختلفة، منها: الإدارة، والتنمية البشرية، وغيرها. ثم أضافت: و"طبيعة عملي تفرض علي أن

أكون ملمةً بجوانب أخرى لم يوفرها لي التنظيم فأنا أعمل بجمعية الشابات المسلمات منسقة مشاريع وبرامج، ولكن تخصصي شريعة وأصول دين بعيد عن مجال عملي فرغبتني بتطوير ذاتي وتمكيني في مجالات الاقتصاد والسياسية وغيرها شيء ضروري، وهذه الدورات الخارجية تعطيها المساحة والفرصة للتجريب والقيام بدراسات على عكس التدريبات التي تتلقاها من التنظيم تكون الأعداد كبيرة، وفرص الممارسة والتطبيق والمشاركة معدومة (حرارة، 208).

ويتضح بأن الدورات التي يوفرها التنظيم للكادر غير كافية، ولن تمكن الجيل الشاب من إثبات ذاته والتعبير عن هويته بشكل حر، بل تنحصر في مجالات ضيقة تخدم مصالح الحركة واحتياجاتها، ولكن الحركة تداركت ذلك فركزت مبكراً على سد الثغرات المتواجدة لدى كوادرها بالسماح لهم بالالتحاق بدورات خارج إطارها التنظيمي بشكل يعطيهم الفرصة للمبادرة والبحث والاكتشاف والممارسة.

وهذا يدل على أن واقع الثقافة التنظيمية يعاني من تراجع في أهميته أمام ارتفاع مستوى العصبية المذهبية، وأن الالتزام تجاه التنظيمات يتم عبر التزام مذهبي، وليس التزاماً ثقافياً ووعياً بفكر سياسي محدد، ورغم أن الالتزام الديني لم يكن عائناً أمام تطور الفكر الثقافي، فإن العصبية الدينية واستخدامها في المصالح السياسية أثر على ثقافة المواطن وعلى الثقافة العامة. فما هو سائد من حياة ثقافية اليوم يمكن تسميته "بالعصبوية" المتوقعة أمام انهيار مجتمع الثقافة الوطنية (كرامة، 2015، 8).

ويقال بسام المناصرة من خلال تجربته في تدريب الكوادر الفصائلية الملتحقة بالدبلومات عن مستوى الخبرات والقدرات المعرفية والثقافية لديهم: "للأسف نلمس إشكالية عامة داخل الفصائل جميعها هي أن ابن التنظيم متعصب لتنظيمه الذي لا يعرف عنه الكثير. فجل التنظيمات لديها قصور واضح في مجال تعميم الثقافة التنظيمية لدى كوادرها، فابن التنظيم يقاتل عن حمية وليس عن معرفة، وإن استقوا بعض المعارف في مجال الثقافة التنظيمية فهي لا تمثل سوى الحد الأدنى، وهذا

مؤشر خطير لوجود خلل في البرامج التنظيمية، وأساليب التثقيف المتبعة في فصائلنا، فدورنا في البرامج التدريبية نكثف من المحاور التي نجد بأن أبناء الفصيل بحاجة لها فنعطي ما نسبته 50% بالتركيز على المعارف التاريخية والسياسية، و30% عن الجوانب الإدارية ومهارات القيادة والريادة (المناصرة، 2018).

وترى (عزة العجلة) الناشطة في دائرة العمل الجماهيري فيما يخص حالة الشباب أن الأجيال اليوم ليس عليها «رباط»، ولا أحد يمكن أن يسيطر على فكره نحن أمام شابات وشباب لديهم حالة من الإبداع والدافعية. اليوم العالم مفتوح والشباب تآثر يبحث عن التحرر الفكري فلو تستلهم الأحزاب من خلال برامجها هذه الطاقات بالشكل السليم ستتحرف الأجيال عن مسارها. واعتبرت أن لكل مرحلة شبابها ورجالها فمرحلة الشباب الحالية هي مرحلة التحرر الفكري تجمع كل محاولة لتقييد وحجر الأفكار واستخدامها لمصلحة هذا التنظيم أو ذاك (العجلة، 2018).

ورغم محاولة الحركة النسائية الإسلامية حماس للنهوض عبر منظومتها البرمجية بإتاحة الفرصة أمام كوادرها للمشاركة في كافة البرامج التثقيفية التي تزودها للمنتمين في صفوفها، وفتح الباب أمام مؤسسات ومراكز تدريبية للتعاون معها إلا أن دور هذه البرامج ظل محدوداً في مجال إيجاد قاعدة بشرية مدربة.

وفي شأن العلاقة بين التنظيم والجماهير اعتبر (أحمد عبد ربه) أن التواصل المباشر بين القيادات، وكوادرها بعيداً عن علاقات الاستعلائية، وتكثيف لغة الحوار يخلق الثقة بالقيادات وبرامجها. ويضيف بأن أحد أهم الأنشطة والبرامج السياسية للتنظيم عبارة عن أعمال المتابعة والتطوير للكوادر، بحيث تختص مجموعة من القيادات الوسيطة بالتأكيد على انتهاء الأعضاء من الدورات التدريبية والقراءات الخاصة، وتعمل ملخص تنفيذي لما تم تعلمه وطرحه على باقي أعضاء المجموعة. وهو يؤكد على أن التمييز في تصنيف الأعضاء الطموحين والناشطين والمؤجلين الذين يسوقون للتنظيم وأفكاره، يفتح المجال أمام التنظيمات لخلق كوادر مدربة (عبد

ربه، 2014، 30). وفي ذات الشأن يضيف عبد العاطي أن التزويد من حجم الإنفاق المالي على تطوير الكادر، وإطلاق الطاقات الخلاقة للكوادر الموجودة في سياق ديمقراطية بعيداً عن صبه في قوالب جامدة، وتحميله مسؤولية الأزمة الحادثة وإحياء النسبية الفكرية فعلى التنظيمات أن تعترف بأن برامج عملها قد غاب عنها الجديد وكانت صورةً مكررةً من برامج أخرى سابقة (إسقاط التنظيمي على النقابي) وعليهم امتلاك الجديد الذي يتناسب مع المرحلة ومعطياتها فامتلاك الجديد من يؤسس للتغيير الذي نريد (عبد العاطي، 2004، 16-18).

ومما يُؤكد على بداية الاهتمام بالمواضيع الجندرية قيام الحركة النسائية بإجراء دراسة عن "العنف ضد المرأة"، عكست الدراسة انتشار اللوعي المجتمعي للمرأة في المجتمع الفلسطيني بحقوقها كامرأة، إلا أنه هناك عدم ثقة في قدرة المرأة ونجاحها في خوض غمار العمل السياسي. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية المرأة في كافة المجالات، وبخاصة المجال القانوني والحقوقى لما يترتب على ذلك من انخفاض لنسبة العنف، وأهمية التركيز على البرامج العملية الموجه للنساء، خاصةً فيما يتعلق الاقتصادي والاجتماعي للمرأة (مركز الدراسات والأبحاث، الثريا، 2012، 80-81).

تأسيساً على ما سبق ترى الباحثة أن مضمون البرامج التثقيفية الصادرة عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لا تُعطي اهتماماً لمسألة التمكين السياسي وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. فما هو موجود الآن لا يخدم الوعي الحر، رغم الاجتهاد من الحركة النسائية الإسلامية بالتركيز على عدد الندوات وورشات العمل، لأن برامجها لا تخرج من العباءة التي يرسمها لها التنظيم.

الخلاصة:

بعد عرض دور البرامج التثقيفية الصادرة عن الجبهة الديمقراطية وحركة المقاومة الإسلامية حماس في تنمية الوعي السياسي للمرأة في مجالات القضية

الوطنية الفلسطينية، وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ومجالات التمكين السياسي والمشاركة السياسية للمرأة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان لاحظت الباحثة أن هناك نقاط التقاء كبيرة بين الفصيلين فيما يتعلق بدور برامج التنقيف الموجهة للمرأة في تنمية وعيها ونشر الثقافة السياسية. وتتمثل نقاط الالتقاء هذه في مجموعة من الإيجابيات والسلبيات، وذلك على النحو التالي:

أولا : الإيجابيات لدى الفصيلين:

لقد تبين من خلال الدراسة أن هناك عدداً من الإيجابيات، ومنها:

- تحظى المرأة في الفكر السياسي لحركتي حماس والجبهة الديمقراطية وسلوكهما الميداني بمكانة متقدمة أسوة بغيرها من الفصائل السياسية الفلسطينية الأخرى، واعتبرت الحركتين المرأة هي المحضن التربوي الأول للقواعد التنظيمية والسياسية للحركتين وأوعزت لها مهام وتكليفات تربوية وسياسية واسعة في الميدان.
- لدى الفصيلين أدوات متنوعة من التنقيف التنظيمي والسياسي المرتبط بفكر الحركة وأهدافها ونشأتها واشتملت مضامين البرامج التنقيفية من الناحية النظرية على محتويات عدة للوعي مثل الهوية، والمواطنة، تداول السلطة، التعددية السياسية بتسليط الضوء على جملة من القضايا التي تعزز الاحساس بالهوية والانتماء وحماية الحريات والحقوق الانسانية.
- تركز حركة حماس في برامجها على منح المرأة المزيد من المقاعد السياسية التنظيمية داخل الحركة، دون الحاجة لوجود كوتا سياسية أو برلمانية فالمسألة منطلقة من داخلها، لأن فكر حماس السياسي مواكب للتطورات السياسية الحاصلة في المنطقة والعالم، ومن ثم قررت منح المرأة ذات المكانة التي تأخذها في الميدان والشارع داخل المواقع التنظيمية والقيادية في داخل الحركة. ولا يقل اهتمام الجبهة في هذا الميدان عن

اهتمام حركة حماس، ولكن العوامل الأيديولوجية وأدوات التعبئة الجماهيرية والنسوية لدى حركة حماس سمحت لها بالتفوق على الجبهة في هذا المضمار.

ثانياً : السلبيات لدى الفصليين:

وتبين من خلال الدراسة أن هناك عدداً من السلبيات، ومنها:

- تراجع دور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية وعي المرأة نتيجة لعوامل أهمها الانقسام الداخلي، والفجوة بين ما هو واقع وبين ما يجب أن يكون على الأرض. وهذا يعكس تفاوتاً واضحاً في رؤية التنظيمات الفلسطينية لقضايا المرأة، والتي تستمد من الخلفية الفكرية والعقائدية التي ينتمي إليها التنظيم السياسي الفلسطيني، فحماس ذات المرجعية الدينية ترى بأن الدور المنوط للمرأة حالياً هو امتداداً لدورها الأمومي، وأما الجبهة وانطلاقاً من فكرها اليساري، وإن كانت أكثر تحرراً وإيماناً بالقضايا النسوية فقد رسمت خطط عمل الطوباوية تطوير دور المرأة، في إطارها التنظيمي.

- أن الخلفية العقائدية لم تنعكس فقط على تفاوت الرؤية حول قضايا المرأة المختلفة والبرامج الموجهة إليها، بل أثرت أيضاً على الأدوار المنوطة بالبرامج التنظيمية، ودورها في تنمية الوعي السياسي للمرأة في المجالات الوطنية والسياسية وقضايا الديمقراطية، فحركة حماس استندت في رؤيتها على الميثاق التأسيسي الذي يعد بمثابة الدستور مرجعيته القرآن والسنة، وكذلك تعبر الجبهة الديمقراطية في مرجعياتها وأدبيتها المستمدة من نظامها الداخلي وبرنامجه السياسي عن وعي، ولكن الارتباط بتلك المرجعيات جعل ما يجري على الأرض من برامج ودرجات وورشات ومؤتمرات ليست تثقيفاً ونشراً للوعي، بقدر ما هو ترويحٍ وتسويقٍ لمبادئ الحزب.

- لم يُحسن الفصلان توظيف هذا الكم الهائل من النساء المؤطرات في كلا
الفصيلين بطريقة تخدم تنمية الوعي السياسي، وإنما استندت على المرأة
كوسيلة لتحقيق أهداف تهم المصلحة التنظيمية.

الفصل الخامس

تحليل نتائج المقابلات الميدانية الخاصة بدور البرامج التثقيفية الفصائلية في
تنمية الوعي السياسي للمرأة

المبحث الأول: تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج
التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة في حركة حماس
المبحث الثاني: تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج
التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة في الجبهة
الديمقراطية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج
التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة غير المؤطرة.

المقدمة

يتناول هذا الفصل تحليلاً لتساؤلات المقابلات التي أجريت مع المجموعات المركزة عينه الدراسة وأيضاً نموذج دراسة الحالة، فيما يتعلق بالبرامج التثقيفية الموجهة للنساء المؤطرات في كل من حركة المقاومة الإسلامية حماس، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بهدف التعرف إلى دور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية الوعي السياسي لدى المرأة الفلسطينية المؤطرة في الأطر النسائية التابعة لكل فصيلة؛ وذلك للإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس: ما دور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية؟ وما أثر ذلك على مسألة الوعي الثقافي والسياسي للمرأة المؤطرة؟

وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على أداتين هما: (المقابلة المركزة) و(دراسة الحالة) باختيار مجموعات مركزة من النساء المؤطرات في الجهة الديمقراطية وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" داخل المؤسسات والجمعيات التابعة للحركتين والتي وصلت أعدادها إلى (30) مؤسسة. ووزعت أسئلة المقابلة المركزة مناصفة باختيار (15) امرأة مؤطرة في حركة المقاومة الإسلامية حماس، مع التركيز على تنوع الفئات المستهدفة من حيث (الأعمار، والمواقع، وأماكن العمل)، فشملت شريحة الشباب، والقيادات في المؤسسات والجمعيات، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء المؤطرات في الجهة الديمقراطية.

ولأن الدراسة تسعى إلى بيان دور البرامج التثقيفية الفصائلية في توعية المرأة المؤطرة في حركة حماس والجهة الديمقراطية وتنمية معارفها السياسية في القضايا السياسية، والوطنية، والمعرفة التاريخية، ومجالات المشاركة والتمكين السياسي خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2006-2016م، تم تصميم ثلاث نماذج للمقابلات التي تستهدف ثلاث عينات للدراسة، مجموعة تساؤلات للنساء المؤطرات في حماس، والثانية مجموعة تساؤلات للنساء المؤطرات في الجهة، بينما استهدفت المجموعة الثالثة

النساء الغير مؤطرات ولكن يعملن في مؤسسات نسوية مثل مركز شؤون المرأة، مركز أمان للنزاهة، مركز الدراسات النسوية غزة وغيرها.

المبحث الأول

تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي

السياسي للمرأة المؤطرة في حركة حماس

فُلنا سابقاً في بداية الدراسة بأن حركة المقاومة الإسلامية حماس منذ نشأتها في أواخر عام 1987م، حتى الوقت الحالي حققت تطوراً ملحوظاً على المستوى السياسي، والعسكري، والاجتماعي، وأيضاً الثقافي، وتبين لنا أيضاً في محطات معينة كيف أن الحركة ومنذ لحظةها الأولى فتحت الباب على مصراعيه لتكون المرأة ليست فقط جزءاً مهماً في الحركة، بل ومشاركةً في تنظيمها وبرنامجها. وكيف منحت المرأة المؤطرة في صفوفها مساحة واسعة لتخوض معترك الحياة فلعبت أدواراً مختلفة في عدة مجالات منها: الأمنية، والدعوية، والعسكرية، والسياسية ولكن هذه البرامج من مطبوعات أو مؤتمرات أو ندوات وورشات عمل، وأطر نسائية، ومواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في تنمية الوعي السياسي للمرأة من وجهة نظر النساء المنتميات للحركة؟!!

وحتى نتمكن من الإجابة نقدم عرضاً تحليلياً للدراسة الميدانية المتعلقة في تقييم النساء المؤطرات في حماس لدور البرامج التثقيفية في تسحين مستوى الوعي السياسي لديها في الآتي:

أ. المطبوعات التثقيفية ودورها في تنمية الوعي السياسي للمرأة في حماس

فيما يتعلق بسؤالنا الأول والثاني حول المطبوعات التثقيفية المفضلة في إصدارات الحركة، وما تصنيفاتها وأنواعها؟ أظهرت المقابلات أن المرأة في (حماس) ليست لديها أي اطلاع ولا تمتلك أي نوع من المعرفة عن المطبوعات أو النشرات التعبوية الصادرة عن الحركة. وفي إشارة واضحة تؤكد ما سبق ذكره أنه عند القيام بتوزيع استمارة المقابلة المقصودة على العينة المستهدفة فقد فُوجئنا نساء الحركة وخاصة الفئة الشابة، بأن هناك مطبوعات للحركة بالإضافة إلى صعوبة قدرتهن على تصنيف

المطبوعات، وأغلب التصنيفات دلت على مدى العشوائية والسطحية والعمومية لنساء الحركة. فنذكر بعض من الإجابات لعينه الدراسة على سبيل المثال وليس الحصر لأنواع وتصنيف المطبوعات في الآتي: (صحف، مجلات، موقع إلكترونية، جرائد، مطويات، نشرات ورقية، مطبوعات دينية، فقهية، تربوية، اجتماعية، سياسية، فكرية، دعوية، أمنية، عسكرية، ثقافية..)، بينما كانت (مجلة السعادة، الرسالة، المواقع الإلكترونية، والتعميمات الداخلية لتنفيذ فعاليات، وجريدة نساء من أجل فلسطين، البروشورات والمطويات، واللوحات في المساجد) من المطبوعات المفضلة لديهن. وفي المقابل لا يوجد سوى مؤطرة واحدة أو اثنتين صرحن عن أسماء لبعض المطبوعات مثل (مجلة عبير الوعي، سلسلة مجلة أفاق) ومثل هذه التسميات تعد من الإصدارات التابعة للتنظيم أما عن الكتب فلم نجد أي اسم لكتاب أو مؤلف ذُكر في إجابتهن على الأسئلة، وبالتالي ما توفره الاجابات السابقة لنا من دلالات توضح لنا عدم مساهمة المطبوعات في تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة في حماس، وليس لها دورا أيضا في دعم المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة.

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثالث والرابع حول كيف ساهمت المطبوعات في زيادة المشاركة السياسية للمرأة في حماس؟ وحول كيفية خدمة الوعي المرأة ومجالاته؟، فقد تبين أن التركيز على الجانب الديني والتربوي للحركة في مطبوعاتها، كانت الأكثر انتشارا بين المؤطرات في حماس، تلاها المعرفة الفكرية والتنظيمية بالحركة، وتصحيح مفاهيم مغلوطة بحسب ما ورد في إحدى الاجابات، واخيرا كان تصدر الأحداث وتقدير الواقع السياسي للحالة الفلسطينية من احداث وأزمات قد اخذت حيزا كبيرا في المؤلفات والنشرات.

وأجملت النساء المؤطرات أوجه الجودة والقصور للمطبوعات التعبوية في أنها ساهمت في زيادة نسبة التوسع النسوي على المستوى الجماهيري، وفي ارتفاع أعداد النساء المنتميات للحركة، بحسب ما جاءت الاجابات على التساؤل الخامس، حيث

أجمعت كل المؤتمرات على صيغة الإجابة ب(نعم، نعم وبشكل كبير)، وهذا يبين أن الدافع من وراء التحاق النساء في البرامج التثقيفية للحركة هو دعم التنظيم، ورصد نسب أعلى للنساء المؤتمرات داخله. بالإضافة إلى انتماء النساء إلى الأفكار التي يدافع عنها التنظيم وقناعتها بقدرة الحركة على التغيير والتأثير في المجتمع. وهذا يتوافق مع ما ورد ذكره في البرنامج الانتخابي لكتله التغيير والاصلاح، حماس؟ وتأكيذا لما سبق أكدت السيدة فدوى الشرفا، ناشطة في الحركة النسائية ومسؤولة في دائرة شؤون اللاجئين بحركة حماس، على أن النساء الفلسطينيات عادة ينتمين لهذا الفصيل أو ذاك ايماناً بالمبادئ الفكرية.

وتأتي هذه الاجابات لتدعم أحد التساؤلات الفرعية المنبثقة عن التساؤل الرئيسي لدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة في حماس ونصه: " ما الدافع وراء مشاركة المرأة في تلك البرامج التثقيفية؟ وتمثلت الإجابة في أن •قلة المطبوعات والمؤلفات وندرتها، جعل من الصعوبة معرفتها ولا الوصول إليها، ولكن هذا ليس مبرراً كافياً، لأن القلة ليست سبباً "فقليل دائم خير من كثير منقطع" إلا أن هذا القليل فُدر له أن يظل خافياً عن الأنظار ليصبح منقطعاً فعلاً عن أبنائه وعن المهتمين. كما تمثلت في السرية والكتمان وهذا يتطابق مع تصريحات الكثير من القيادات في الحركة الإسلامية حماس، أمثال: الشيخ/ أحمد ياسين، ومسؤولة الحركة الإسلامية النسائية رجاء الحلبي وهذا القول يؤكد صدق ما أورده الكاتب "سليمان النواتي" في دراسته عن حماس في كتابه حماس من الداخل الذي تناول فيه دراسة الحركة من داخلها.

ويضاف إلى ذلك أن التنظيم لم يركز على موضوع الوعي السياسي بشكل خاص، نتيجة وصول الأخوات للمشاركة في الشأن السياسي كان متأخراً. وأن •انغلاق الحركة في كتاباتها على نفسها وعدم الانفتاح على الآخر، قد أدى إلى حجب الحركة

للمعلومات عن الفئات المؤطرة ورهنهن بما تمليه عليهن أميرة المنطقة أو اللجنة المختصة، وهو ما ترتب عليه محدودية الوعي السياسي النسوي (النخالة، 2018). وهناك العديد من العوامل التي تحدثت عنها النساء المؤطرات في الحركة والتي تجعل حجم الثقة والمعرفة بما يُكتب عن الحركة وما تقدمه من مطبوعات ضئيلاً جداً لارتباطه فقط بالحزب وهويته الأيديولوجية.

ب. النتائج المتعلقة بالأسئلة عن المؤتمرات ومدى مشاركة المرأة فيها، ومدى خدمتها لقضايا المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة، وتنمية وعيها السياسي في مجالات القضايا الوطنية والدولية؟ وما محاور المؤتمرات؟ وكيف ساهمت في تنمية الوعي السياسي لدى الاخوات في الحركة؟ وعن أوجه القصور والجودة في مؤتمراتها الجماهيرية؟!

تباينت الاجابات بين النساء المؤطرات، فيما يتعلق بحجم مشاركة المرأة في المؤتمرات الخاصة بالحركة. ولكن الغالبية العظمى من النساء أكدن على ان مشاركتهن في المؤتمرات منعدمة وقليلة جداً، لأنها محصورة على شريحة معينة من النساء مثل الاعلاميات والنساء من حملة الشهادات العليا مثل الدكتوراه والماجستير، أما المشاركات الفعالات في المؤتمرات فقد اعتبرن أن تلك المشاركة غير كافية مقارنة بحجم النساء المؤيدات للحركة.

وتعتبر هذه النتائج طبيعية على ضوء ما سبق تناوله في الفصل الثالث حول أهم أدوات التنقيف الصادرة عن حركة حماس. فغياب دور المؤتمرات في التنقيف يدل على محدودية الجانب التنقيفي والتوعوي، وبالتالي فإن "الجيل القديم" من نساء الحركة هن من اكتسبن فرصاً أكبر للمشاركة والاستفادة من المؤتمرات في زيادة وعيهن بالحركة وبرنامجهما؛ مما ساهم في اثبات ذاتها وتقوية شخصيتها القيادية. وهكذا تُرجمت إجابتهن (بنعم، ونعم وبنسبة عالية جداً)، وصورن ذلك بوجود نماذج لقيادات نسوية في المجلس التشريعي، والنقابات، والمؤسسات التابعة للحركة، ولكنها

فئة قليلة. وذلك بعكس نصيب الجيل الجديد من القيادات الشابة، فهو لم يستطع اكتساب مثل هذا الوعي لحدثة سنه أولاً، ولعدم وجود اهتمام من قبل الحركة بالجانب التثقيفي الذي يستهدف تنمية الوعي السياسي لدى المؤتمرات ثانياً..

ت. وعن النتائج المتعلقة بالتساؤلات عن الندوات وورشات العمل الموجة للمرأة المؤطرة في حماس من قبل المؤسسات المحسوبة على الحركة، والتنظيم نفسه، وعن مدى مساهمة الورشات في توعية المرأة، وما أنماط البرامج التي تعرض في الورشات؟ وما أوجه القصور والاستفادة منها؟

وكان من الواضح أن مشاركة النساء في مثل هذه الندوات والورشات عالية جداً، حيث وصلت إلى نسبة 90%. ويُستنتج أنها ساهمت في:

أولاً: رفع نسبة التوعية الحزبية للمرأة المؤطرة، للارتقاء بفكر الحركة وتنظيمها وبرنامجها وبعدها (جانب بناء) من خلال:

أ-توسيع قاعدة المشاركة السياسية للنساء المؤطرات داخل الحزب: (أي زيادة نسب التوسع في حجم الكادر)، والتجديد في الهيئات القيادية النسوية مما يعكس مظاهر الديمقراطية.

ب- التقارب بين الجمهور والقاعدة اجتماعياً وهذا يؤكد ما نجحت به الحركة في الاقتراب من احتياجات النساء الاجتماعية.

وعن أوجه القصور في الندوات والورشات بالنسبة للنساء كانت متنوعة منها ما يرجع إلى المضمون العام للورشة ينحصر في مجالات الدعوة والارشاد، والمخيمات الصيفية، والايام الدراسية، وقليل منها تناول قضايا سياسية ووطنية متعلقة بالحياة السياسية للمرأة.

ويضاف إلى ذلك انعدام التركيز على قضايا النساء ومشاركتهن السياسية التخطيط حيث أرجع بعضهن أوجه القصور لكون الندوات والورشات لا تعطي المجال للنساء لتنمية قدرتهن وممارسة أدوارهن في القيادة وتطوير مهارتهن لتمكينهن

اجتماعيا واقتصاديا. ومن هنا أكدت السيدة "هداية شمعون" على أن الورشات والندوات الحزبية، لا ترتقي إلى صفة "البرنامج التثقيفي" لأنها لا تغذي فكر العضوات المؤطرات في التنظيمات الأمر الذي جعل من انضمام النساء إلى التنظيمات مجرد طقوسا تقليدية تمارسها الفصائل أكثر منها ايمانا بمعتقدات الحزب ومبادئه وبرامجه السياسية والتنظيمية(شمعون، 2017). وجعلت دور المرأة دورا وظيفيا. وهذا مأزق كبير وقعت فيه كل الفصائل بما فيهم الحركات الاسلامية والعلمانية واليسارية.

ث. أما بخصوص التساؤل عن الأطر النسوية التابعة للحركة ودرجة الثقة والمعرفة ببرامجها والمعلومات التي تقدمها؟ ونسبة مشاركة المرأة فيها؟ وما هي أوجه القصور والجودة وحساسية الاطر للقضايا النسوية؟ فيلاحظ أنه لا يوجد تفاوت بين الفصيلين من حيث حجم الأطر النسائية. ولكن مع فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية 2006م، ومع زيادة الأطر النسائية في أعدادها، بدأت تتغلغل الحركة النسائية الحمساوية بأعدادها الكبيرة عبر هذه الأطر بجمعياتها ومؤسساتها. ورغم ظروف الانقسام والحصار فإن هذا الجسم المؤسساتي كبر ونما بفعل الخدمات الإغاثية التي تقدمها الأطر والجمعيات. وفي المقابل نجد أيضاً الجبهة الديمقراطية التي توسعت بأنشطتها عبر اللجان ومسؤولات المناطق في فروعها المختلفة، رغم أن نصيب المرأة في المشاركة السياسية بالمجلس التشريعي كانت أقل من نصيبها في حركة حماس بكثير.

وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت نتائج المقابلات حول مستوى المعرفة بالأطر النسوية وبرامجها أن جمعية الشابات المسلمات بفروعها المتعددة، ونساء من أجل فلسطين قد تصدرت المراكز الأولى، وأن البرامج اللاتي شاركن بها تم تصنيفها على الترتيب التالي (ورشات إرشادية، وأخرى أمنية، ومخيمات صيفة، ورحلات، وندوات دينية، وأنشطة طلابية،..)، وقليل من الدورات التي تهتم القضايا السياسية: والتي منها دورات في (فن إدارة الازمات، ودبلوم القيادة والريادة، ودورات التخطيط)

ويعتبر قياس درجة الثقة والمعرفة ببرامج الأطر النسوية ومساهمتها في تنمية وعي المرأة مؤشرا على نوعية العلاقة التي تربط النساء بالحزب عبر أطرها النسوية. فالحساسية العالية للتنظيم فيم يتعلق بقضايا المرأة يُفترض أن ترتبط بشعور المرأة بقدر عالٍ من الحرية في اتخاذ القرار وفي ممارسة عملها داخل المؤسسات التابعة للحركة. ويتأثر التواصل وعدمه بين القيادة والنخب السياسية وانحصر حجم البرامج نتيجة شح مصادر التمويل، وانكفاء المؤسسات النسوية في برامجها على نفسها، وبالقدرة على التشبيك مع المؤسسات الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وبغياب الدور الريادي والسياسي للمرأة، وتغليب الجانب الدعوي، حيث جعلت هذه المسألة حجم الثقة بالبرامج التنقيفية محدودا ومرتبطة بمصلحة فئوية خاصة بالتنظيم. ومع ذلك اعتبرت الدكتورة (ختام الوصيفي) مسؤوله الملف التنقيفي في الحركة النسائية بأن الهم الوطني العام يطفو على الساحة المحلية دائما، الأمر الذي دفع حركة حماس لتقديم العام على الخاص بقضايا المرأة (الوصيفي، 2018).

ج. وفيما يتعلق بتساؤل حول مواقع التواصل الاجتماعي وتقييم النساء المؤطرات لدورها في خدمة الوعي، وبتصنيف وسائل التواصل الاجتماعي، ومدى الاستفادة منها)، اتضح أن جميع المؤطرات ناشطات ومتابعات لمواقع التواصل الاجتماعي وبشكل كبير، ولكن تذكر النساء المؤطرات في حركة حماس لما ينشر على مواقع التواصل ولأسماء المواقع الإلكترونية التابعة للتنظيم كان متدنياً جداً مما يدل على أن هذه المواقع تستخدم فقط للاطلاع والتسلية في كثير من الأحيان وليست لاكتساب المعلومات. وقد اهتمت أغلبية المهتمات بمواقع معينه مثل: (موقع الرسالة، مجلة السعادة، موقع مجد، موقع القسام).

وهذا ما يؤكد على أن هذه المواقع، لم تخدم قضايا المشاركة السياسية للمرأة بقدر اهتمامها بنشر أخبار ومقالات تتعلق بالتنظيم، مع ملاحظة أن هذه المواقع تخلو من النشرات والكتابات الخاصة بالعناصر النسائية القائمة في مواقع القيادة.

وأما أهم القضايا التي تعرفن عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي التابعة (لحماس) فقد نوهت النساء المؤطرات إلى (قضايا سياسية، اجتماعية، مواقف للحركة، مؤتمر صحفي، زيارات الحركة وعلاقتها بالدول الأخرى، قضايا داخلية، أخبار، نشاط سيدات حماس. . الخ).

وثمة إشكالية في التعمق بهذه القضايا رغم أن حماس لديها إمكانيات عالية، وتفوق في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، وتتمتع بقدرة إعلامية كبيرة. وبحسب ما جاء في الإطار النظري أن حماس تستعرض على مواقعها مواقفها الفكرية، وكانت أغلب مقالاتها عام 2007 تتعلق بتعميق وخدمة الانقسام والتحريض على حركة فتح والسلطة في رام الله. وهو ما لا يخدم المعرفة والوعي وتعزيز قيم التسامح لدى القيادات النسوية في تعاملهن من نساء الفصائل الأخرى، بل مع المجتمع ككل. وقد أجمعت الإجابات من قبل عينه الدراسة على أن هناك محدودية لدور برامج التواصل الاجتماعي في نشر الوعي والتثقيف السياسي، حيث قال نحو 90% من النساء أنهن متابعات ومراقبات لوسائل التواصل الاجتماعي فقط، وأنهن يطلعن على مواقع ثقافية عامة ليس لها علاقة بالتنظيمات.

المبحث الثاني

تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي

السياسي للمرأة المؤطرة في الجبهة الديمقراطية.

أ. المطبوعات التثقيفية ودورها في تنمية الوعي السياسي للمرأة في الجبهة الديمقراطية

تبين بأن المؤتمرات في الجبهة لا يبعدين كثيرا عن النساء المؤتمرات في حماس من حيث المعرفة والاطلاع على ما يصدره الحزب من مطبوعات مما يدل على أن مطبوعات الجبهة بحجمها الكبير لا تضيف كثيرا للمرأة المؤطرة، سوى معلومات مجتزئة انحصرت في مسائل حزبية ضيقة. ونستدل على ذلك بأن المطبوعات المفضلة للنساء المؤتمرات بالجبهة هي سلسلة كتب التثقيف الحزبي، التي تحدثت كما ذكرنا مسبقا، عن الحزب والمنظمات الديمقراطية، وآليات التوسع التنظيمي، أما عن باقي السلاسل الأخرى فلم تذكر معظم المؤتمرات أنهم اطلعوا عليها.

ومما يؤكد ذلك أن مؤتمرات الجبهة صنفن المطبوعات بشكل شمولي يدل على محدودية دور هذه المطبوعات في التثقيف حتى بما يتعلق بأمور التنظيم فأغلب المؤتمرات لم يذكرن من المؤلفات سوى الكتيب الصادر عن اتحاد لجان العمل النسائي بعنوان شاعرات فلسطينيات، مما يؤكد بأن الجبهة الديمقراطية كحزب مهتمة بما يجب أن يكون وليس بما هو كائن.

ويتضح مما سبق أن معرفة الرفيقات المطلعات على مطبوعات الجبهة دون المأمول، بل إن من فضلن كتب "التثقيف الحزبي أفدن بأنها" كتب قُرضت عليهن بحكم انتمائهن للحزب، ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الكراسات ليس له علاقة بتنمية الوعي السياسي الشمولي والجمعي للمرأة لأنه محصور في قضايا تنظيمية بحتة.

ولوحظ بالنسبة للجبهة الديمقراطية أن ما نسبته 80% من العينة أكد أن مضمون المطبوعات تخدم قضايا المشاركة السياسية للمرأة الحزبية وعدّد مظاهر المشاركة في إجابتهن مثلاً: (مشاركة الرفيقات في انتخابات النقابية، البلديات، والمجالس التشريعية، حقوق المرأة في التمكين السياسي، المشاركة بفعاليات واعتصام، مشاركة عضوات داخل التنظيم، قيادات للمناطق، والمنظمات النسائية..).

وعن الشق الثاني من السؤال وهو: ما إذا ساهمت المطبوعات التثقيفية للجبهة في زيادة نسبة المؤطرات، كان الجميع متفقون على أن هذه المطبوعات قد رفعت من نسبة المنتسبات إلى الجبهة الديمقراطية، مما يدل على أن الفصائل تُعطي قدر من الاهتمام لإصدار كتب تتحدث عن المذهب الأيديولوجي الذي يؤمن به الفصيل ويقتدي به في منهجه ومبادئه وأفكاره. ونرى مرة أخرى أن الجبهة الديمقراطية خصصت كماً هائلاً من هذه السلاسل لتتحدث عن نفسها. وكان الأمر كذلك بالنسبة لنساء حماس حيث أكد على معرفة كافية بالأمور التنظيمية المرتبطة بالحركة، من: (نظام داخلي، تقرير سايسي، ميثاق الحركة وغيره من الأمور).

أما عن إسهام المطبوعات في رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة، وزيادة المعرفة بالقضايا السياسية والمجتمعية (أي تقييم محتوى الوعي السياسي) فقد وُجد أن الإجابات تفاوتت بين "نعم" و"لا" فيما يتعلق دور المطبوعات التثقيفية في تنمية الوعي ومجالاته ذات الصلة بمعرفة بالقضايا السياسية، وقضايا المشاركة.

وقد أرجعت النساء المؤطرات محدودية المعرفة إلى عدة أسباب جمعت بين العوامل الذاتية والحزبية: مثل سياسة الحزب نفسه، القيادات القائمة على التثقيف، التقليدية في الأدوات، القلة في المؤلفات. أما الأسباب الذاتية فتمحورت حول القصور والنقص من قبل النساء المؤطرات، وعدم العمل على تطوير القدرات والمهارات لديهن والتقييد بما يمليه عليهن الحزب.

وهذا ينقلنا إلى نتيجة مؤداها أن هناك قصورا من قبل الجبهة الديمقراطية لا يرجع فقط إلى التناقض للبرامج بين الكم والكيف، وتباين في الأدوات من مطبوعات ومؤتمرات أو ورشات عمل وأطر نسائية، بل أن غلبه العصبية الحزبية وسيطرتها على الفصائل اليسارية والاسلامية، انعكست سلبا على العديد من القضايا السياسية، والاجتماعية، والنسوية، بالإضافة إلى أن مجمل الفصائل السياسية الفلسطينية كانت -ولا زالت- تتأثر بالتغيرات السياسية والأحداث الجارية في الواقع الفلسطيني، مما جعل الاهتمام بالتثقيف مسألة موسمية. فالتركيز على القضايا الفصائلية، وإقصاء النساء عن المشاركة السياسية في المؤتمرات، ومواقع صنع القرار وضعف مشاركتها في التنظيمات السياسية، وتجاهل برامج التثقيف التي تخدم تنمية الوعي السياسي بما يعزز من معارف المرأة السياسية والوطنية بقضيتها وعدالتها وحققها في المشاركة، قد أدى إلى تعميق الانغلاق على الذات والتفوق في إطار (التنظيم).

ب. النتائج المتعلقة بالسؤال عن المؤتمرات ومدى مشاركة المؤتمرات في الجبهة، وإلى أي مدى تخدم قضايا المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة، وتنمية وعيها السياسي في مجالات القضية الوطنية والدولية والمحلية؟ وما هي محاور المؤتمرات وكيف ساهمت في تنمية الوعي السياسي لدى الأخوات في الحركة؟ وعن أوجه القصور والجودة في مؤتمراتها الجماهيرية؟، فقد تبين من إجابات العينية المقصودة في الجبهة الديمقراطية، 99% من النسوة المؤتمرات وقائدات الأقاليم والمناطق مشاركات وفاعلات في المؤتمرات الحزبية فقط. أما المؤتمرات العامة فلم يذكرن بأنهن شاركن في أي مؤتمر جماهيري. وهذا يدل على صدق ما ورد في الإطار النظري فيما يتعلق بكون الجبهة لا تعقد مؤتمرات عامة بقدر ما تعقد المؤتمرات الصحفية والمؤتمرات الحزبية الداخلية التي تعقد على فترات دورية لتجديد انتخاب القيادات في الهيئات العليا ومسئولي المناطق والأقاليم. فالإجابات حول نسبة المشاركة للنساء المؤتمرات بالمؤتمرات الحزبية كانت (نعم). وبالتالي حصر مفهوم

المشاركة السياسية للمرأة في حق الانتخابات للأدلاء بأصواتهن للقيادات العليا في الحزب.

وأفادت النتائج أن الاطلاع على نتائج المؤتمرات، والخروج بالتقرير السياسي والتعديل في النظام الداخلي جعل الرفيقات دائمات الاطلاع على الأحداث والمواقف السياسية والتنظيمية المتعلقة بالحزب ورؤيته السياسية تجاه القضايا الوطنية، وبالتالي فقد تسهم هذه المؤتمرات في تزويد المؤطرات بخلاصة تنظيمية عن القضايا الوطنية. وقد ظهر هذا جلياً في إجابتهن عن الشق المتعلق بأوجه القصور والاستفادة من المؤتمرات. وقد دلت الإجابات على (زيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع الجوانب السياسية، توعية المرأة بالمستجدات على الساحة الفلسطينية، تجديد للهيئات القيادية، وتدريب القيادات على إدارة مهامهن داخل الإقليم، وتعديل البرنامج السياسي ومناقشة الأوضاع التنظيمية، وغيرها من الجوانب).

ورغم أن إجابات عينه الدراسة قد نفت وجود عقبات داخل المؤتمرات الحزبية، حيث أرجعت النسوة أوجه القصور إما شكلياً أو لوجستياً مثل: (مكان انعقاد المؤتمر، توقيته، التغيب وعدم الحضور لبعض الرفيقات، آليات عقد المؤتمرات وتنفيذ الانتخابات، آليات إدارة جلسات النقاش) بين الولوج للحديث عن أجواء انعقاد المؤتمرات، وبين آليات الانتخاب والترشيح لمسؤولات المناطق والأقاليم، ناهيك عن تغليب المصالح الشخصية للناخبات والتي تخدم فئات على حساب فئات أخرى، كلها تؤكد أن وجود النساء في هذه المؤتمرات ضمن مساحة ضيقة. ويضاف إلى هذا عدم أخذ زمام المبادرة من القيادات في تقديم أوراق عمل لمناقشة أمور تنظيمية تعزز دور المرأة في المشاركة السياسية بالشكل الطبيعي. وهذا يقلل من دور هذه المؤتمرات في رفع مستوى الوعي والمعرفة للنساء المؤطرات في صفوف الجبهة.

ت. أما النتائج المتعلقة بالتساؤلات عن دور الندوات وورشات العمل الموجة للمرأة المؤطرة في الجبهة الديمقراطية، ومدى مساهمة الورشات في توعية المرأة، وما هي

أنماط البرامج التي تعرض في الورشات ؟ وأوجه القصور والاستفادة منها؟ وعن طبيعة الأنشطة التي شاركت فيها ؟ وعمّا اذا نجحت في تعزيز قدرات النساء القيادية؟، فقد أكد ذلك نحو 100% من أفراد العينة لدى الفصيلين. فعلى صعيد الجبهة الديمقراطية كانت الأنشطة قاصرة في ندوات متعلقة بمواضيع مثل: (قرار 1325، اتفاقية سيداو، قانون الأحوال الشخصية، قرار المجلس الوطني، سرطان الثدي) هذه كانت أبرز الأنشطة التي تعرفت عليها النساء. وعلى عكس ذلك كانت الأطر التابعة لحركة حماس تركز بشكل كبير على الجانب القانوني والسياسي في محاور التثقيف بجوار الجوانب الصحية والاقتصادية لكن تظل مجالات المشاركة والتمكين دون المستوى المتوقع أو المطلوب.

وقد أجمعت المؤشرات على أن البرامج تقلصت مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عام 2007م، وأن الجبهة الديمقراطية قد تأثرت برامجها التثقيفية بأحداث الانقسام كما هو الأمر بالنسبة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وقد أكد زكي رمزي مرتجى على أنه كان للانقسام الفلسطيني آثار سلبية على المجتمع الفلسطيني وأن البرامج التثقيفية أصبحت عاجزة عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للمواطن وأن عمليات التنمية المستدامة قد تراجعت وأن الانقسام قد ساهم في زيادة حالة الاستقطاب في التنظيمات الفلسطينية. ووصى مرتجى بضرورة قيام التنظيمات الفلسطينية بدور التثقيف السياسي من خلال دورات تدريبية لقيادات وممثلي الفصائل الفلسطينية والشباب وبخاصة فيما يتعلق بفض المنازعات، وإدارة الأزمات (مرتجى، 2014، 281).

ومن هنا يمكن القول، إن هذا الكم من البرامج التثقيفية والورشات لم تلمس احتياجات الشابات المنخرطات الجبهة الديمقراطية، فلا هي عالجت ملفات الفقر والبطالة، ولا هي دفعت بعجلات التنمية للأمام، وكانت النتيجة الحتمية زياده الشعور بالإحباط ومن ثم صعوبة التكيف مع الواقع نتيجة الفجوة العميقة بين الواقع والمأمول.

ث. أما فيما يتعلق بدرجة ثقة ومعرفة الأطر النسوية التابعة للجبهة الديمقراطية ببرامجها والمعلومات التي تقدمها؟ ونسبة مشاركة المرأة فيها؟ وما أوجه القصور والجودة وحساسية الاطر للقضايا النسوية؟، فقد تبين أن المرأة في اليسار على معرفة بالأطر النسوية والأنشطة التي تقدمها، والتي تنوعت مجالاتها: صحية، قانونية، اجتماعية، وأخرى حزبية ولكن مشاركتهن انحصرت في تلبية الدعوة لحضور احتفالا بمناسبة يوم المرأة، أو مشاركة في وقفات وفعاليات وطنية مثل يوم الأرض، نكرى وعد بلفور، يوم الاسير، المعاق وغيرها من المناسبات الاجتماعية، واقتصرت البرامج والندوات التثقيفية للمؤتمرات في الجبهة على الدورات القانونية والحقوقية، والصحية. ومثل هذه الندوات لا تنمي القدرة على المبادرة واثبات المهارات بتصميم برامج للعمل من النساء. ومن هنا تكاد أوجه المشاركة تنحصر في أمور تنظيمية حزبية فلم تذكر المؤتمرات مدى استفادتها من الأطر النسوية. فالأطر النسوية تحمل صورة الحزب بأفكاره ومبادئه وبرامجه ولا يمكن لقياداتها الخروج عن القالب الذي وضعه الحزب لها.

ج. أما فيما يتعلق بالتساؤل حول مواقع التواصل الاجتماعي وتقييم النساء المؤتمرات لدورها في خدمة الوعي، وما هو تصنيفك لوسائل التواصل الاجتماعي، وما مدى (الاطلاع، الاستفادة، المعرفة) وهل هذه البرامج تسهم فعلا في تنمية وعي المرأة المؤطرة؟ وعن أبرز القضايا التي تتناولها المواقع الالكترونية الحزبية؟ وإلى أي مدى توظف في خدمة وتنمية الوعي السياسي للمؤتمرات في الجبهة الديمقراطية؟، فقد تبين أنه رغم أن الجبهة الديمقراطية من أكثر الفصائل اهتماما بوسائل الإعلام وقد استخدمت شبكات التواصل الاجتماعي لتوصيل أفكارها ومواقفها فإن هذه الأدوات لم تستخدم من قبل الرفقيات كما يجب، بل إن الغالبية العظمى كانت معرفتها بهذه الشبكات محدودة، وكانت المواقع المفضلة لديهن هي الموقع الرسمي للجبهة الديمقراطية مثل موقع الاتجاه الديمقراطي، وايضا صفحة الفيسبوك لاتحاد لجان العمل

النسائي. وقد أجمعت المؤتمرات على أن هذه المواقع لا قيمة لها لأنها قاصرة على الاخبار، والمواقف السياسية للجبهة الديمقراطية في جملة من القضايا الوطنية والسياسية، بجانب افتقادها للكتابات والدراسات التي تهم المرأة الفلسطينية وقضاياها المختلفة.

وقد تبين أن الانقسام، والمصالحة، وقضايا اللاجئين، والحروب، والحصار، ومواقف الجبهة السياسية والفكرية من أهم الموضوعات التي تنصدر في شبكات التواصل الاجتماعي، وأن تناقلها يعتمد على الحالة السياسية المتغيرة التي يعيشها الفلسطينيون في صراعهم مع الاحتلال وصراعاتهم الداخلية؛ مما جعل التنظيمات بمختلف ألوانها ملزمة بالتفاعل مع الأحداث المتسارعة.

وحول دور وسائل التواصل الاجتماعي في خدمة الوعي بين صفوف المواطنين، يرى هزاع أبو الريش، بأن الشبكات أضحت بمثابة بابا مفتوحاً للجميع ونوافذ مطلة على جميع السواحل العقلية، وأنها تعكس القيمة للوطن، والبيئة التي يتربى فيها الفرد، وينتمي إليها، فالقيم التي تحكمنها في استخدامها لا تختلف عن تلك التي نتلى بها في شتى مجالات الخدمة الوطنية، وأن تمثيل الوطن لا يتقيد بخدمة معينة أو مجال معين، يتواصل في جميع الظروف والاقوات(ابو الريش، 2016، 13).

المبحث الثالث

تحليل نتائج المقابلات الميدانية المتعلقة بدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة غير المؤطرة.

كانت الإجابات فيما يتعلق بالمرأة الفلسطينية غير المؤطرة متفاوتة ما بين: (نادراً، أحياناً، غالباً، لا يعنيني، لا أعرف أبداً). وأن ما نسبته 2% من العينة هُنَّ مطلعات على إصدارت الفصائل بشقيها الإسلامي واليساري، وهذه نتيجة طبيعية ومُتوقعة لغير المؤطرات مقارنة بالنساء المؤطرات (بنات التنظيم).

وبالنسبة لما يتعلق بكون النساء غير المؤطرات أكثر وعياً من النساء المؤطرات فقد اتفقت وجهات النظر لدى كل من النساء المؤطرات في حركة حماس والجبهة الديمقراطية، على اعتبار أن من تنتمي للتنظيم أكثر معرفة ودراية وتقوفاً بالعديد من المجالات مثل (القدرة على القيادة، والتثقف بأمور الحزب، والإلمام بالقضايا والاحداث السياسية). ولكن هذه الإجابات تتنافى مع ما توصلت له نتائج الدراسة حول دور البرامج في تنمية الوعي الثقافي للمرأة، نظراً لأن هناك معايير محددة تؤخذ بالحسبان عند الحكم على مستوى الوعي لدى النساء غير المؤطرات مثل (المستوى العلمي، والانتماء، ومستوى الثقافة العامة، ونمط الحياه الاقتصادية والاجتماعية (حسين، 2016، 13) .

ومهما يكن فإنه يمكن إرجاع أسباب عدم الاطلاع والمعرفة على المؤلفات لدى المرأة غير المؤطرة، بالاستناد إلى المقابلات الشخصية التي عقدت مع سيدات من عامة الناس، إلى عدة أسباب منها:

- ❖ عوامل ذاتية: تتعلق بالاطلاع والمعرفة، والميول الشخصية
- ❖ عوامل موضوعية متعلقة بأسباب سياسية، أو مجتمعية أو غير ذلك،
- ❖ عوامل تتعلق بالفصائل السياسية لتراجع دورها نتيجة لتدهور الوضع السياسي والانقسام الفلسطيني الذي طال أثره كل مناحي الحياة، ولأن المواطنين اليوم

أكثر وعياً بأن التنظيمات أصبحت ضعيفة الدور والمكانة السياسية في دائرة صنع القرار السياسي الفلسطيني.

إن انعدام الفوارق بين المرأة المؤطرة وغير المؤطرة فيما يتعلق بالتساؤل عن دور البرامج التثقيفية في تنمية وعيها يعتبر مؤشراً خطيراً يدل على ضآلة وضمور فاعلية المرأة في واقعنا الثقافي. وقد اعتبرت لطيفة الدليمي المرأة هي المسؤول الأول عن تعزيز عملية غيابها عن الأفق العام للفعل الثقافي، إلى جانب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة وثقافة المجتمع وصعود الأصولية وهيمنتها على شرائح واسعة من المجتمع (الدليمي، 2013، 20-21).

الخلاصة

بعد تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية حول تقييم النساء المؤطرات لدور البرامج التثقيفية في تنمية الوعي السياسي للمرأة في كل من حركة حماس والجهة الديمقراطية يتضح أن هناك نقاط تشابه بين الفصيلين، ومنها:

1- إجماع غالبية النساء على أن البرامج التثقيفية التنظيمية نجحت في زيادة أعداد النساء المؤطرات في الحركة والجهة الديمقراطية.

2- أن البرامج التثقيفية لا تخدم مسألة تنمية الوعي للمرأة وثقافتها في الجوانب السياسية والمعارف التاريخية والوطنية لأنها انحسرت في قضايا تخدم حركية التنظيم داخل الفصائل، ليس أكثر.

3- أن الكوادر القيادية لا تقوم بتثقيف أعضاء التنظيم حول أهمية مشاركة المرأة ودورها.

4- أن التحولات السياسية والأحداث المتسارعة على الساحة الفلسطينية أدت إلى تضخم الذات الفصائلية وطغيان الرؤية الفصائلية الضيقة على حساب الرؤية الوطنية الجامعة.

5- أن تكريس الانقسام الفلسطيني ساهم في تحول مضامين البرامج التثقيفية التنظيمية وانحصار دورها، وبالتالي غياب الثقافة التشاركية لدى المجتمع الفصائلي الفلسطيني، ووضع المواطن أمام واقع مؤسف يغلب عليه ثقافة الهيمنة والاستحواذ الفئوي (بسيسو، 2012).

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

تم التركيز على أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بدور البرامج التثقيفية الفصائلية في تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة في الجبهة وحركة حماس، بدءاً من النظر في نشأة كل من حركة حماس والجبهة الديمقراطية كفصائل وطنية. وأخذ بعين الاعتبار الهياكل التنظيمية لكل فصيل ودورها النضالي والسياسي ومواقفها الفكرية تجاه العديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية، والإمكانات التي تتمتع بها كل حركة لمعرفة مدى التبيان بين الفصيلين في الجوانب السياسية والفكرية والعسكرية.

وقد تم رصد أدوات التثقيف الخاصة بتنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة، لدى الجبهة الديمقراطية ولدى حركة حماس، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما، والدور لعبته البرامج في تنمية الوعي للمرأة بالقضايا الوطنية والمعارف التاريخية، والمشاركة السياسية وقضايا التمكين السياسي للمرأة. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

1. ساعدت الدراسة، في تحديد برامج وأدوات التثقيف التي تتبعها كل من حركة المقاومة الإسلامية حماس، والجبهة الديمقراطية، في تحسين مستوى الوعي السياسي، كما أظهرت أن هناك تبايناً بين حماس والجبهة في أدوات التثقيف وطرق عرض البرامج.

2. بينت الدراسة، ضعف دور برامج التثقيف الفصائلية في عملية تنمية الوعي السياسي للمرأة المؤطرة، خلال الفترة الواقعة بين 2006-2016م، وأن الفجوة الكبيرة بين البرامج التثقيفية المُتبناة وبين البرامج المطبقة في الواقع قد ساهمت في

- تراجع الدور التوعوي الذي تلعبه البرامج التنظيمية سواء في التنظيمات الإسلامية ممثلة في (حركة حماس) أو اليسارية ممثلة (الجبهة الديمقراطية).
3. أن هناك أزمة تثقيف سياسي لدى الحركة الوطنية الفلسطينية إجمالاً والإسلامية واليسارية على وجه الخصوص، وأن الانقسام قد فاقم من تلك الأزمة.
4. دخول الفصائل في طور من الانقسام السياسي عمق من سياسة الاستقطاب الفصائلي داخلها وجعلها تغلب ثقافة الاستحواذ والهيمنة على موجبات الشراكة فيما يخدم قضية الوعي السياسي الجمعي.
- أن تغليب التعصب الفصائلي، قد انعكس سلباً على سلوك الفصائل وبرامج التثقيف وطرق عرضها.
5. أن إغفال الفصائل السياسية في برامجها التثقيفية للمرأة وقضايا التمكين والمشاركة السياسية، جعل دور المرأة في التنظيمات السياسية في الحزب امتداداً لدورها التقليدي في المجتمع. فجاءت مشاركتها في البرامج التثقيفية بهدف (التأطير أو التجنيد) واستقطابها لتشكل داعماً ومؤازراً لهذه الحركة أو ذاك الفصيل.
6. أن التحولات السياسية المستجدة على الساحة الفلسطينية، أثرت على حجم البرامج الفصائلية وأدت إلى تغيير دور التنظيمات ومسار البرامج التثقيفية.
7. أن البرامج التثقيفية لدى الجبهة الديمقراطية أكثر تنوعاً من مثيلاتها لدى حركة حماس، ولكن المخرجات التثقيفية لدى حركة حماس كانت أكثر تأثيراً وأكثر إثارة للنعرة التعصبية، نظراً لتأثرها بالعوامل الدينية وبأماكن التثقيف وبالإسناد إلى مصادر علوية تجعل من طاعة الحركة طاعة لله ومن مخافتها أو الانتماء لفصائل أخرى مدخلاً للشيطان وياًباً من أبواب الكفر والإلحاد.

ثانياً: التوصيات:

خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات، ومنها:

1. ضرورة إجراء الباحثين المزيد من الدراسات حول مضمون البرامج التثقيفية في تشكيل الوعي السياسي لدى المرأة الفلسطينية للخروج بمزيد من النتائج التي من شأنها أن تخدم المشروع الوطني الفلسطيني الجامع.
2. ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام لأدوات التثقيف لدى الفصائل الأخرى؛ بهدف الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين وتنمية وعيهم السياسي بالقضايا السياسية.
3. أن تؤسس التنظيمات رؤية وأجندة جديدة حول المرأة الفلسطينية، والآلية التي يمكن أن تستوعبها فيها كفرد ليس ممنوعاً عنه أياً من الأدوار والممارسات بناء على جنسه؛ وإنما وفقاً لمعيار الكفاءة
4. ضرورة تعزيز روح المشاركة والتسامح والانتماء الوطني الجامع من قبل الفصائل الفلسطينية وضرورة التشبيك بين كافة الفصائل والمؤسسات النسوية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمناقشات وموائد الحوار التي من شأنها نشر الوعي السياسي وتنميته لدى الجمهور عامة ، ولدى النساء خاصة.
5. ضرورة مراجعة الفصائل السياسية لبرامجها التثقيفية لتطوير أساليب عملها، بما في ذلك وضع مرتكزات ضمن خطة واستراتيجيات منتظمة تقوم على فلسفة التواصل مع الناس على أساس قاعدة المشاركة والتشارك وليست على قاعدة التبعية والانقياد.
6. أن تؤسس التنظيمات الفلسطينية "مدارس كادر" بداخلها. فهذه المدارس تسمح بتخريج مجموعة من الدفعات التي ستمكنها من إيجاد قيادات نوعية وفق منهجية محددة، على غرار الأحزاب في الدول الغربية، والتي سمحت كلها بتخريج

- وتطوير كادر محترف يستطيع أن يمتلك أسس التواصل والعمل مع الجماهير ويتفهم تماما حقوق المرأة وواجباتها وأدوارها السياسية
7. ضرورة أن تركز التنظيمات في برامجها السياسية على الثقافة الوطنية؛ لأنه ليست بمقدور حزب لوحدة أن يحرر فلسطين.
8. أن تكثف الفصائل في برامجها التثقيفية بما يساهم في استعادة الوحدة الوطنية أو الالتفاف على المشروع الوطني، وبما يساهم في تفكيك كل أزمات المجتمع الفلسطيني باستخدام كافة أدوات التوعية والتدريب والتمكين المختلفة.
9. أن تعزز الفصائل السياسية من دور وسائل وأدوات التواصل الاجتماعي بما يساهم في نشر الثقافة السياسية للمرأة في شتى المجالات.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- البرنامج واللائحة الداخلية، لاتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني.
- 3- بيان رقم (243)، تصريح لحركة حماس حول المفاوضات، والحقوق والثوابت الفلسطينية التاريخية، بتاريخ 19 أكتوبر 2010، ووثائق فلسطينية.
- 4- بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس، بشأن انتصار معركة الفرقان، الأربعاء، بتاريخ 21 يناير 2009، المكتب الإعلامي للحركة.
- 5- وثيقة (96)، بيان صحفي صادر عن دائرة اللاجئين في حركة حماس في نكرى مرور 66 عاماً على قرار 194، دائرة شؤون اللاجئين، 2014/12/11.
- 6- وثيقة رقم (27)، مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمد نزال يؤكد أن المصالحة الوطنية الفلسطينية أمام طريق مسدود، الصادرة في 19 يناير 2010، الوثائق الفلسطينية.
- 7- وثيقة رقم (31) كلمة خالد مشعل في الذكرى السنوية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بتاريخ 22 يناير 2010.
- 8- وثيقة رقم (54)، بيان صحفي في الذكرى 64 للنكسة، دائرة شؤون اللاجئين حماس 5 حزيران 2013.
- 9- وثيقة رقم (7)، مقابلة مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، موسى أبو مرزوق حول المصالحة الوطنية، وصفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل، بتاريخ 7 يناير 2010.
- 10- وثيقة رقم (77)، خبر صحفي، بعد تقلصات الأونروا الأخيرة تشكيل لجنة للجان الشعبية في غزة تدافع عن قضايا اللاجئين، دائرة شؤون اللاجئين - حماس، 4 مارس 2014.

- 11- وقائع المؤتمر الوطني العام الخامس (النظام الداخلي)، آب 2007م.
 - 12- وقائع المؤتمر الوطني العام السابع "المعدل" (مشروع النظام الداخلي والبرنامج السياسي)، 2018.
 - 13- وقائع المؤتمر الوطني العام السادس (التقرير السياسي)، فبراير 2013م.
 - 14- وقائع المؤتمر الوطني العام السادس (مشروع النظام الداخلي والبرنامج السياسي)، فبراير 2013.
- ثانياً: الموسوعات العربية:**

- 1- الموسوعة الفلسطينية، (1990): المجلد الخامس، القسم الثاني، ط1، بيروت.
- 2- الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (2005)، الدار العربية للكتاب، ط1، الشرقية، مصر.

ثالثاً: قائمة الكتب العربية والمعرّبة:

- 1- أبراش، إبراهيم. (2004): علم الاجتماع السياسي "مقاربة أبستمولوجيا ودراسة تطبيقية على العالم العربي"، (د. ط)، فلسطين، دار المنارة للطباعة والنشر.
- 2- الألوسي، رعد صالح. (2006): التعددية السياسية في عالم الجنوب، ط1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.
- 3- البرغوثي، إياد. (1991): الأسلمة والسياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط1، القدس، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- 4- بلحاج، صالح. (2008): نظرة في المفاهيم والمصطلحات، الجزائر.
- 5- ثابت، أحمد. (1990): التعددية السياسية، (د. ط)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- 6- جاد، إصلاح. (2008): نساء على تقاطع طرق الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، (تعريب فيصل بن خضراء)، رام الله، فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- 7- الحروب، خالد. (1996): حماس الفكر والممارسة السياسية، (د. ط)، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- 8- حلس، موسى. (2007): دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي لدى طلبه الجامعة "دراسة تحليل نظري"، (د. ط)، رام الله، فلسطين.
- 9- الحمد، جواد، والبرغوثي(2010): حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسة في الفكر والتجربة، (تحرير محمد محسن صالح)، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت.
- 10- حواتمة، نايف. (1971): حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية، ط1، بيروت، درا الطليعة.
- 11- حواتمة، نايف. (2009): اليسار العربي. رؤيا النهوض الكبير، ط1، دمشق، دار الأهالي، ودار بيسان.
- 12- حواتمة، نايف. (2012): الأزمات العربية في عين العاصفة، (د. ط)، غزة، فلسطين، مركز الحرية للإعلام.
- 13- حواتمة، نايف؛ وعبد الكريم، قيس. (2002): البرنامج المرحلي من 1973-1974م "صراع وحدة في المقاومة الفلسطينية"، بيروت، لبنان، دار التقدم العربي.
- 14- الخالدي، إسماعيل عبد العزيز. (2011): ستون عاماً في جماعة الإخوان المسلمين، ط2، مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، فلسطين، دار الأرقم للطباعة النشر.

- 15- خطاب، سمير. (2004): التنشئة السياسية والقيم "دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية"، (د. ط)، مصر الجديدة، ايتراك للنشر.
- 16- خورشيد، غازي. (1971): دليل حركة المقاومة الفلسطينية، "سلسلة كتب فلسطينية (32)"، بيروت، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
- 17- دائرة شؤون اللاجئين، حركة المقاومة الإسلامية حماس. (2015): تقدير موقف حول الأزمة المالية للأونروا وتقليصاتها المرتقبة، غزة، فلسطين.
- 18- دواس، ريتشارد، وآخرون. (1990): التنشئة السياسية "دراسة تحليلية"، ترجمة: عبد الله أبو قاسم، (د. ط)، طرابلس، جامعة قاريونس.
- 19- الدوري، زكريا؛ وصالح، أحمد. (2008): إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة، (د. ط)، عمان، الأردن، اليازوري للنشر.
- 20- أبو راس، محمد الشافعي. (1974): التنظيمات السياسية الشعبية، (د. ط)، القاهرة، مصر، عالم الكتب للنشر.
- 21- رزقة، يوسف. (2014): الرؤية السياسية لحماس: (حركة المقاومة الإسلامية حماس، دراسات في الفكر والتجربة)، المحرر: محسن محمد صالح، (د. ط)، بيروت، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 22- سعيد، حمد. (2001): الديمقراطية ما لها وما عليها، ط1، بيروت، الفلاح للنشر.
- 23- سيد فهمي، محمد. (2004): المشاركة السياسية للمرأة في العالم الثالث، (د. ط)، الإسكندرية، مصر، المكتب الحديث للنشر.
- 24- الشريف، ماهر. (1995)، البحث عن كيان "دراسة الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993"، نيقوسيا، قبرص، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

- 25- صالح، محمد محسن. (2003): فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1).
- 26- الصالح، نبيل. (1994): ما هي المواطنة؟، سلسلة مبادئ الديمقراطية (1)، رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- 27- الظاهري، محمد محسن. (2004): المجتمع والدولة "دراسة لعلاقة القبلية بالتعددية السياسية الحزبية الجمهورية اليمنية كنموذج، ط1، مديولي للطباعة والنشر.
- 28- العاني، إحسان. (1968): الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، (د. ط)، العراق، مطبعة بغداد.
- 29- عبد الكريم، قيس؛ وسليمان، فهد. (2001): الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، ط1، بيروت، التقدم العربي.
- 30- عبد المطلب، صبري بديع. (2003): الشباب وأزمة المشاركة السياسية، (د. ط)، طنطا، مصر.
- 31- عبد المعطي، عبد الباسط. (1981): النظرية الاجتماعية، (د. ط)، الكويت، عالم المعرفة.
- 32- العبد، عاطف عدلي. (1999): مدخل إلى الاتصال والرأي العام "الأسس النظرية والإسهامات العربية"، ط3، القاهرة، درا الفكر العربي.
- 33- عدوان، عصام. (2013): اللاجئ الفلسطيني إشكالات التعريف والحلول الواجبة، ط2، غزة، فلسطين، دائرة شؤون اللاجئين حماس.
- 34- عدوان، عصام. (2016): خدمات الأونروا في ميزان اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، غزة، فلسطين، دائرة شؤون اللاجئين.
- 35- عطاري، إيمان. (2012): الوطنية المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية،

- 36- أبو عمرو، زياد. (1987): أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967م، (د. ط)، عكا، دار الأسوار.
- 37- عوض، السيد حنفي. (1999): السياسة والمجتمع، (د. ط)، الإسكندرية، مودرن جرافيك سنتر للنشر.
- 38- أبو غوش، أحمد؛ والقليلي، عبد الفتاح. (2012): الهوية الوطنية الفلسطينية خصوصية التشكل والاطار الناظم "ورقة عمل 13"، (د. ط)، بيت لحم، فلسطين، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنين واللجئين.
- 39- فياض، علي. (2001): مكانة حق العودة، "سلسلة الفكر السياسي الفلسطيني"، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- 40- الكبسي، أحمد محمد. (2006): نظام الحكم في الجمهورية اليمنية 1990-2006، ط6، صنعاء، مركز الأمين للنشر والتوزيع.
- 41- الكرمي، حافظ. (2014): رؤية حماس للإصلاح السياسي والاجتماعي في فلسطين، (حركة المقاومة الإسلامية حماس، دراسات في الفكر والتجربة)، المحرر: محسن محمد صالح، بيروت، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 42- كريشان، محمد. (1986): منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ والهيكل "الفصائل الأيديولوجية، ط1، درا البراق للنشر.
- 43- لوبون، جوستاف. (1991): سيكولوجية الجماهير، ط1، بيروت، لبنان، دار الساقى.
- 44- مجاهد، أسامة. (2015): المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية (الجهة الديمقراطية نموذجاً) دراسة في نصوص الخطاب السياسي 1993-1996م، سلسلة كتب (من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر)، ك(10)

- 45- مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، أورد. (2013): نتائج استطلاع الراي بين الشباب الفلسطيني، المشاركة السياسية والمجتمعية، رام الله - غزة، فلسطين.
- 46- المشاط، عبد المنعم. (1988): التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، (د. ط)، مؤسسة العين للنشر والتوزيع.
- 47- المشاط، عبد المنعم. (1992): التربية والسياسية، ط1، الصفاة، الكويت، سعد الصباح للنشر والتوزيع.
- 48- مشعال، شأول؛ واهروني، وبنان. (1990): الحجارة ليست كل شيء، (د. ط)، لندن، مركز الدراسات المعاصرة.
- 49- ناصر، صالح؛ وسليمان، فهد. (2015): في تدويل القضية-2011-2014، سلسلة كتب الطريق إلى الاستقلال، ك(29)، غزة، فلسطين، مركز الحرية للإعلام.
- 50- نعيترات، رائد؛ وبشارت، سالم. (2015)، النظام السياسي الفلسطيني إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل، (د. ط)، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 51- النواتي، مهيب. (2002): حماس من الداخل، ط1، غزة، فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 52- هلال، جميل؛ وعوكل، طلال. (2009): اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاو نفسه ويتأمل مصيره، (د. ط)، رام الله، فلسطين، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ومؤسسة ناديا للطباع والنشر.
- 53- هلال، جميل؛ وهيرمان، كاتيا. (2014): إطلاله أولية على اليسار في المشرق العربي، (د. ط)، رام الله، فلسطين، مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

54- الهندي، نضال محمد. (د.ت): أضواء على نضال المرأة الفلسطينية 1930-1992، (د. ط)، عمان، الأردن، درا الكرمل للنشر والتوزيع.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1- إبراهيم، جمال السيد. (1993): دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي في دول العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.

2- ثابت، سلوى. (2006): دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها بمحافظات غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

3- أبو حماد، ناهض. (2011): التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية واثرها على التنمية السياسية في قطاع غزة، 2000-2010 "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.

4- الخولي، منذر. (2009): الثقافة السياسية واثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

5- دلول، فهيمة. (2014): تطور الفكر السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من (1991-2006م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

6- السديري، تركي بن عبد العزيز. (2014): توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات" دراسة مسحية على العاملين في إدارات العلاقات العامة بقطاعات وزارة الداخلية"، رسالة ماجستير، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

- 7- شلدان، فايز. (2006): نموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 8- محمد خالد، عائشة. (1991): التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر.
- 9- المصري، خلود. (2014): النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية، رسالة ماجستير، برنامج دراسة المرأة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 10- أبو يعقوب، شدان يعقوب. (2015): اثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

خامساً: المؤتمرات:

- 1- مؤتمر القدس العلمي الثامن. (2014): سياسات التهويد السكاني في القدس. .
التداعيات والمواجهة، مؤسسة القدس الدولية فلسطين.
- 2- مؤتمر القدس العلمي العاشر. (2016): القدس في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، واقع ومستقبل، مؤسسة القدس الدولية، غزة فلسطين.
- 3- مؤتمرات الثوابت، حركة المقاومة الإسلامية حماس.

سادساً: التقارير والخطط:

- 1- تقرير إخباري، 2016/9/1، الأحزاب تهمش دور المرأة في المشاركة السياسية، الحياه الجديدة، <http://www.alhaya.ps>.
- 2- التقرير الإداري، جمعية الشابات المسلمات، 2016م.
- 3- التقرير الإداري، لاتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، 2016م.

- 4- التقرير الإداري، لجمعية النجدة، 2013م.
- 5- الخطة الاستراتيجية للملف السياسي، دائرة العمل النسائي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، 2016م.
- 6- الخطة التدريبية الخاصة في برنامج: القيادة الريادة، مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، 2018م.
- 7- الخطة التشغيلية، دائرة العمل النسائي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، جمعية الشابات المسلمات، غزة.
- 8- خطة عمل الحملة النسائية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، 2017/3/17، اتحاد لجان العمل النسائي، قطاع غزة، فلسطين.
- 9- فلسطين، دورة شهداء انتفاضة القدس والأقصى، سبتمبر، 2017م.

سابعاً: الدوريات والمجلات:

- 1- أبو نحل، أسامة ؛ وأبو سعدة، مخيمر. (2009): نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، عدد خاص (1)، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة.
- 2- بشارت، مصطفى. (2008): المساواة داخل الفصائل والأحزاب الفلسطينية: حزب فدا مثلاً، تسامح، ع 22، رام الله، فلسطين.
- 3- دغمان، المهدي الشيباني. (2014): الأحزاب السياسية الثقافة سيولوجية، مجلة الجامعة، العدد(16)، المجلد الأول، جامعة الزيتونية، ليبيا.
- 4- زين العابدين، أحمد؛ وأبو القاسم، ليلي. (2003): مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد(3)، العدد(9).
- 5- سليمان، محمد. (2015): التربية على التسامح لدى الفصائل الفلسطينية لمواجهة تداعيات الانقسام الداخلي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (23)، العدد(4)، 28-1-2015م.

- 6- الشامي، محمود. (2011): مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة" دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى خانيونس"، *مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد(19)، العدد(2)*، سلسلة الدراسات الإسلامية، غزة.
- 7- صافي، خالد. (2007): موقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" من دور المرأة العسكري والسياسي، *مجلة جامعة الأقصى، المجلد(11)، العدد(1)*، غزة، فلسطين
- 8- صلاحات، حذيفة. (2014): أزمة اليسار الفلسطيني أسبابها وسبل النهوض منها، الحوار المتمدن، *أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية، العدد(4694)*.
- 9- عبد الحميد، أبو ساكور، وتيسير. (2009): دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشرة لدى الشباب الجامعي، *مجلة جامعة الخليل، العدد(!)*، المجلد(4).
- 10- العبيدي، آمال. (2001): الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية، *مجلة المستقبل العربي، العدد(267)*، السنة (4)، بيروت، لبنان.
- 11- العزوة، علي عبد الله. (2007): شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ودرها في بلورة الوعي السياسي لدى الشباب، *دراسات تربوية واجتماعية، المجلد(13)*، العدد(4)، ج (1)، كلية التربية، حلوان، القاهرة.
- 12- معوض، جلال. (1983): أزمة المشاركة السياسية في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، *مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(4)*، بيروت.
- 13- مرتجي، زكي(2014): الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليه، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد(34)*، ج(1)، كلية التربية، غزة، فلسطين.

14- نصار، سامي محمد؛ والرويشد، فهد عبد الرحمن. (2005): الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، مجلة البحث التربوي، السنة(4)، العدد(1)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.

15- هنية، إسماعيل. (2015): السياسية التربوية في المرحلة الراهنة، مجلة آفاق، العدد(81)، الدائرة التربوية في حركة حماس، غزة، فلسطين

16- بحر، أحمد. (2015): العصف المأكول قراءة في أسباب النصر، مجلة آفاق، العدد(81)، الدائرة التربوية لحركة حماس، غزة، فلسطين.

17- أبو صهيبي، الحداد. (2015): إدارة المقاومة لمعركة العصف المأكول، مجلة آفاق، العدد(81)، الدائرة التربوية حماس، غزة،.

18- دارة التوجيه والإرشاد "حماس". (2010): هل أوفيت ببيعتك.. أم نكثت، مجلة آفاق، العدد(34)، غزة فلطين.

19- الدائرة السياسية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس". (2012): فوز مرسي بالرئاسة والأقوى الخفية، مجلة آفاق، العدد(64)، الدائرة التربوية، قطاع غزة، فلسطين.

ثامناً: المقابلات الشخصية:

1- الأسطل، هدى. (ماجستير دراسات) مقابلة عبر الهاتف، الأربعاء بتاريخ 2018/6/13، محافظة خانيونس، فلسطين.

2- الأشقر، أريج. اتحاد لجان العمل النسائي في الجبهة الديمقراطية، غزة، بتاريخ 2018-5-17.

3- الطرشاوي، اعتماد(مدير عام دائرة التنمية والتخطيط، وناشطة في الحركة الاسلامية النسائية حماس)، السبت، 25/فبراير/2017. غزة.فلسطين.

- 4- جودة، وسام. (مسؤول مركز الحرية للإعلام في الجبهة الديمقراطية)، غزة، فلسطين، 2017.
- 5- أبو جياب، عبد الحميد. (مسؤول دائرة التنقيف الحزبي)، مكتب التنقيف الحزبي بالجبهة، بتاريخ 25 مارس، 2018، الساعة 12 ظهراً.
- 6- أبو جياب، عربية. (عضو المجلس الإداري في الاتحاد العام الفلسطيني للمرأة، وقيادية في الجبهة الديمقراطية)، بتاريخ 17-4-2018.
- 7- حرارة، أسماء. (منسقة مشاريع وبرامج) في جمعية الشابات المسلمات فرع غزة، الشجاعية، بتاريخ 2013/6/30، مقابلة عبر الهاتف، الساعة السابعة مساءً.
- 8- الحسنات، أسماء (مسؤولة إقليم النصيرات في الجبهة الديمقراطية، ونائب) في اتحاد لجان العمل النسائي، 2017/12/31/الاحد، غزة، فلسطين.
- 9- النخالة، إيمان. داعية ومسؤولة في العمل الجماهيري تنقيف سياسي) في الحركة النسائية حماس، غزة، موقع أنصار، 2018/4/2. الموافق يوم الاثنين، الساعة 11 ظهراً.
- 10- الرملي، كفاح. (مسؤولة لجنه العلاقات الوطنية) في الحركة النسائية الإسلامية حماس، وزاه الأوقاف والشؤون الدينية، غزة، الثلاثاء بتاريخ 30 /12/ 2017، الساعة 12 ظهراً.
- 11- الزبدة، هالة. (مهندسة برامج، مسؤولة في دائرة شؤون القدس حماس)، في وزارة شون المرأة، غزة، بتاريخ 31 يناير 2018.
- 12- السحار، ختام. (مسؤولة دائرة المرأة، وأستاذة مشارك في علم النفس)، الجامعة الإسلامية، غزة، بتاريخ 17-4-2018.
- 13- أبو سعدة، مخيمر. (أستاذ العلوم السياسية) ومحلل سياسي، جماعة الأزهر، غزة، بتاريخ 2018/5/3، الساعة 1 مساءً.

- 14- سكيك، منى. (مدير عام التأثير والإعلام)، في وزارة شؤون المرأة، غزة، بتاريخ يناير 2018.
- 15- السنوار، زكريا. (أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الإسلامية)، غزة، بتاريخ 25 / 6 / 2018، (مقابلة هاتفية).
- 16- أبو شعبان، أزهار. (مدير البرامج في مؤسسة الدراسات النسوية التنموية)، غزة، الأحد بتاريخ 14 يناير 2018.
- 17- أبو شومر، توفيق. (كاتب وأديب فلسطيني)، الاثنين بتاريخ 10-6-2018، الساعة 12 ظهراً.
- 18- الشيخ خليل، نهاد. (أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالجامعة الإسلامية)، غزة، بتاريخ 28-4-2018.
- 19- صيام، آمال. (المدير العام لمركز شؤون المرأة)، غزة، الثلاثاء بتاريخ 17-4-2018.
- 20- طالبات الكتلة بالجامعة الإسلامية، غزة، بتاريخ 17-4-2018.
- 21- عبد العاطي، صلاح. (مسؤول مركز مسارات)، مركز مسارات، غزة، 21 يناير 2018.
- 22- العجلة، عزة. (مسؤولة العمل الجماهيري، حماس) وناشطة في الحركة النسائية الإسلامية، بتاريخ 11/4/2008.
- 23- العجلة، منى. (ناشطة في حركة حماس، ومسؤولة في وزارة الشؤون الاجتماعية)، بتاريخ 11-4-2017.
- 24- الغنيمي، زينب. (مسؤولة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية)، مركز شؤون المرأة، غزة، بتاريخ 17-4-2018.
- 25- الوصيفي، ختام (دكتوراه فيزياء، ومسؤولة الملف الثقافي في الحركة النسائية حماس)، 20/1/2018 الساعة التاسعة والنصف صباحاً، غزة، فلسطين.

- 26- الغول، شادية. (مديرة مؤسسة مفتاح)، غزة، فلسطين، 2017/8/24.
- 27- المناصرة، بسام. (مسؤول التنمية البشرية في مؤسسة إبداع للدراسات والأبحاث)، غزة، 27 مايو 2018، الساعة 9 صباحاً.
- 28- نجم، منور. (أستاذ مساعد كلية التربية في الجامعة الإسلامية)، غزة مسئولة "ملف العمل المؤسسي" في الحركة النسائية الإسلامية حماس، الثلاثاء بتاريخ 13-2-2018، الساعة 12 ظهراً.
- 29- أبو نحل، أسامة . (أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
- 30- هارون، أميرة. (وكيل مساعد) في وزارة شؤون المرأة، غزة، يوم الأربعاء بتاريخ 31-يناير-2018م.
- 31- نعيم، هدى. (نائب المجلس التشريعي، ومسؤولة الملف السياسي بالحركة النسائية حماس)، 28/يناير/2018، غزة، فلسطين.
- 32- الصوراني، غازي. (باحث وكاتب فلسطيني)، 14/يناير/2018، الساعة الثانية مساءً، غزة، فلسطين.
- 33- شمعون، هداية. (مركز أمان للنزاهة، صحفية وكاتبة في قضايا المرأة)، السبت، 19/8/2017، غزة، فلسطين.
- تاسعاً: المواقع الإلكترونية:**
- 1- <https://journals.iugaza.edu.ps> / موقع الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية.
- 2- إبراهيم أبراش. -1-2010، "مقال الأحزاب السياسية الفلسطينية: فشل أم تغير في الوظائف"، 19 موقع بيتنا، <http://www.betna.com/articals2>.

- 3- أحمد فياض. 13-9-2007، ورشة عمل حول تأثيرات الخلافات الفلسطينية على العمل الأهلي، جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي، غزة، موقع الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net>
- 4- أسماء بنعدادة. 2 يوليو 2017، ماهي الحركة النسائية الإسلامية؟، موقع إسلام مغربي <http://www.islammaghribi.com>
- 5- آمال قرامي. 14-3-2017، النسوية الإسلامية: حركة نسوية جديدة أم استراتيجية نسائية لنيل الحقوق، الحوار المتمدد، <http://www.m.ahewar.org>
- 6- أمل حبيب. 14 ديسمبر 2009، عبر 22 عاماً.. الحركة النسائية تطور متواصل، موقع الرسالة نت، <http://alresalah.ps/ar/pos>
- 7- بني عودة؛ فهد محمود. 13-11-2009، التنظيمات الفلسطينية ما بين المطلوب والموجود، دنيا الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com>
- 8- الحاج، أحمد. (2014): دراسة "جدلية العلاقة بين التجديد والنهوض السياسي والتنظيمي للحزب، موقع الاتجاه الديمقراطية، www.alhourriah.ps
- 9- خالد منصور. 29-6-2009، مقال بعنوان بين الحزب السياسي والمنظمة الجماهيرية، حزب الشعب الفلسطيني.
- 10- خبر بعنوان حواتمة في المغرب، حوارات الإصلاح الديمقراطي والثورات.
- 11- خليل، نائلة. (2015): أزمة اليسار العربي. .. الجبهات الفلسطينية وقائع موت غير معلن، رام الله، فلسطين <https://www.alaraby.co>
- 12- رجاء الحلبي. 3-8-2016، حركتنا للجميع وهناك 15 ألف أسيرة لدى الاحتلال، لقاء على الجزيرة مباشر، <https://www.youtube.com>
- 13- سيد عبد الرحمن. الأحد، 1 مارس 2009، الفصائل الفلسطينية تاريخ من المقاومة والاستسلام، <http://revsoc.me/arab-and-international>

- 14- صالح النعماني. 2008/2/15، كتائب القسام تصدر مجلة غير دورية بورق ملون ومصقول باسم "قساميون" تتحدث عن أنشطتها على مدى عقدين من الزمن، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، <http://archive.aawsat.co>.
- 15- صلاح هنية. 2016/7/9: أزمنا تراجع دور الحزب السياسي.
- 16- أبو ظريفة، طلال. (2015): ورقة عمل حول "دور الفصائل الفلسطينية في وحدة وإصلاح القضاء"، الاثنين 15-6-2015، <http://alhourriah.ps> موقع الاتجاه الديمقراطي.
- 17- العبادي، عامر. (2013): التنظيم الحزبي، موقع كتابات، <https://kitab.com/author/1874>
- 18- العطارى، رياض. 2010-9-27، التربية الحزبية في الأحزاب الفلسطينية (الجزء الثاني، وكالة وطن للأخبار، <http://www.wattan.tv.html>
- 19- نلى عورتاني. 2015-5-7، "اللامبالاة السياسية لدى الشباب الفلسطيني"، الحوار المتدمن موبايل، <http://m.ahewar.org/s>.
- 20- محمد بهلول. 2011-2-13، دراسة بعنوان: الموقف الأمريكي من انتفاضة مصر، مصالح لا قيم، دمشق، سوريا.
- 21- المركز الفلسطيني للإعلام، 2010-12-14، تقرير: إعلام حماس. . من المنشور إلى الفضائية في ذكرى انطلاقته ال 23، <https://www.palinfo.com/ne>
- 22- الموقع الرسمي لصحيفة الرسالة، 1995م.
- 23- لطيفة الدليملي، 8، ديسمبر، 2013، مقال: المرأة والفعل الثقافي، <https://www.alawan.org>

24- نايف حواتمة، 2010/3/6، خبر بعنوان: "نايف حواتمة ينتقد واقع اليسا العربي في كتاب"، صحيفة الخبر الجزائرية، نقلاً عن موقع الاتجاه الديمقراطي <http://www.alhourriah>.

25- هزاع أبو الريش، 2016/6/3 : شبكات التواصل الاجتماعي بين المسؤولية الوطنية والحرية الشخصية، موقع الاتحاد، <http://www.alittihad.ae>